

# الكافي

ملوفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المقدسى الجماعلى الدمشقى الصالحى الحنبلى  
٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور عابد بن عبد المحسن التركي

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية

بدار هجر

الجزء الثانى

الجنائز - الزكاة - الصيام - الحج

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان

## كِتَابُ الْحَجِّ

الحَجُّ مِنْ أَزْكَانِ الْإِسْلَامِ وَفُرُوضِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَمَّا رَوَيْنَا فِيْمَا مَضَى <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَרَضَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ ، فَحُجُّوا » . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلٌّ <sup>(٤)</sup> عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَسَكَتَ ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ . لَوَجِبَتْ ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » . ثُمَّ قَالَ : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ » .

وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَلَمَّا رَوَى الصُّبَيْيُّ <sup>(٦)</sup> بَنُ مَعْبُدٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ عُمَرَ

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) انظر تخريج حديث : « بنى الإسلام على خمس » . المتقدم فى صفحة ٨٥ .

(٣) تقدم تخريجه فى ١٤٩/١ ، فى حديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

(٤) فى الأصل : « أفى كل » .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

(٦) فى م : « الضبى » . بالضاد المعجمة .

وهو الضبى ، بالصاد المهملة مصفرا ، ابن معبد التغلبى الكوفى ، تابعى ثقة مخضرم ، رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبى ﷺ . تهذيب التهذيب ٤/٤٠٩ ، ٤١٠ . تقريب التهذيب ١/٣٦٥ .

فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي أَسْأَلُكَ ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَى فَاهْلَلْتُ بِهِمَا . فَقَالَ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> .

وَيَجِبُ ذَلِكَ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ دُخُولُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ إِلَّا مُحَرَّمٌ ، إِلَّا الْخَطَّائِينَ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ دُخُولُهُ لِقِتَالٍ مُبَاحٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ <sup>(٢)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَدَخَلَ

- 
- (١) فى : باب القرآن ، من كتاب المناسك . المجتبى ١١٣/٥ ، ١١٤ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الإقران ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤١٧/١ ،  
٤١٨ . وابن ماجه ، فى : باب من قرن الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/  
٩٨٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤/١ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٥٣ .  
(٢) المغفر : رَزَدَ يَنْسِجُ من الدروع على قدر الرأس ، يلبس تحت القلنسوة .  
(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب قتل الأسير وقتل الصبر ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب أين  
ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ، من كتاب المغازى ، وفى : باب المغفر ، من كتاب اللباس .  
صحيح البخارى ٨٢/٤ ، ١٨٨/٥ ، ١٨٨/٧ . ومسلم ، فى : باب جواز دخول مكة بغير  
إحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٨٩/٢ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام ، من كتاب الجهاد .  
سنن أبى داود ٥٥/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المغفر ، من أبواب الجهاد . عارضة  
الأحوذى ١٨٦/٧ . والنسائى ، فى : باب دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب المناسك . المجتبى  
١٥٨/٥ . وابن ماجه ، فى : باب السلاح ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٣٨/٢ .  
والدارمى ، فى : باب فى دخول مكة بغير إحرام حج ولا عمرة ، من كتاب المناسك ، وفى : باب  
كيف دخل النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٧٣/٢ ، ٢٢١ .  
والإمام مالك ، فى : باب جامع الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ٤٢٣/١ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ١٠٩/٣ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ .

أصحابه غير مُحرِّمين. أو مَنْ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ؛ كَالْحَطَّابِ، وَالْحَشَّاشِ، وَالصَّيَّادِ، فَلَهُمُ الدُّخُولُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَإِنَّهُ اسْتَشْنَى الْحَطَّابِينَ، وَقَسْنَا عَلَيْهِمْ مَنْ هُوَ فِي مَغْنَاهُمْ، وَلَأَنَّ فِي إِيْجَابِ الْإِحْرَامِ عَلَيْهِمْ حَرْجًا، فَيَنْتَفِي بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١)</sup>. فَإِنْ دَخَلَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ قَضَاؤُهُ لِلزَّمَةِ لِلدُّخُولِ لِلْقَضَاءِ قَضَاءً، فَلَا يَتَنَاهَى، فَسَقَطَ لَذَلِكَ.

**فصل:** ولا يجب الحجُّ والعُمْرَةُ إِلَّا بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ؛ الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالِاسْتِطَاعَةُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾. فَيَذُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ؛ وَالْعَبْدُ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، وَمَنَافِعُهُ مُسْتَحَقَّةٌ، فَهَذَا أَغْظَمُ غُذْرًا مِنَ الْفَقِيرِ.

وهذه الشُّرُوطُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ؛ قِسْمٌ يُشْتَرَطُ لِلصُّحَّةِ؛ وَهُوَ الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَلَا مَجْنُونٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّوْمِ<sup>(٢)</sup>. وَقِسْمٌ يُشْتَرَطُ لِلْإِجْزَاءِ؛ وَهُوَ الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ، فَعَلِيهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيُّمَا غَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ عَقَنَ، فَعَلِيهِ حَجَّةٌ أُخْرَى». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالطَّلَبَائِيسِيُّ، فِي

(١) سورة الحج ٧٨.

(٢) انظر ما تقدم في ١٩٨/١.

« مُسْنَدَيْهِمَا »<sup>(١)</sup> . ولأنَّه فَعَلَ الْعِبَادَةَ وهو مِن غَيْرِ أَهْلِ الْوُجُوبِ ، فلم يُجْزِئْهُ  
 إِذَا صَارَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ ، كَالصَّبِيِّ يُصَلِّي ، [ ١٠٠ ] ثم يَتَلَعَّ في الْوَقْتِ .  
 وَإِنْ وُجِدَ الْبُلُوغُ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْعِتْقُ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَوْ قَبْلَهُ ، أَجْزَأُهُمَا عَنْ  
 حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا بِالتَّسْلُكِ حَالَ الْكَمَالِ ، فَأَجْزَأُهُمَا ، كَمَا لَوْ  
 وُجِدَ ذَلِكَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ . وَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ الْوُقُوفِ فِي وَقْتِهِ ، فَرَجَعَا فَوْقَهَا فِي  
 الْوَقْتِ ، أَجْزَأُهُمَا أَيْضًا ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ فَاتَهُمَا ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزِئْهُمَا ؛ لِقَوَايِ  
 رُكْنِ الْحَجِّ قَبْلَ الْكَمَالِ .

الثَّالِثُ ، شَرُوطُ لِلْوُجُوبِ حَسْبُ ؛ وَهُوَ الْاِسْتِطَاعَةُ ، فَلَوْ تَكَلَّفَ الْعَاجِزُ  
 الْحَجَّ أَجْزَأَهُ ، وَوَقَعَ مَوْقَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَقَطَ عَنْهُ رِفْقًا بِهِ ، فَإِذَا تَحَمَّلَهُ ، أَجْزَأَهُ ،  
 كَمَا لَوْ تَحَمَّلَ الْمَرِيضُ الصَّلَاةَ قَائِمًا . لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ كَلًّا عَلَى  
 النَّاسِ ؛ لِمَسْأَلَتِهِ إِيَّاهُمْ وَتَثْقِيلِهِ عَلَيْهِمْ ، كُرِهَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِالنَّاسِ بِالْإِتِمَارِ مَا لَا  
 يَنْزِلُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَلًّا عَلَى أَحَدٍ ؛ لِقُوَّتِهِ عَلَى الْمَشْيِ وَالتَّكَشُّبِ ، بِصِنَاعَةٍ  
 أَوْ مُعَاوَنَةٍ مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ ، فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَأْتُواكَ

(١) أخرجه الإمام الشافعي بمعناه عن ابن عباس موقوفا . انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/ ٢٨٣ .  
 كما أخرجه الطحاوي ، في : شرح معاني الآثار ٢/ ٢٥٧ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى  
 ١٥٦/٥ . كلاهما موقوفا عليه أيضا .

وأخرجه عنه مرفوعا الحاكم ، في : المستدرک ١/ ٤٨١ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٤/  
 ٣٢٥ . والخطيب ، في : تاريخ بغداد ٨/ ٢٠٩ . وابن عدي ، في : الكامل ٢/ ٦١٥ .  
 وأخرجه الطيالسي من حديث جابر مرفوعا وعنده : « لو أن صبيا حج عشر حجج ... » .  
 كما قال في العبد . انظر مسند الطيالسي ٢٤٣ .  
 وانظر الكلام على الحديث في : الإرواء ٤/ ١٥٥ - ١٥٩ .  
 (٢) في الأصل : « و » .

رِكَالًا وَكَانَ كُلُّ ضَامِرٍ ﴿١﴾ الْآيَةِ <sup>(١)</sup> . وَلَئِنَّ التَّزَامَ لِلطَّاعَةِ مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ لِأَحَدٍ ، فَاسْتَحَبَّ ، كَقِيَامِ اللَّيْلِ .

**فصل :** وَالِاسْتِطَاعَةُ فِي حَقِّ الْبَعِيدِ <sup>(٢)</sup> الْقُدْرَةُ عَلَى <sup>(٣)</sup> الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يُوجِبُ الْحَجَّ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٤)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ ، فَاسْتَرِطَ لَوْجُوبِهَا الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ ، كَالْجِهَادِ .

وَالزَّادُ هُوَ مَا يَخْتَانِجُ إِلَيْهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَكِسْوَةٍ فِي ذَهَابِهِ <sup>(٥)</sup> وَرُجُوعِهِ . فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ لَذَهَابِهِ دُونَ رُجُوعِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي غُرْبَتِهِ ضَرَرًا وَمَشَقَّةً وَغَيْبَةً عَنْ أَهْلِهِ وَمَعَايِشِهِ . وَإِنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ لَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ بَقِيَ فِيهِ فِي الْعَلَاءِ وَالرُّخْصِ ، أَوْ بَرِيَادَةٍ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ . وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ وَغَلْفِ الْبَهَائِمِ فِي مَنَازِلِ الطَّرِيقِ ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، وَلَا يُكَلِّفُ حَمْلُ ذَلِكَ مِنْ بَلَدِهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ

(١) زيادة من : الأصل .

وَالْآيَةُ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ ٢٧ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) في : باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة ، من أبواب الحج ، وفي : باب تفسير سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢٧/٤ ، ١١/٢٤ ، ١٢٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يوجب الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٧/٢ .

وقال أبو بكر ابن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مسندًا . انظر : التلخيص الحبير ٢٢١/٢ .

لإرواء الغليل ١٦٠/٤ - ١٦٧ .

(٤ - ٥) في م : « لذهابه » .

تَحْمِلُهَا . وَيُعْتَبَرُ قُدْرَتُهُ عَلَى أَوْعِيَةِ الزَّادِ وَالْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا <sup>(١)</sup> .

وَيُشْتَرَطُ وَجْدَانُ رَاحِلَةٍ تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ، بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ ، وَمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> مِنْ آتِيهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، مِنْ مَحْمِلٍ <sup>(٣)</sup> أَوْ زَامِلَةٍ <sup>(٤)</sup> أَوْ قَتَبٍ <sup>(٥)</sup> ، عَلَى مَا بَجَرَتْ بِهِ "عَادَةُ مِثْلِهِ" ، وَمَا لَا يُتَخَوَّفُ الْوُقُوعُ مِنْهُ .

وَيَكُونُ ذَلِكَ فَاضِلًا عَمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِقَضَائِ دَيْنٍ حَالٍ وَمَوْجِلٍ ، وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ ، إِلَى أَنْ يَتَوَدَّ ، وَمَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ عَلَيْهِ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ آدَمِيِّ ، فَكَانَ أَوْلَى بِالْتَّقْدِيمِ ، كَتَفَقُّةٍ نَفْسِهِ .

وَإِنْ اخْتِاجَ إِلَى التُّكَاحِ لِحَوْفِ الْعَنْتِ ، قُدِّمَ التُّكَاحُ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَأُشْبِهَ التَّفَقُّةَ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ وَجِبَ الْحَيِّجُ ؛ لِأَنَّهُ تَطَلُّعٌ ، فَلَمْ يَشَقُطْ بِهِ الْحَيِّجُ الْوَاجِبُ .

وَمَنْ لَهُ عَقَارٌ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِلشُّكْنَى ، أَوْ إِلَى أُجْرَتِهِ لِنَفَقَتِهِ أَوْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ ، أَوْ بَضَاعَةٍ يَخْتَلُّ رِبْحُهَا الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَذَلِكَ ، أَوْ آلَاتٌ لِصِنَاعَتِهِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهَا ، أَوْ كُتُبٌ مِنَ الْعِلْمِ يَخْتَاجُ إِلَيْهَا ، لَمْ يَلْزَمْهُ صَرْفُهُ فِي الْحَيِّجِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَغْنِي

---

(١) فِي س ٢ ، ف : «عنه» .

(٢) فِي م : «إليها» .

(٣) الْمُحْمِلُ ؛ وَزَانَ مَجْلِسُ : الْهُودَج .

(٤) الزَّامِلَةُ : الْبَعِيرُ يَحْمِلُ مَتَاعَ الْمَسَافِر .

(٥) الْقَتَبُ : الرَّحْلُ الصَّغِيرُ عَلَى قَدَرِ سَنَامِ الْبَعِيرِ .

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ : «العادة لمثله» .

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

عنه، أَشْبَهَ التَّفَقَّةَ . وما<sup>(١)</sup> كان من<sup>(٢)</sup> ذلك فاضلاً عن حاجته، كَمَن له بكتاب نُشْخَتان، أو له دارٌ فاضلةٌ، أو مَسْكَنٌ واسعٌ يَكْفِيهِ بعضُه، فعليه صَرَفُ ذلك في الحَجِّ .

وَمَن لم يكن له مالٌ، فبَدَلَ له وَلَدُه أو غيره مَالاً يَحُجُّ به، لم يَلْزَمه قَبُولُه، وإن بَدَلَ له أن يَحُجَّ عنه أو يَحْمِلَه، لم يَلْزَمه قَبُولُه؛ لأنَّ عليه فيه مِئْنةٌ ومَشَقَّةٌ، فلم يَلْزَمه قَبُولُه، كما لو كان الباذِلُ أَجْنَبِيًّا .

**فصل:** فأما المَكِيُّ، وَمَن بينه وبين مكة دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ، فلا يُشْترَطُ في حَقِّه رَاحِلَةٌ، ومتى قَدَّر على الحَجِّ ما يَبْتَغِي لَزَمَه؛ لأنَّه يُمَكِّنُه<sup>(٣)</sup> ذلك من غيرِ مَشَقَّةٍ شديدةٍ. وإن عَجَزَ عن المَشْيِ و<sup>(٤)</sup> أَمَكَّنَه الحَبْوُ، لم يَلْزَمه؛ لأنَّ مَشَقَّتَه في المَسَافَةِ القَرِيبَةِ أَكْثَرُ من السَّيْرِ في المَسَافَةِ البعيدَةِ .

[١٠٥ ط] **فصل:** واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ في ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ؛ وهى إمَّاكَانُ المَسِيرِ؛ وهو أن تَكْمَلَ الشَّرَاطُطُ فيه، وفي الوَقْتِ سَعَةً يَتِمَكَّنُ من السَّيْرِ لأَدَائِهِ. وَتَحْلِيَةُ الطَّرِيقِ؛ وهو أن لا يَكُونَ في الطَّرِيقِ مانِعٌ من خَوْفٍ ولا غيره. والمحَرَّمُ للمَرْأَةِ، فزَوَّيَ أَنَّها من شَرَاطِطِ الوُجُوبِ لا يَجِبُ الحَجُّ بِذَوْنِها؛ لأنَّه لا يَسْتَطَاعُ فِعْلُه بِذَوْنِها، فكانت شَرْطًا للوُجُوبِ، كالزَّادِ والرَّاحِلَةِ. وعنه، أَنَّها<sup>(٥)</sup> شَرْطٌ لِلزُّومِ<sup>(٥)</sup> الأداءِ دُونَ الوُجُوبِ؛ لأنَّها أَغْذَاؤُ

(١) في م: «من» .

(٢) سقط من: م .

(٣) في س ٢: «لا يمكّنه» .

(٤) في الأصل: «أو» .

(٥ - ٥) في ف: «من شرائط لزوم» .



تَمْنَعُ نَفْسَ الْأَدَاءِ فَقَطْ ، فَلَمْ تَمْنَعْ الْوُجُوبَ ، كَالْمَرَضِ . فَإِذَا قُلْنَا : هِيَ مِنْ<sup>(١)</sup>  
شَرَائِطِ الْوُجُوبِ . فَمَاتَ قَبْلَ تَحْقِيقِهَا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَالْفَقِيرِ . وَإِذَا قُلْنَا :  
هِيَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ السَّعْيِ فَقَطْ . فَاجْتَمَعَتْ فِيهِ الشَّرَائِطُ الْخَمْسُ ، حُجِّجَ  
عَنْهُ ، كَالْمَرِيضِ .

وَإِذَا كَانَ الْمَسِيرُ<sup>(٢)</sup> مُغْتَبَرًا بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، فَلَوْ أَمَكَّنَهُ السَّيْرُ بِأَنْ يَحْمِلَ  
عَلَى نَفْسِهِ مَا لَمْ تَجْرَ بِهِ عَادَةُ مِثْلِهِ<sup>(٣)</sup> ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَشَقَّةً وَتَغْرِيرًا .  
وَتَحْلِيلَةً الطَّرِيقِ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الْمَوَانِعِ فِيهَا ، بَعِيدَةً كَانَتْ أَوْ قَرِيبَةً ، بَرًّا  
أَوْ بَحْرًا ، الْغَالِبُ السَّلَامَةُ فِيهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْغَالِبُ السَّلَامَةُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ،  
كَالْبَرِّ إِذَا كَانَ فِيهِ مَانِعٌ . فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ أَمِنًا لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى خَفَارَةٍ<sup>(٤)</sup>  
كَثِيرَةٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْأَدَاءُ ؛ لِأَنَّهُ كَالزِّيَادَةِ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ فِي شِرَاءِ الزَّادِ . فَإِنْ  
كَانَتْ يَسِيرَةً ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَلْزَمُهَا ؛ لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ مُمَكِّنَةٌ ، يَقِفُ الْحَجَّجُ  
عَلَى بَذْلِهَا ، فَلَزِمَتْهُ ، كَثَمَنِ الزَّادِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَلْزَمُهَا ؛ لِأَنَّهَا رِشْوَةٌ  
فِي الْوَاجِبِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ ، كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ .

**فصل :** فَأَمَّا السَّلَامَةُ وَكَوْنُهُ عَلَى حَالٍ يُمَكِّنُهُ الثَّبُوتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، فَهُوَ  
شَرْطٌ لِلزُّومِ الْأَدَاءِ خَاصَّةً . فَإِنْ عَدِمَ ذَلِكَ ؛ لِمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ ، أَوْ كِبَرٍ ،

---

(١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « السَّيْر » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ف .

(٤) الْخَفَارَةُ ، مِثْلَةُ الْحَاءِ : الْحَرَامَةُ ، وَخِفْرُهُ : أَخَذَ مِنْهُ جَعْلًا لِيَجِيرَهُ .

أَقَامَ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ وَيُعْتَمِرُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو رَزِينٍ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّي سَيَحُجُّ كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظُّفْرَ. قَالَ: «حُجَّ عَنْ أَيْمِكَ، وَاعْتَمِرْ» <sup>(٢)</sup>. وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. فَإِنْ بَرَأَ بَعْدَ أَنْ حُجَّ عَنْهُ، فَلَا حُجَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أُمِرَ بِهِ، فَخَرَجَ عَنْ عُهْدَتِهِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَرَأَّ.

وَلَوْ كَانَ مَرَضُهُ يُؤَخِّرُ زَوَالَهُ، لَمْ يُجْزَأَنَّ أَنْ يَسْتَنْبِئَ؛ لِأَنَّهُ يَرْجُو الْقُدْرَةَ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْاِسْتِنَابَةُ، كَالصَّحِيحِ الْفَقِيرِ.

فَإِنْ اسْتَنَابَ، ثُمَّ مَاتَ، لَمْ يُجْزَأَنَّ، وَوَجِبَ الْحُجُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حُجَّ عَنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مَأْثُورٍ مِنْهُ، فَلَمْ يُجْزَأَنَّ الْحُجَّ، كَمَا لَوْ بَرَأَ.

**فصل <sup>(٣)</sup>: وهل يجوزُ لِمَنْ يُمَكِّنُهُ الْحُجَّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَنْبِئَ فِي حُجَّةِ التَّطَوُّعِ؟** فِيهِ رَوَايَتَانِ؛ لِإِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ لَا يَلْزَمُهُ أَدَاؤُهَا،

(١) هُوَ لَقِيطُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ الْمُتَنَفِّقِ الْعَامِرِيِّ، أَبُو رَزِينِ الْعَقِيلِيِّ، وَافِدُ بَنِي الْمُتَنَفِّقِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ وَكَيْعُ بْنُ عَدَسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَاجِبٍ، وَعَمْرُو بْنُ أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ، اخْتَلَفَ فِيهِ وَلَقِيطُ بْنُ صَبْرَةَ هَلْ هُمَا اثْنَانِ أَوْ وَاحِدٌ؟ وَرَجَحَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُمَا اثْنَانِ. انْظُرْ: طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ١/٣٠٢، ٥/٥١٨. أَسَدُ الْغَابَةِ ٤/٥٢٣ - ٥٢٥. الْإِصَابَةُ ٥/٦٨٦، ٦٨٧.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١/٤٢٠. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ [مَا جَاءَ فِي الْحُجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمِيتِ]، مِنْ أَبْوَابِ الْحُجِّ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤/١٦٠. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْعُمْرَةِ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَمِعُ ٥/٨٨. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ الْحُجِّ عَنِ الْحَيِّ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢/٩٧٠. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/١٠ - ١٢.

(٣) زِيَادَةُ مِنْ: ف.

فجاز له الاستنباطُ فيها، كالمَعْضُوبِ<sup>(١)</sup>. والثانية، لا يجوز؛ لأنها عبادةٌ لا تَجُوزُ الاستنباطُ في فَرْضِها، فلم تَجُزْ في نَفْلِها، كالصلاة.

**فصل:** وَمَنْ كَمَلَتِ الشَّرَائِطُ فِي حَقِّهِ، لَزِمَهُ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ تَأْخِيرُهُ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ»<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup>. وَعَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبْلِغُهُ إِلَى يَتَبَتَّ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>. وَلأنَّه أَخَذَ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَجُزْ تَأْخِيرُهُ إِلَى غَيْرِ وَقْتٍ<sup>(٦)</sup>، كَالصَّيَامِ.

**فصل:** حَجُّ الصَّبِيِّ صَحِيحٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: رَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) المَعْضُوبُ: الزَّيْنُ لَا جِرَاكَ بِهِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَلْيَتَعَجَّلْ».

(٣) فِي: بِأَبِ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٩٦٢/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٤/١، ٢٢٥، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٥٥.

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «الْحَرَامُ».

(٥) فِي: بِأَبِ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيزِ فِي تَرْكِ الْحَجِّ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧/٤.

وَانْظُرْ طَرُقَ الْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا، فِي: التَّلْخِيصِ الْحَبِيرِ ٢٢٢/٢، ٢٢٣.

(٦) فِي ف، م: «وَقْتِهِ».

(٧) فِي: بِأَبِ صَحَّةِ حَجِّ الصَّبِيِّ وَأَجْرٍ مِنْ حَجِّ بِهِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٧٤/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بِأَبِ فِي الصَّبِيِّ يَحُجُّ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ =

والكلام فيه فى أَرْبَعَةِ أُمُورٍ : أَحَدُهَا : فى إِخْرَامِهِ ؛ إِنْ كَانَ مُمَيِّزًا مُحْرَمًا  
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُؤَدَّى إِلَى لُزُومِ مَالٍ ، فَلَمْ  
يَتَّعِقْ مِنْهُ بِنَفْسِهِ ، كَالْبَيْعِ . وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ مُحْرَمَ عَنْهُ وَلِيِّهِ الَّذِى يَتْلَى  
مَالَهُ . وَمَعْنَى إِخْرَامِهِ عَنْهُ ، عَقْدُهُ الْإِخْرَامَ لَهُ ، فَيَصِيرُ الصَّبِيُّ [ ١٠٦ ] بِذَلِكَ  
مُحْرَمًا دُونَ الْوَلِيِّ ، كَمَا يَتَّعِقُ لَهُ التُّكَاحُ ، فَلِذَلِكَ صَحَّ أَنْ يُحْرِمَ عَنْهُ  
الْوَلِيُّ ، مُحِلًّا كَانَ أَوْ مُحْرَمًا ، مِمَّنْ حَبَّجَ عَنْ نَفْسِهِ وَمِمَّنْ لَمْ يَحْبَّجْ . فَإِنْ  
أُحْرِمَتْ عَنْهُ أُمُّهُ ، صَحَّ فى ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : يُحْرِمُ عَنْهُ أَبَوَاهُ .  
وهو ظَاهِرٌ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ الْقَاضِى : لَا يَصِحُّ ؛ لَقَدَمِ وَلَا يَتَّحِقُ عَلَى  
مَالِهِ . وَفى سَائِرِ عَصَبَاتِهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ فى الْأُمِّ . فَأَمَّا الْأُجْنَبِيُّ  
فَلَا يَصِحُّ إِخْرَامُهُ عَنْهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

الثانى : أَنَّ مَا قَدَّرَ الصَّبِيُّ عَلَى فِعْلِهِ ؛ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَالْبَيْتِ <sup>(١)</sup>  
بِمَرْدَلَفَةَ ، فَعَلِيهِ فِعْلُهُ ، وَمَا لَا يُمَكِّنُهُ فِعْلُهُ ، كَالرُّمَى ، فَعَلَهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ  
رَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَبَّيْنَا عَنْ  
الصَّبِيَّانِ ، وَرَمَيْنَا عَنْهُمَا . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ أُمَكَّنَهُ الْمَشْئُ فى الطَّوَافِ ،

---

= ٤٠٣/١ . والنسائي ، فى : باب الحج بالصغير ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩١/٥ ، ٩٢ .  
والإمام مالك ، فى : باب جامع الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ٤٢٢/١ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ٢١٩/١ ، ٢٤٤ ، ٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ .  
(١) زيادة من : ف .

(٢) فى : باب الرمي عن الصبيان ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٠/٢ .  
كما أخرجه الترمذى ، فى : باب حدثنا محمد بن إسماعيل ... ، من أبواب الحج . عارضة  
الأحوذى ١٥٦/٤ . وعنده : فكنا نلبي عن النساء ، ونرمى عن الصبيان .

وَالْأَطِيفَ بِهِ مَحْمُولًا ، فَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ<sup>(١)</sup> ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ  
الصَّدِيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَافَ بَيْنَ الزُّبَيْرِ فِي خِرْقَةٍ . وَلَا يَزِمِي عَنْ  
الصَّبِيِّ إِلَّا مَنْ قَدْ<sup>(٢)</sup> أَشَقَطَ فَرَضَ الرَّمِي عَنْ نَفْسِهِ .

الثالث : أَنَّ مَا فَعَلَهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُفَرِّقُ بَيْنَ  
عَمَلِهِ وَسَهْوِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عَمَدَ الصَّبِيِّ خَطَأً . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَشْتَوِي  
عَمَلُهُ وَسَهْوُهُ ، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَحْوِهِ ، فَفِيهِ الْفِدْيَةُ . وَفِي مَحَلِّهَا رِوَايَتَانِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ بِجَنَابَتِهِ ، فَلَزِمَتْهُ ، كَجَنَابَتِهِ  
عَلَى آدَمِيٍّ . وَالثَّانِيَةُ ، تَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي ذَلِكَ وَعَزَّزَ بِمَالِهِ .  
وَإِنْ وَطِئَ الصَّبِيُّ أَفْسَدَ حَجَّه ، وَوَجَبَتِ الْبَدَنَةُ<sup>(٣)</sup> ، وَيَحْضِي فِي فَايِدِهِ ،  
وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا بَلَغَ . وَهَلْ يُجْزِئُهُ الْقَضَاءُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؟ يُنْظَرُ ؛ فَإِنْ  
كَانَتِ الْفَايِدَةُ لَوْ صَحَّحَتْ أَجْزَأَتْ ؛ وَهُوَ أَنْ يَبْلُغَ فِي وَقُوفِهَا ،<sup>(٤)</sup> «أَوْ قَبْلَهُ» ،  
أَجْزَأُ الْقَضَاءُ أَيْضًا ، وَالْأَفْلَا .

الرابع : أَنَّ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ التَّفَقُّعِ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، فَهُوَ فِي مَالِهِ ؛ لِأَنَّ  
الْوَلِيَّ لَمْ يُكَلِّفْ ذَلِكَ . وَمَا زَادَ فِي مَحَلِّهِ رِوَايَتَانِ ، كَالْفِدْيَةِ سَوَاءً .

فصل في حجِّ العبدِ : وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، فَصَحَّ

(١) وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ أَيِّ حِينَ يَكْرَهُ الطَّوَافُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَصْنُفِ  
٧٠ / ٥ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « الْفِدْيَةُ » .

(٤) (٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، ف ، م .

حَجَّه ، كَالْحُرِّ .

وَالْكَلَامُ فِيهِ فِي أُمُورِ أَرْبَعَةٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ إِنْ أُحْرِمَ ، صَحَّ إِحْرَامُهُ ، بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بِذَنِّتٍ ، فَصَحَّحَتْ مِنْهُ بِغَيْرِ (١) إِذْنِ سَيِّدِهِ (١) ، كَالصَّلَاةِ . فَإِنْ أُحْرِمَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَجُزْ تَحْلِيلُهُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَلَزُّمُ بِالشَّرْعِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهُ إِذَا شَرَعَ بِإِذْنِهِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ . وَإِنْ أُحْرِمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهُ ؛ لِذَلِكَ (٢) . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَهُ تَحْلِيلُهُ . وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ حَقَّ السَّيِّدِ فِيهِ ثَابِتٌ لَازِمٌ ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْعَبْدُ إِطْلَاقَهُ بِمَا لَا يَلْزُمُهُ ، كَالَاغْتِكَافِ . فَإِنْ أُذِنَ لَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَأْذُنْ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْعَبْدُ بِرُجُوعِهِ حَتَّى أُحْرِمَ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْوَكِيلِ ؛ هَلْ يَتَعَزَّلُ بِالْعَزْلِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الثَّانِي : إِذَا نَذَرَ الْعَبْدُ الْحَجَّ ، انْعَقَدَ نَذْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ ، فَانْعَقَدَ نَذْرُهُ ، كَالْحُرِّ ، فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ مَنْعُهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أُذِنَ فِي التَّيْرَامِ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَهُ مَنْعُهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ (٣) ، وَالْقَاضِي (٤) ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَمْكِينِهِ مِنَ التَّسَبُّبِ إِلَى إِطْلَاقِ حَقِّ سَيِّدِهِ . وَمَتَى عَتَقَ فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَا يَفْعَلُهُ إِلَّا بَعْدَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ مَا جَنَى الْعَبْدُ مِمَّا يُوجِبُ الْفِدْيَةَ ، فَعَلِيهِ فِدْيَتُهُ بِالصَّيَامِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُعْسِرِ ، وَأَذْنَى مِنْهُ . فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ هَدْيًا ، وَأَذِنَ لَهُ فِي الْفِدْيَةِ بِهِ ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « إِذْنُهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، وَفِي ف : « بِذَلِكَ » .

(٣ - ٣) فِي م : « وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ » .

وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُ . فعليه الْفِدْيَةُ به ، وإلا ففَرَضَهُ الصَّيَامُ . وَإِنْ تَمَتَّعَ أَوْ قَرَنَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، فَهَذِي التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّشَكُّكَ لَهُ ، فَكَانَتِ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، كَالزَّوْجَةِ إِذَا فَعَلَتْهُ بِإِذْنِ زَوْجِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ عَلَى سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِإِذْنِهِ .

الرَّابِعُ : أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَطِئَ ، أَفْسَدَ حُجَّهَ ، وَعَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِي [ ١٠٦ ط ] فَايَسِدِهِ ، وَيَصُومُ مَكَانَ الْبِدَنَةِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ مَأْذُونًا فِيهِ ، لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ تَحْلِيلُهُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا فِيهِ ، فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِحْرَامُ هُوَ الَّذِي كَانَ صَحِيحًا ، فَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُهُ .

فصل<sup>(١)</sup> : فِي حُجِّ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا الشَّفَرُ إِلَيْهِ بغيرِ مَحْرَمٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تَزُومُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنَّ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ ، بِنَسَبٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ سَبَبٍ

(١) بعده في م : « فِي حُجِّ الْمَرْأَةِ » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب في كم يقصر الصلاة ، من كتاب التقصير . صحيح البخاري ٥٤ / ٢ . ومسلم ، في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٧ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة تحج بغير محرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٠ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٠ / ٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ، ٤٩٣ .

(٣) سقط من : م .

مُباح، كإنيها<sup>(١)</sup> وأخيها من نَسَبٍ أو رَضَاع، ورأبها<sup>(٢)</sup>. فأما عبدها فليس بمحرّم لها؛ لأنّها تحلّ له إذا عتق، وليس بمأمونٍ عليها. ومن حرّمت عليه بسبب مُحَرَّم؛ كالزّنى، أو وطء الشّبهة، فليس بمحرّم؛ لأنّ تحرّم ذلك بسبب غير مشروع، فأشبهه التّحرّم باللّعان.

ونفقّه المحرّم عليها؛ لأنّه من سبيلها، فكان عليها نفقته، كالزّاحلة. ولا يلزّمه الخروج معها إلّا أن يشاء؛ لأنّه تكلف شديد، فلم يلزّمه لأجل غيره، كالحنج عن الغير. وإن مات المحرّم في الطّريق، مضت إن كانت قد تباعدت، وإن كانت قريبة رجعت. وإن حجب امرأة بغير محرّم أساءت، وأجزأها حجّها، كما لو تكلف رجل مسألة الناس وحجّ.

الثاني: أنّه ليس للرجل منع زوّجه من حجّ الفرض؛ لأنّه واجب بأصل الشّرع، فأشبهه صوم رمضان. ويشتحب لها استبدائه، جَمْعًا بين الحقيقتين، وله منعه من حجّ التطّوع؛ لأنّ حقّه ثابت في استمتاعها، فلم تملك إبطاله بما لا يلزّمها، كالعبد. فإن أحرمت به، فعكسها حكم العبد على ما فصل فيه.

الثالث: أنّه ليس لها الخروج للحجّ في عِدّة الوفاة؛ لأنّها واجبة في المنزل، تفوت، فقدّمت على الحجّ الذي لا يفوت. وإن مات زوّجها في

(١) في ف، م: «كأنيها»، وغير منقوطة في س ١.

(٢) في م: «وربيها وابنها».

والراب، بتشديد الباء: زوج الأم يرى ابنها من غيره.



الطَّرِيقَ بَعْدَ تَبَاغِدِهَا ، مَضَتْ فِي سَفَرِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سَفَرٍ <sup>(١)</sup> ، فَالْشَّفَرُ  
الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْحَجُّ أَوَّلَى . وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً ، رَجَعَتْ لِتَقْضِيَ الْعِدَّةَ فِي  
مَنْزِلِهَا .

**فصل :** وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، فَمَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ ، وَجِبَ الْحَجُّ عَنْهُ ؛ لِمَا  
رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ،  
مَاتَ وَلَمْ يُحْجِ ، قَالَ : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ » . رَوَاهُ <sup>(٢)</sup> النَّسَائِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّهُ حَقٌّ  
اسْتَقَرَّ ، تَدْخُلُهُ الثِّيَابَةُ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالمَوْتِ ، كَالَّذِينَ . وَيُحْجِ عَنْهُ مِنْ رَأْسِ  
مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَكَانَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، كَالَّذِينَ .

**فصل :** وَيُسْتَنْابُ عَنْهُ وَعَنِ الْمُغْضُوبِ مِنْ حَيْثُ وَجِبَ عَلَيْهِمَا ، إِمَّا مِنْ  
بَلَدِهِمَا أَوْ <sup>(٤)</sup> الْمَوْضِعِ الَّذِي أُيْسِرَ فِيهِ . وَلَا يُجْزَى الْحَجُّ عَنْهُمَا مِنَ الْمِيَقَاتِ ؛  
لَأَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَيْهِ مِنْ بَلَدِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الثِّيَابَةُ عَنْهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ  
النَّائِبَ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيمَا وَجِبَ عَلَيْهِ ، فَيُؤَدَّى مِنْ حَيْثُ وَجِبَ .

وإن خَرَجَ لِلْحَجِّ ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، اسْتُثْنِيَ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى  
إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَشَقَطَ عَنْهُ مَا سَارَ . وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ فِعْلِ بَعْضِ الْمَنَاسِكِ ، فُعِلَ عَنْهُ  
مَا بَقِيَ ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَتُوبَ عَنْهُ فِي جَمِيعِهِ ، جَازَ فِي بَعْضِهِ ، كَالزَّكَاءِ .  
وَسَوَاءٌ كَانَ إِحْرَامُهُ لِنَفْسِهِ <sup>(٥)</sup> أَوْ عَنْ غَيْرِهِ .

(١) فِي م : « سَفَرًا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ف : « الْبَخَارِيُّ وَ » .

(٣) فِي : بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ الَّذِي لَمْ يَحْجِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمِعُ ٨٧/٥ ، ٨٨ .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ نَفْسِهِ » .

فإن لم يُخْلَفِ المَيِّتُ تَرَكَّةً نَفَى بالحجَّ<sup>(١)</sup> مِنْ بَلَدِهِ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فِي الوَصِيَّةِ بالحجَّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٢)</sup>. وَلأنَّه قَدَرَ عَلَى أدَاءِ الواجِبِ عَلَى القُصُورِ، فَلَزِمَهُ، كَمَنْ قَدَرَ عَلَى الصَّلَاةِ قَاعِدًا. وَذَكَرَ القَاضِي أَنَّهُ لَا يُحْجُّ عَنْهُ؛ لِأنَّه لَا يُمَكِّنُ أدَاءَ الحجَّ عَلَى الكَمَالِ. وَالأَوَّلُ أَوْلَى.

**فصل:** فَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَى المَيِّتِ مَعَ الحجَّ [١٠٧] دَيْنٌ آدَمِيٌّ، اخْتَمَلَ تَقْدِيمُ الدَّيْنِ؛ لِتَأْكِيدِهِ بِحَاجَةِ الآدَمِيِّ إِلَيْهِ، وَغَنَى اللَّهِ عَنْ حَقِّهِ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَتَخَصَّصَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الحجَّ عَمَّنْ عَلَيْهِ حَجٌّ، قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُخْتِكَ»<sup>(٣)</sup> دَيْنٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاقْضُوا»<sup>(٤)</sup>، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup>. فَعَلَى هَذَا، يُؤْخَذُ مَا يَخُصُّ الحجَّ، فَيُصْنَعُ بِهِ مَا صُنِعَ بِتَرَكَّةٍ مَنْ لَمْ يُخْلَفْ مَا يَفِي بِالحَاجَةِ الْوَاجِبَةِ.

**فصل:** وَيُسْتَنَابُ عَنِ المَيِّتِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَمَرَ

(١) بعده في م: «عنه».

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٩/١.

(٣) في الأصل، م: «أخيك»، وفي ف: «أبيك».

(٤) في الأصل، س ١، س ٢، ف: «فاقض».

(٥) في: باب الحج عن الميت الذي نذر أن يحج، من كتاب المناسك. المجتبى ٨٧/٥.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: للسند ٢٣٩/١، ٢٤٠. كلاهما من حديث ابن عباس.

وبلفظ: «أبيك». أخرجه النسائي، في: باب تشبيه قضاء الحج بالدين، من كتاب

المناسك. المجتبى ٨٩/٥. من حديث ابن عباس أيضا.

(٦) سقط من: الأصل.

بالْحَجِّ عنه ولا إِذْنَ له ، عَلِمَ أَنَّ الإِذْنَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ . ولا تَجُوزُ النَّيَابَةُ عن الْحَيِّ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الإِذْنِ ، فلم تَحْزِ النَّيَابَةُ عنه بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَأَدَاءِ الزَّكَاةِ . وَتَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنْهُمَا فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ مَا جازَ فَرَضُهُ جازَ نَفْلُهُ ، كَالصَّدَقَةِ .

فَأَمَّا الْقَائِدُ على الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فلا تَجُوزُ له الِاسْتِنَابَةُ فِي الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ فِي بَدَنِهِ ، فلا يَنْتَقِلُ عنه إِلَّا فِي مَوْضِعِ الرُّخْصَةِ ؛ لِلْحَاجَةِ الْمَعْلُومَةِ ، وَبَقِيَ فيما عداه "على الأَصْلِ" .

**فصل :** ولا يجوزُ أَنْ يَتَوَبَّ فِي الْحَجِّ مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَهُ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرَمَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شُبْرَمَةُ ؟ » . قال : قَرِيبٌ لِي . قال : « هَلْ حَاجَبَتْ قَطُّ ؟ » . قال : لا . قال : « فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ <sup>(١)</sup> عَنْ شُبْرَمَةَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . ولا يجوزُ أَنْ يَغْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَغْتَمِرَ عَنْ نَفْسِهِ ، قِيَاسًا على الْحَجِّ . ولا يجوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ بِهِمَا مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَهُمَا ، وَلَا أَنْ يُؤَدِّيَ التَّذَرُّعَ فِيهِمَا وَعَلَيْهِ فَرَضُهُمَا ؛ لِأَنَّ التَّنْفِلَ وَالتَّذَرُّعَ أَوْضَعُ مِنَ حَجِّ الْإِسْلَامِ ، فلم يَجُزْ تَقْدِيمُهُمَا عَلَيْهِ ، كَالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ .

(١ - ١) زيادة من : ف .

(٢) في س ١ ، س ٢ ، ف : « اِحْجَجْ » .

(٣) في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحج عن الميت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ /

فإن أحرَمَ عن غيره، أو نَذَره، أو نَفَله؛ قَبْلَ فَرَضِهِ، انْقَلَبَ إِحْرَامُهُ  
لِنَفْسِهِ عَنِ فَرَضِهِ. وعنه، يَقَعُ عَنْ<sup>(١)</sup> غيره و<sup>(٢)</sup> نَذَره ونَفَله؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ  
ﷺ: «إِنَّمَا لِامْرِئٍ<sup>(٣)</sup> مَا نَوَى<sup>(٤)</sup>». والأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي  
الْحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَوُجُودِ مَقْنَاهُ فِي النَّذْرِ وَالتَّنْفِيلِ.

ولو أَمَرَ الْمُغْضُوبُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ تَطَوُّعًا<sup>(٥)</sup> أَوْ نَذْرًا، وَعَلَيْهِ حَجَّةُ  
الإِسْلَامِ، انصَرَفَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ فِعْلَ نَائِبِهِ كِفَعْلِهِ. وَهَكَذَا إِنْ حُجَّ عَنِ الْمَيِّتِ  
نَذْرًا أَوْ نَفْلًا قَبْلَ<sup>(٦)</sup> حَجَّةِ الإِسْلَامِ،<sup>(٧)</sup> وَإِنْ اسْتَيْبَ عَنْهُمَا مَنْ يَحُجُّ النَّذْرَ  
وَالْفَرَضَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ النَّذْرُ عَلَى حَجَّةِ  
الإِسْلَامِ<sup>(٨)</sup>. «وَأَيُّ النَّائِبِينَ أَحْرَمَ أَوَّلًا، وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الإِسْلَامِ؛ لِتَحْرِيمِ  
تَقْدِيمِ النَّذْرِ عَلَيْهَا. وَإِنْ اسْتَنَاهُ اثْنَانِ، فَأَحْرَمَ عَنْهُمَا، لَمْ يَقَعْ عَنْ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا، وَوَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ وَقُوعُهُ عَنْهُمَا، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ  
مِنَ الْآخَرِ. وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ، اخْتَمَلَ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِذَلِكَ،  
وَاخْتَمَلَ صِحَّتَهُ؛ لِأَنَّ الإِحْرَامَ يَصِحُّ مُبْنَاهُمَا<sup>(٩)</sup>، فَصَحَّ عَنِ الْمَجْهُولِ. وَلَهُ  
صَرُوفُهُ إِلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَضُرِفْهُ حَتَّى طَافَ شَوَاطِئًا، لَمْ يَجُزْ عَنِ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «لكل امرئ».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥١/١.

(٤) بعده في م: «أو نفلا».

(٥) في ف: «وعليه».

(٦ - ٦) سقط من: س ٢، م.

(٧ - ٧) سقط من: م.

(٨) في م: «منهما».

واجِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَلْحَقُهُ فَشَحٌّ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ <sup>(١)</sup>  
مِنَ الْآخَرِ . وَإِنْ أُحْزِمَ عَنْ أَحَدِهِمَا وَعَنْ نَفْسِهِ ، انْصَرَفَ إِلَى نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا  
تَعَذَّرَ وَقُوعُهُ عَنْهُمَا ، كَانَ هُوَ أَوْلَى بِهِ .

---

(١) سقط من : الأصل ، س ١ .

## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وللحجِّ مِيقَاتَانِ؛ مِيقَاتُ مَكَانٍ، وَمِيقَاتُ زَمَانٍ. فَأَمَّا مِيقَاتُ الْمَكَانِ  
فَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ؛ يَأْزِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ<sup>(١)</sup>، وَلَأَهْلَ الشَّامِ الْجُحْفَةَ<sup>(٢)</sup>، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَوْنًا<sup>(٣)</sup>،  
وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ<sup>(٤)</sup>. قَالَ: «فَهَؤُلَاءِ أَهْلِيهِمْ»<sup>(٥)</sup>، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ  
أَهْلِيهِمْ، لَمْ<sup>(٦)</sup> كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ<sup>(٧)</sup> مِنْ  
أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ [١٠٧٠٧] يُهْلُونَ مِنْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>. وَعَنْ

(١) زيادة من: م.

(٢) ذو الحليفة: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة. معجم البلدان ٣٢٤/٢.

(٣) الجحفة: قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل. معجم البلدان ٣٥/٢.

(٤) قال القاضي عياض: قرن المنازل وهو قرن الثعالب، يسكنون الرء، مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ، تَلْقَاءُ  
مَكَّةَ، عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. انظر الكلام فيه في معجم البلدان ٧١/٤، ٧٢.

(٥) يلملم: موضع على ليلتين من مكة. معجم البلدان ١٠٢٥/٤.

(٦) في م: «لهن». والمثبت كما في الأصل، س ١، س ٢، ف، وهو رواية للبخاري.

(٧) في س ١، س ٢، ف: «من».

(٨) في س ١، س ٢، ف: «مهله».

(٩) أخرجه البخاري، في: باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، وباب مهل أهل الشام، وباب  
مهل من كان دون المواقيت، وباب مهل أهل اليمن، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفي:  
باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام، من كتاب المحصر وجزاء الصيد. صحيح البخاري ٢/٢ =

عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. فَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِكُلِّ مَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ أَهْلِهَا وَمِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِلخَبَرِ. وَمَنْ مَثَرُ لَهُ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ، فَمِيقَاتُهُ مَثَرُهُ؛ لِلخَبَرِ.

وَمِيقَاتُ مَنْ بِمَكَّةَ مِنْهَا، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَهْلُهَا وَغَيْرُهُمْ؛ لِلخَبَرِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمُتَمَتِّعِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا<sup>(٣)</sup>. وَعَنْهُ فِي مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: يُهَلُّ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمِيقَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَعَلَيْهِ دَمٌ. وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُحْرِمًا عَنْ غَيْرِهِ بِحَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ<sup>(٥)</sup> عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ دَخَلَ<sup>(٦)</sup> مُحْرِمًا لِنَفْسِهِ، ثُمَّ أَرَادَ

---

= ١٦٥، ١٦٦، ٢١/٣. ومسلم، في: باب مواقيت الحج والعمرة، من كتاب المحصر وجزاء الصيد. صحيح مسلم ٨٣٨/٢، ٨٣٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المواقيت، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٠٣. والنسائي، في: باب ميقات أهل اليمن، وباب من كان أهله دون الميقات، من كتاب المناسك. المجتبى ٩٤/٥ - ٩٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٨/١، ٢٤٩، ٢٥٢، ٣٣٢، ٣٣٩.

(١) ذات عرق: هي الحد بين نجد وتهامة. معجم البلدان ٦٥١/٣.

(٢) في: باب في المواقيت، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٠٤.

كما أخرجه النسائي، في: باب ميقات أهل مصر، وباب ميقات أهل العراق، من كتاب المناسك. المجتبى ٩٤/٥، ٩٥.

(٣) في م: «أو».

(٤) أخرجه مسلم، في: باب بيان وجوه الإحرام... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٨٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٨/٣. كلاهما من حديث جابر.

(٥) في الأصل، س ١، س ٢، م: «أهل».

(٦) في م: «يحج».

(٧) بعده في م: «مكة».

أَنْ يُحْرِمَ عَنْ غَيْرِهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ جَاوَزَ<sup>(١)</sup> الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلتَّسْلُكِ لِنَفْسِهِ ، وَأَحْرَمَ دُونَهُ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ تَجَاوَزَهُ غَيْرُ مُحْرِمٍ . وَلَنَا ، الْخَبَرُ ، وَأَنَّ كُلَّ<sup>(٢)</sup> مِيقَاتٍ لَمْ أَتَى عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ مَكَّةُ ، وَلَأنَّ هَذَا حَصَلَ بِمَكَّةَ حَلَالًا عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ ، فَكَانَ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا بِلَا دَمٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْإِحْرَامَانِ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ .

وَمِنْ أَى مَوْضِعٍ فِي مَكَّةَ أَحْرَمَ ، جَاز ؛ لِأَنَّهُمَا كُلُّهُمَا مَوْضِعٌ لِلتَّسْلُكِ ، وَإِنْ أَحْرَمَ خَارِجًا مِنْهَا مِنَ الْحَرَمِ ، جَازَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ : « إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنًى ، فَأَهْلُوا مِنَ الْبَطْحَاءِ »<sup>(٣)</sup> . وَهِيَ خَارِجٌ مِنْ مَكَّةَ ، وَلَأنَّ مَا اعْتَبِرَ فِيهِ الْحَرَمُ ، اسْتَوَتْ الْبَلَدَةُ فِيهِ وَغَيْرُهَا ، كَالْتَّخَرِ<sup>(٤)</sup> .

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِلْمَكِّيِّ وَمَنْ فِي الْحَرَمِ مِنَ الْحِلِّ ؛ يَلَا زَوْتَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمَرَهَا مِنْ التَّنْعِيمِ<sup>(٥)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . وَكَانَتْ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، س ٢ : « جَاز » .

(٢) فِي م : « كَانَ » .

(٣) هُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ حَاشِيَةً ٤ .

وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٣٧٨ . وَالطَّحَاوِيُّ ، فِي : شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ ٢/١٩٢ . وَابْيَهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤/٣٥٦ ، ٥/٣٠ .

وَلَفْظُهُمْ جَمِيعًا : « إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنًى فَأَهْلُوا » . قَالَ : فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ . وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ : « إِذَا » . وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ : قَالَ .

(٤) فِي م : « كَالْبَحْرِ » .

(٥) التَّنْعِيمُ : مَوْضِعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ فَرَسْخَانٍ . مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ ١/٣٢١ .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ١/١٥٩ . حَاشِيَةً ١ .



ومن أى الحِلِّ أُحْزَمَ ، جاز ؛ لأنَّ المَقْصُودَ بالإِخْرَامِ منه الجَمْعُ بَيْنَ الحِلِّ والْحَزَمِ فى التَّشْكِكِ <sup>(١)</sup> ، لأنَّ أفعالَ العُمرةِ كُلُّها فى الحَرَمِ إلَّا الإِخْرَامَ ، بخلافِ الحجِّ فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إلى الحِلِّ لِلوُقُوفِ بعرفةَ ، فيَحْصُلُ الجَمْعُ بَيْنَ الحِلِّ والْحَزَمِ .

**فصل :** وَمَنْ جَاوَزَ <sup>(٢)</sup> المِيقَاتِ مُرِيدًا لِمَوْضِعٍ قَبْلَ مَكَّةَ ، ثم بدا له الإِخْرَامُ ، أُحْزَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، كما أَنَّ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ يُحْرِمُ مِنْهَا . وَإِنْ مَرَّ بِهِ كَافِرٌ ، أَوْ عَبْدٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، فَأَسْلَمَ الكَافِرُ ، وَعَتَقَ العَبْدُ ، وَبَلَغَ الصَّبِيُّ دُونَهُ ، أُحْزِمُوا مِنْ مَوْضِعِهِمْ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أُحْزِمُوا مِنْ المَوْضِعِ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِمُ الإِخْرَامُ فِيهِ ، فَأَشْبَهُوا المَكِّيَّ والمُتَجَاوِزَ <sup>(٣)</sup> غَيْرَ <sup>(٤)</sup> مُرِيدِ لِمَكَّةَ . وَعنه فى الكَافِرِ يُسَلِّمُ : يَخْرُجُ <sup>(٥)</sup> إلى المِيقَاتِ ، فَإِنْ خَشِيَ القَوَاتِ أُحْزِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَالصَّبِيُّ والعَبْدُ فى مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُمْ تَجَاوَزُوا المِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرِمِينَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : <sup>(٦)</sup> «بِالْأَوَّلِ أَقُولُ» . وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَادَى أَقْرَبَ المَوَاقِيتِ إِلَيْهِ <sup>(٧)</sup> أُحْزِمَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، قَالَ : لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ المِصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ ، فَقَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ لَأَهْلٍ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَهُوَ جَوُزٌ عَنْ

(١) بعده فى ف : «أى العمرة» .

(٢) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ : «جاز» .

(٣) بعده فى الأصل : «منه» .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦ - ٦) فى س ٢ : «والأول أولى» .

(٧) سقط من : الأصل .

طريقنا، وإنّا إن أردنا قَوْنًا<sup>(١)</sup> شَقَّ علينا. قال: فانظروا حَذَوْها مِن طَرِيقِكُمْ. فحَدَّ لَهُم ذاتِ عِوَقٍ. رواه البخاري<sup>(٢)</sup>. ولأنَّ هذا ممَّا يَدْخُلُهُ الاجْتِهَادُ والتَّقْدِيرُ. فإذا اشْتَبَهَ على إنسانٍ، صار إلى الاجْتِهَادِ فيه، كالقِتْلَةِ. فإن لم يَعْلَمْ حَذَوَ المِيقَاتِ، احتاط فأَحْرَمَ قَبْلَهُ؛ لأنَّ تَقْدِيمَ الإِحْرَامِ عليه جائِزٌ، وتأخيره حَرَامٌ.

**فصل: والأَفْضَلُ<sup>(٣)</sup> أن لا يُحْرَمَ قَبْلَ المِيقَاتِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأَصْحَابَهُ أَحْرَمُوا مِن ذِي الحُلَيْفَةِ<sup>(٤)</sup>. [١٠٨و] فإن أَحْرَمَ قَبْلَهُ، جاز؛ لأنَّ الصُّبْيَّ بْنَ مَعْبُدٍ أَحْرَمَ قَبْلَ المِيقَاتِ قَارِنًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرُ، فقال: هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ<sup>(٥)</sup>.**

وَمَن بَلَغَ المِيقَاتَ مُرِيدًا لِلتَّشْكِكِ، لم يَجْزُ لَهُ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؛ لِما تَقَدَّمَ

(١ - ١) فى م: «أردناه».

(٢) فى: باب ذات عرق لأهل العراق، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٦٦/٢.

كما أخرجه البيهقي، فى: السنن الكبرى ٢٧/٥.

(٣) فى الأصل: «الأولى».

(٤) هذا من حديث جابر الطويل فى صفة حجة النبى ﷺ.

والحديث أخرجه مسلم، فى: باب حجة النبى ﷺ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/

٨٨٦ - ٨٩٢. وأبو داود، فى: باب صفة حجة النبى ﷺ، من كتاب المناسك. سنن أبى

داود ١/٤٤٠ - ٤٤٣. والنسائى، فى: باب الأذان لمن يجمع بين الصلاتين...، من كتاب

الأذان، وباب الكراهية فى الثياب المصبغة، من كتاب المناسك. المجتبى ٢/١٣، ١٤، ٥/

١١١. وابن ماجه، فى: باب حجة رسول الله ﷺ، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/

١٠٢٤ - ١٠٢٦. والدارمى، فى: باب فى سنة الحاج، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٢/

٤٥ - ٤٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٣٢٠.

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٩٨.

من حديث ابن عباس . فإن تجاوزَه غير مُحرِّم ، لزمه الرجوعُ لمُحرِّمٍ منه ؛ لأنَّ مَنْ قَدَّرَ على فِعْلِ الواجبِ ، لزمه ، فإن رَجَعَ فأَحْرَمَ منه ، فلا دَمَ عليه ؛ لأنَّه أَدَّى الواجبَ ، فأشْبَهَ مَنْ لم يَتَجَاوَزْهُ . فإن لم يُمكنْهُ الرجوعُ لحُوفٍ أو خَشْيَةِ الْقَوَاتِ ، فأَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، أو أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ لغيرِ عُدْرٍ ، فعليه دَمٌ ؛ لأنَّه تركَ الواجبَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ . فإن رَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ إلى الميقاتِ ، لم يَسْقُطِ الدَّمُ ؛ لأنَّه اسْتَقَرَّ عليه بإِخْرَاقِهِ مِنْ دُونِهِ ، فأشْبَهَ مَنْ لم يَرْجِعْ .

وإن أَحْرَمَ الْمَكِّيَّ بِالْحَجِّ مِنَ الْحِلِّ الَّذِي يَلِي عِرْقَهُ ، فهو كَالْمُحْرِمِ مِنْ دُونِ الميقاتِ ، وإن أَحْرَمَ مِنَ الْحِلِّ الَّذِي يَلِي الْجَانِبَ الْآخَرَ ، ثُمَّ سَلَكَ الْحَرَمَ ، فهو كَالْمُحْرِمِ قَبْلَ الميقاتِ ، وإن أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ ، انْعَقَدَ إِخْرَاقُهُ ، كَالَّذِي يُحْرِمُ بَعْدَ مِيقاتِهِ ، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ الطَّوَافِ إِلَى الْحِلِّ وَعَادَ ، فَفَعَلَ أَفْعَالَهَا ، تَمَّتْ عُمْرَتُهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وإن لم يَخْرُجْ وَفَعَلَ أَفْعَالَهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِئُهُ ، وَيَجْزِيهَا بِدَمٍ ، كَالَّذِي يُحْرِمُ مِنْ دُونِ مِيقاتِهِ . والثَّانِي ، لَا يُجْزِئُهُ . لأنَّه نُسِكَ ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِهِ الْجُمُعُ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، كَالْحَجِّ . فعلى هَذَا ، لَا يَتَعَدَّى بِأَفْعَالِهِ ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِخْرَاقِهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ ، ثُمَّ يَأْتِيَ بِهَا .

**فصل :** وميقاتُ الزَّمانِ سَوَالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ <sup>(١)</sup> مَعْنَاهُ وَقْتُ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ أَفْعَالٌ ، وَلَيْسَ بِأَشْهُرٍ ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ التَّقْدِيرِ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ،

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

وجابر، وابن الزبير، أنهم قالوا: أشهر الحج شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

والاختيار<sup>(٢)</sup> أن لا يُحرّم بالحج قبل أشهره؛ لأنه تقديم للعبادة على وقتها، فكرة، كتقديمها على ميقات المكان، فإن فعل، انعقد إحرامه؛ لأنه أحد الميقاتين، فانعقد الإحرام بالحج قبله، كالآخر.

فأما الممرة فلا ميقات لها في الزمان، ويجوز الإحرام بها في جميع السنة؛ لأن النبي ﷺ قال: «عمرة في رمضان تغدِلُ حجة». مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٣)</sup>. واعتُمِرَ في ذي القعدة، وفي ذي الحجة مع حجته. رواه أنس،

---

(١) أثر ابن مسعود أخرجه سعيد بن منصور (قسم التفسير) المجلد الثالث صفحة ٧٨٣. وابن جرير، في: تفسيره ٢/٢٥٧. والدارقطني، في: سننه ٢/٢٢٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤/٣٤٢.

وأثر ابن الزبير أخرجه الدارقطني، في: سننه ٢/٢٢٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٤/٣٤٢.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عمر أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة. قال ابن جريج: وقال ذلك ابن شهاب، وعطاء، وجابر بن عبد الله صاحب النبي ﷺ. قال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح إلى ابن جريج. تفسير ابن كثير ١/٣٤٣.

(٢) في م: «الأفضل».

(٣) أخرجه البخاري، في: باب عمرة في رمضان، وباب حج النساء، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٣/٤، ٢٤. ومسلم، في: باب فضل العمرة في رمضان، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩١٧.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب العمرة في رمضان، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٩٩٦. والدارمي، في: باب فضل العمرة في رمضان، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٥١. والإمام أحمد، في: المسند ١/٣٠٨.

## وهو حديث صحيح<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب كم اعتمر النبى ﷺ، من كتاب العمرة، وفى: باب من قسم الغنيمة فى غزوه وسفره، من كتاب الجهاد، وفى: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٣/٣، ٨٩/٤، ١٥٥/٥. ومسلم، فى: باب بيان عدد عمر النبى ﷺ وزمانهن، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩١٦/٢. وأبو داود، فى: باب العمرة، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤٦٠. والترمذى، فى: باب ما جاء كم حج النبى ﷺ، من أبواب الحج. عارضة الأحمدي ٣١/٤. والإمام أحمد، فى: المسند ١٣٤/٣، ٢٥٦.

## بَابُ الْإِحْرَامِ

يُشْتَحَبُ الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرُّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ . حَدِيثٌ حَسَنٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأُرْسِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ : « اغْتَسِلِي ، وَاسْتَغْفِرِي » بِتَوْبٍ ، ثُمَّ أُحْرِمِي .  
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً لَمْ يَتَيَمَّمْ ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ مَشْنُونٌ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ ، فَلَا يُسْرُ التَّيَمُّمُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُشْتَحَبُ التَّيَمُّمُ لَهُ ، قِيَاسًا عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ .

وَيُشْتَحَبُ <sup>(٣)</sup> التَّنْظِيفُ بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ وَالشُّعَثِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ شُرْعًا لِلذَّكَ .

ثُمَّ يَتَجَرَّدُ عَنْ <sup>(٤)</sup> الْخَيْطِ فِي إِزَارٍ وَرِدَائٍ <sup>(٥)</sup> أَيْضَيْنِ نَظِيفَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ

(١) أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء فی الاغتسال عند الإحرام، من أبواب الحج. عارضة الأحوذی ٤٨/٤. والدارمی، فی: باب الاغتسال فی الإحرام، من كتاب المناسک. سنن الدارمی ٣١/٢. والبيهقی، فی: السنن الكبرى ٣٢/٥.

(٢) هو أن تشد فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحتشى قطنًا، وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها، فتمنع بذلك سيل الدم. النهاية ٢١٤/١.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١، من حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.

(٤) بعده في م: «له».

(٥) في م: «من».

(٦) في الأصل: «ردائين».

غَسِيلَيْنِ؛ يَأْخُذُ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَلْيُحْرِمِ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ [١٠٨] وَتَغْلِيْنِ»<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ؛ يَأْخُذُ رَوْتُ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَطَيَّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. وَقَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ<sup>(٢)</sup> الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٤/٢.

(٢) الوبص: مثل البريق وزناً ومعنى.

(٣) الحديث الأول أخرجه البخاري، في: باب الطيب بعد رمي الجمار...، من كتاب الحج، وفي: باب تطيب المرأة زوجها يدها، وباب الطيب في الرأس واللحية، وباب ما يستحب من الطيب، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢/٢٢٠، ٧/٢١٠، ٢١١. ومسلم، في: باب الطيب للمحرم عند الإحرام، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٤٦، ٨٤٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الطيب عند الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٠٥. والترمذي، في: باب ما جاء في الطيب عند الإحلال...، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/١٤٩. والنسائي، في: باب إباحة الطيب عند الإحرام، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٠٥. وابن ماجه، في: باب الطيب عند الإحرام، وباب ما يحل للرجل إذا رمى...، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٩٧٦، ١٠١١. والدارمي، في: باب الطيب عند الإحرام، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٣٢، ٣٣. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الطيب للحج، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٢٨. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٣٩، ٩٨، ١٠٧، ١٦٢، ١٧٥، ١٨١، ١٨٦، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٤.

والحديث الثاني عند البخاري، في ٢/١٦٨، ٧/٢٠٩، ٢١٠. وعند مسلم في ٢/٨٤٧. - ٨٤٩. وعند أبي داود في الموضع السابق. وعند النسائي، في: باب موضع الطيب، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٠٧ - ١٠٩. وعند ابن ماجه في الموضع الأول. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٠٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٦، ١٩١، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٧.

ولا يَتَطَلَّبُ فِي ثَوْبِهِ ، فَإِنْ قَعَلَ ، فَلَهُ اسْتِدَامَتُهُ حَتَّى يَنْزِعَهُ ، فَعَتَى نَزَعَهُ  
ثُمَّ لَبَسَهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْتَنِعُ اتِّدَاءَ الطَّيِّبِ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ . وَلَوْ  
نَقَلَ الطَّيِّبَ عَنْ بَدَنِهِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ <sup>(١)</sup> ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ سَالَ  
بِالْحَرِّ أَوْ <sup>(٢)</sup> غَيْرِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِهَتِهِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيبَ صَلَاةٍ ، إِمَّا مَكْتُوبَةً أَوْ نَافِلَةً ، وَرَوَى  
الْأَنْزَرُمُ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدٍ اللَّهِ ؛ أَمَّا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؛ الْإِحْرَامُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ ،  
أَوْ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ <sup>(٣)</sup> ؟ فَقَالَ : كُلٌّ <sup>(٤)</sup> قَدْ جَاءَ ، فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا  
غَلَا الْبَيْدَاءُ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ . فَوَسَّعَ فِيهِ كُلَّهُ . وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا  
رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ : ذَكَرْتُ لَابْنَ عَبَّاسٍ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،  
فَقَالَ : أَوْجَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَلَمَّا  
رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاحِلَتَهُ <sup>(٥)</sup> ، وَاسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةٌ أَهْلٌ ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ  
قَوْمٌ ، فَقَالُوا : أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا إِلَّا  
ذَلِكَ ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى غَلَا الْبَيْدَاءُ ، فَأَهْلٌ ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ ، فَقَالُوا : أَهْلٌ  
حِينَ غَلَا الْبَيْدَاءُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> . وَهَذَا فِيهِ فَضْلُ بَيَانٍ ، وَزِيَادَةُ عِلْمٍ ،  
فَيَتَعَيَّنُ <sup>(٨)</sup> الْأَخْذُ بِهِ ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى مَا خَالَفَهُ .

(١) بعده في م : « آخر » .

(٢) في م : « و » .

(٣) في س ١ ، س ٢ ، ف ، م : « ناقته » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في م : « ناقته » .

(٦) في : باب في وقت الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٠ / ١ .

(٨) في س ١ ، ف : « فتعين » .



**فصل:** وَيَتَوَى إِحْرَامَ بَقْلِهِ، وَلَا يَنْعَقِدُ<sup>(١)</sup> مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مَخْصُصَةٌ، فَاتْفَقَتْ إِلَى النِّيَّةِ، كَالصَّلَاةِ. فَإِنْ لَبَّى مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا، وَإِنْ تَوَى إِحْرَامَ مِنْ غَيْرِ تَلْبِيَةٍ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لَا يَجِبُ التَّنَطُّقُ فِي آخِرِهَا، فَلَمْ يَجِبْ فِي أَوَّلِهَا، كَالصَّوْمِ. وَإِنْ تَوَى إِحْرَامًا فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِهِ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمَا تَوَاه دُونَ مَا نَطَقَ بِهِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ هِيَ إِحْرَامُ، فَاعْتَبِرَتْ دُونَ التَّنَطُّقِ.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْطِقَ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ وَيُعَيِّنَهُ، وَيَشْتَرِطَ فِيهِ أَنْ مَحَلُّى حَيْثُ تَحْسِبُنِي؛ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّشْلُكَ الْفُلَانِيَّ، فَيَسْزُهُ لِي، وَتَقْبَلُهُ مِنِّي، وَإِنْ حَسِبْتَنِي حَائِشَ فَمَحَلُّى حَيْثُ تَحْسِبُنِي. لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِمَّا مِنْ أَهْلٍ بِغُمْرَةٍ، وَمِمَّا مِنْ أَهْلٍ بِحَجٍّ وَغُمْرَةٍ، وَمِمَّا مِنْ أَهْلٍ بِحَجٍّ. وَعَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلُّى حَيْثُ حَسِبْتَنِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup>.

(١ - ١) فى م: «بغير».

(٢) تقدم تخريجه فى ٥١/١.

(٣) الحديث الأول تقدم تخريجه فى ١٥٩/١.

والحديث الثانى أخرجه البخارى؛ فى: باب الأكلء فى الدين .... من كتاب النكاح. صحيح البخارى ٩/٧. ومسلم، فى: باب جواز اشتراط الحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٧/٢، ٨٦٨.

كما أخرجه النسائى، فى: باب كيف يقول إذا اشتراط، من كتاب المناسك. المجتبى ١٣١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٦٤/٦، ٢٠٢، ٣٤٩، ٣٦٠، ٤٢٠.

وَيُقِيدُ<sup>(١)</sup> هَذَا الشَّرْطُ شَيْئَيْنِ<sup>(٢)</sup>؛ أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ مَتَى عَاقَهُ عَائِقُ<sup>(٣)</sup> مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ إِذَا حَلَّ لَذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ دَمٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَغَيْرُ هَذَا اللَّفْظُ مِمَّا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ يَجْرَى مَجْرَاهُ. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ إِنْ تَيَسَّرَتْ لِي، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ<sup>(٤)</sup>. وَلَا أَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ<sup>(٥)</sup> اللَّفْظُ لِتَأْدِيَتِهِ لَهُ.

**فصل:** ويجوز الإحرام بئسك مُطْلَقٍ، وله صَوْفُهُ إِلَى أَيِّهَا شَاءَ. وَإِنْ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ فُلَانٌ، صَحَّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ لِي: «بِمَ أَهْلَلْتَ؟». قَالَ: قُلْتُ: لَبَيْكَ بِإِهْلَالٍ كإِهْلَالِ [١٠٩] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «أَحْسَنْتَ». فَأَمَرَنِي فَطَفْتُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصُّفَا وَالْمُرُوءَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي أَنْ أَجِلَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. ثُمَّ إِنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَحْرَمَ بِهِ فُلَانٌ، فإِحْرَامُهُ مِثْلُهُ، وَإِنْ

(١) فِي ف: «وَيُقِيدُ».

(٢) فِي ف: «بشيتين».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) عَزَاهُ فِي الْمَعْنَى لِعَلْقَمَةِ مَنْ قَوْلُهُ. انْظُرْ: ٩٤/٥، وَتَبِعَهُ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ١٥٠/٨. وَانْظُرْ: الْحَلْيَ ١٣٩/٧.

(٥) بَعْدَهُ فِي ف: «وَلَهُ».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ، وَفِي: بَابِ مَتَى يَحِلُّ الْمُحْتَرَمُ، مِنْ كِتَابِ الْعُمْرَةِ، وَفِي: بَابِ بَعَثَ أَبِي مُوسَى وَمَعَاذَ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/٢١٢، ٢١٣، ٨/٣، ٢٠٥/٥. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فِي نَسْخِ التَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْأَمْرُ بِالتَّمَامِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٩٦/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْحَجِّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ يَقْصِدُهُ الْحَرَمَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَبَى ٥/١٢١، ١٢٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي التَّمَتُّعِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٦/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/٣٩٥.

تَبَيَّنَ أَنَّ فُلَانًا لَمْ يُحْرِمَ ، فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، كَالْمُطْلَقِ ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ  
الإِحْرَامَ ، وَعَلَّقَ عَيْنَ التُّشْكِ عَلَى إِحْرَامِ فُلَانٍ ، فَلَمَّا لَمْ يُحْرِمَ فُلَانٌ ، بَطَلَ  
التَّعْيِيسُ وَبَقِيَ الْمُطْلَقُ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فُلَانًا أَحْرَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِمَا أَحْرَمَ ، أَوْ شَكَّ  
هَلْ أَحْرَمَ أَمْ لَا ؟ فَهُوَ كَالنَّاسِي لِإِحْرَامِهِ .

وَالنَّاسِي لِمَا أَحْرَمَ بِهِ صَرْفُهُ إِلَى أَيِّ تُّشْكٍ شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَادَفَ مَا أَحْرَمَ  
بِهِ فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى عُثْمَرَةَ ، وَكَانَ إِحْرَامُهُ بِغَيْرِهَا ، فَإِنَّ فَسْخَ  
إِلَيْهَا جَائِزٌ مَعَ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup> ، فَمَعَ الْجَهْلِ أَوَّلَى ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى قِرَانٍ وَكَانَ  
إِحْرَامُهُ بِعُثْمَرَةَ ، فَقَدْ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، فَقَدْ  
أَدْخَلَ الْعُثْمَرَةَ عَلَى الْحَجِّ ، وَهُوَ لَفَوْ لَا يُفِيدُ ، وَلَا يَقْدَحُ فِي حَجِّهِ ، كَمَا لَوْ  
فَعَلَهُ مَعَ الْعِلْمِ . وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ وَكَانَ مُعْتَمِرًا ، فَقَدْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى  
الْعُثْمَرَةِ ، فَصَارَ قَارِنًا ، وَلَا تَبْطُلُ الْعُثْمَرَةُ بِتَوَكُّعِهَا ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا ، فَهُوَ  
عَلَى حَالِهِ ؛ لِذَلِكَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجْعَلُ الْمَنَسِيَّ عُثْمَرَةً . قَالَ  
الْقَاضِي : هَذَا عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِخْبَابِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ مَعَ الْعِلْمِ ، فَمَعَ  
عَدَمِهِ أَوَّلَى . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ صَرَفَهُ إِلَى عُثْمَرَةَ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، حُكْمُهُ حُكْمُ  
مَنْ فَسَخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُثْمَرَةِ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْقِرَانِ لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ<sup>(٢)</sup> الْعُثْمَرَةِ ،  
إِذْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، لَمْ<sup>(٣)</sup> يَصِحَّ إِدْخَالُهُ لِلْعُثْمَرَةِ عَلَى حَجِّهِ . وَلَا  
يَلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِيمَا يُوجِبُهُ . وَيَصِحُّ لَهُ الْحَجُّ هَهُنَا ، وَفِيمَا إِذَا

(١) فِي س ٢ : « الْعَدَمِ » .

(٢) فِي م : « مِنْ » .

(٣) فِي ف : « وَلَا » ، وَفِي م : « فَلَمْ » .

صَرَفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ . فَإِنْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ الطَّوَافِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرَفُهُ إِلَّا<sup>(١)</sup> إِلَى الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ؛ تَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ التُّشْكِينِ ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي صِحَّتِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، لِلشَّكِّ فِيمَا يُوجِبُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِيٌّ فَيُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي حَقِّهِ جَائِزٌ بَعْدَ الطَّوَافِ .

**فصل :** وَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْتَعَدَ<sup>(٢)</sup> بِإِحْدَاهُمَا ، وَلَا يَلْزَمُهُ لِلْأُخْرَى قَضَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ لَا يَلْزَمُ الْمُضِيُّ فِيهِمَا ، فَلَمْ يَصِحَّ الْإِحْرَامُ بِهِمَا ، كَالصَّلَاتَيْنِ . وَلَوْ أَفْسَدَ تَشْكُّهُ ثُمَّ أَحْرَمَ بغيرِهِ مِنْ جَنْسِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ لِلثَّانِي شَيْءٌ ، وَلَمْ يَصِحَّ لِذَلِكَ .

**فصل :** وَهُوَ مُخَيَّرٌ ؛ إِنْ شَاءَ أَحْرَمَ مُتَمَتِّعًا ، أَوْ مُفْرَدًا ، أَوْ قَارِنًا ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ .

وَالْتَمَتُّعُ هُوَ الْإِحْرَامُ بِعُمْرَةٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ الْإِحْرَامُ بِهِمَا مَعًا ، أَوْ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ يُذْخِلُ عَلَيْهَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ : أَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » .

(١) سقط من : ف .

(٢) بعده في م : « إحرامه » .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ غُمْرَةً ، لَمْ يَصِحَّ ، وَلَمْ يَصِرْ قَارِنًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ أَثَرٌ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا جَاءَ بِهِ الْأَثَرُ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ بِهَا لَا يَزِيدُهُ عَمَلًا عَلَى مَا لَزِمَهُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ، وَلَا يُغَيِّرُ تَرْتِيبَهُ ، بِخِلَافِ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْغُمْرَةِ .

وَمَنْ طَافَ لِلْغُمْرَةِ ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مَعَهَا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِمَقْصُودِهَا وَشَرَعَ فِي التَّحَلُّلِ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ سَاقَ هَدْيًا ، لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فَلَا يَتَحَلَّلُ بِطَوَافِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِدْخَالُ الْحَجِّ [ ١٠٩ ط ] عَلَى الْغُمْرَةِ ، وَيَصِيرُ قَارِنًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

**فصل : وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ ؛** يَأْزَى جَابِزٌ أَنَّهُ حَجٌّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : « جَلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافٍ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصِّرُوا ، وَأَقِيمُوا خِلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ ، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً » . فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟ فَقَالَ : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حِرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ

(١) تقدم تخريجه في ١٥٩/١ . حاشية ١ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

مَجْلَهٗ». قال: ففعلوا. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup>. وعنه، إن ساق الهَدْيَ فالقِرَانُ أَفْضَلُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَحِلَّ إِذْ كان معه الهَدْيُ. وقد رَوَى أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٢)</sup>. والأوَّلُ أَصَحُّ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سُقْتُ الهَدْيَ وَلَحَلْتُ»<sup>(٣)</sup>. فيدُلُّ هذا على فَضِيلَةِ الْمُتَعَةِ. وقد رَوَى عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَسَعْدُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَخَفْصَةُ، وَعائِشَةُ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، رِضْوَانُ اللَّهِ

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب التمتع والإقران والافراد...، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٧٦/٢. ومسلم، فى: باب بيان وجوه الإحرام...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٨٣ - ٨٨٥.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب بعث على بن أبى طالب... إلى اليمن، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٢٠٨/٥. ومسلم، فى: باب فى الإفراد والقران، وباب إهلال النبى ﷺ وهديه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٥/٢، ٩١٥.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ٤١٧/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الجمع بين الحج والعمرة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٣٨/٤. والنسائى، فى: باب القران، من كتاب المناسك. المجتبى ١١٦/٥، ١١٧. وابن ماجه، فى: باب الإحرام، وباب من قرن الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٧٣، ٩٨٩. والدارمى، فى: باب فى القران، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٧٠/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٥٣/٢، ٩٩/٣، ١٠٠، ١٨٧. بعده فى ف: «متفق عليه».

والحديث أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٣٦٤/٣. والحاكم، فى: المستدرک ٤٧٤/١. كلاهما عن جابر، وفى المسند: «لأحللت».

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى إفراد الحج، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤١٤. عن عائشة.

وانظر ما تقدم تخريجه فى حديث جابر السابق.

عليهم، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُتَمَتِّعًا<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا مَنَعُهُ الْحِلَّ سَوَّقُ الْهَدْيِ،

(١) انظر لحديث عمر ما أخرجه النسائي، في: باب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١١٩.

ولحديث علي ما أخرجه البخارى، في: التمتع والإقران والإفراد بالحج... من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٧٥/٢، ١٧٦. ومسلم، في: باب جواز التمتع، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٩٦/٢، ٨٩٧. والنسائي، في: باب القران، وباب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١١٥، ١١٨. والإمام أحمد، في: المسند ٥٧/١، ٦٠، ٦١/٤.

ولحديث سعد ما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء فى التمتع، من أبواب الحج. عارضة الأحمدي ٣٩/٤. والنسائي، في: باب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١١٨. والإمام مالك، في: باب ما جاء فى التمتع، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٤٤. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ١٧٤.

ولحديث ابن عمر ما أخرجه البخارى، في: باب من ساق البدن معه، من كتاب الحج. صحيح البخارى ٢٠٥/٢. ومسلم، في: باب وجوب الدم على المتمتع... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠١/٢. وأبو داود، في: باب الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/ ٤١٩. والنسائي: في: باب التمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١١٧، ١١٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٣٩، ١٤٠.

ولحديث حفصة ما أخرجه البخارى، في: باب التمتع والإقران والإفراد بالحج...، وباب قتل القلائد للبدن والبقر، وباب من لبد رأسه عند الإحرام وحلق، من كتاب الحج، وفى: باب حجة الوداع، من كتاب المغازى، وفى: باب التليد، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٢/ ١٧٥، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٢/٥، ٢٠٩/٧. ومسلم، في: باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٢/٢، ٩٠٣. وأبو داود، في: باب الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/ ٤٢٠. والنسائي، في: باب التليد عند الإحرام، وباب تقليد الهدى، من كتاب الحج. المجتبى ٥/ ١٠٤، ١٣٤. وابن ماجه، في: باب من لبد رأسه، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ١٠١٢، ١٠١٣. والإمام مالك، في: باب ما جاء فى النحر فى الحج، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٩٣، ٣٩٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٢٤، ٦/ ٢٨٣ - ٢٨٥.

ولحديث عائشة ما أخرجه البخارى، في: باب من ساق البدن معه، من كتاب الحج. =

ومعنى حديث أنس؛ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ حِينَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْحِلَّ مِنْهَا.

ثم بعد التَّمَتُّعِ الْإِفْرَادُ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالتَّشْكِينِ كَامِلَيْنِ، وَالْقَارِنُ يَقْتَصِرُ عَلَى عَمَلِ الْحَجِّ: ثُمَّ الْقِرَانُ بَعْدَهُمَا.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ لِلْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا هَذِي أَنْ يَفْسَخَا بَيْنَهُمَا بِالْحَجِّ، وَيَتَوَيَّا عُمْرَةً مُفْرَدَةً، وَيَجْلَأُ مِنْ إِخْرَاجِهِمَا بِطَوَافٍ وَسُغْيٍ وَقَصِيرٍ؛ لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ. وَيُزَوَّى عَنْ إِخْرَاجِهِمُ الْحَرَبِيُّ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ: قَالَ سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: "يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ"، كُلُّ شَيْءٍ مِنْكَ حَسَنٌ جَمِيلٌ، إِلَّا خَلَّةً وَاحِدَةً؛ تَقُولُ بِفَسْخِ الْحَجِّ. فَقَالَ أَحْمَدُ: قَدْ كُنْتُ أَرَى أَنَّ لَكَ عَقْلًا، عِنْدِي ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ حَدِيثًا صِحَاحًا جَيَادًا كُلُّهَا فِي فُسْخِ الْحَجِّ، أَتَرُكُهَا لِقَوْلِكَ! فَأَمَّا مَنْ سَأَلَ الْهَدْيَ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِلْحَدِيثِ، وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا

---

= صحيح البخارى ٢٠٦/٢. ومسلم، فى: باب وجوب الدم على المتمتع، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٢/٢.

ولحديث عمران ما أخرجه البخارى، فى: باب المتمتع، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٧٦/٢. ومسلم، فى: باب جواز المتمتع، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٩٩/٢، ٩٠٠. والنسائى، فى: باب القران، وباب المتمتع، من كتاب المناسك. المجتبى ١١٦/٥، ١٢٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/٤٢٩، ٤٣٨، ٤٣٩.

(١) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحرى الحنبلى، أبو إسحاق، الحافظ، تفقه على الإمام أحمد، وبرع، وصنف التصانيف الكثيرة، توفى سنة خمس وثمانين ومائتين. العبر ٧٤/٢، طبقات الخنابلة ٨٦/١ - ٩٣. (٢ - ٢) سقط من: الأصل.



رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ<sup>(١)</sup> .

**فصل:** ويجب على المتمتع دم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِّن تَمَنُّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ<sup>(٢)</sup>﴾ . والدم الواجب شاة أو شبيغ بدنية؛ للآية . قال أبو جهمرة<sup>(٣)</sup> : سألت ابن عباس عن المتعة، فأمرني بها، وسأله عن الدم، فقال: فيها جزور، أو بقرة، أو شاة، أو شوك<sup>(٤)</sup> في دم. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> .

ولا يجب الدم إلا بشروط خمسة؛ أحدها، أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام؛ لقول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(٦)</sup>﴾ . وحاضرو المسجد الحرام<sup>(٧)</sup> أهل الحرم، ومن بينه وبينه دون مسافة القصر، لأن الحاضر القريب، والقريب دون مسافة القصر .  
الثاني، أن يقتصر في أشهر الحج؛ لأن المغتيم في غير أشهره لم يجتمع

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) في م : « حمزة » .

(٤) أي مشاركة في دم، حيث يجزئ الشيء الواحد عن جماعة .

(٥) أخرجه البخاري، في: باب التمتع والإقراء ...، وباب ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى

الحج ...﴾، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦/٢، ٢٠٤ . مسلم، في: باب جواز

العمرة في أشهر الحج، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١١/٢ .

كما أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٤/٥ . وليس عند البخاري في الموضع الأول ولا

مسلم ذكر السؤال عن الدم .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

(٧) سقط من: م .

بَيْنَ التُّسْكَيْنِ، فلم يَجِبْ عليه دَمٌ، كالمُفْرِدِ، ولو أُخْزِمَ بالعُمْرَةِ فى غير  
أَشْهُرِ الْحَجِّ، وحلَّ منها فى أَشْهُرِهِ، لم يكن مُتَمَتِّعًا؛ لأنَّ الإحرامَ نُسَكٌّ لا  
تَتِمُّ العُمْرَةُ إلَّا به، ولأنَّه <sup>(١)</sup> أتى به فى غير أَشْهُرِ الْحَجِّ، فلم يَصِرْ مُتَمَتِّعًا،  
كالطَّوَّافِ.

الثالثُ، أن يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ، فإن أَخَّرَ الْحَجَّ إلى عامٍ آخَرَ، لم يكن  
مُتَمَتِّعًا؛ لأنَّ التَّمَتُّعَ بالعُمْرَةِ إلى الْحَجِّ يَقْتَضِي المُوَالَاةَ بَيْنَهُمَا، ولم يُوَالِ  
بَيْنَهُمَا <sup>(٢)</sup>، فأشْبَهَ الْمُغْتَمِرَ فى غير أَشْهُرِ الْحَجِّ.

الرابعُ، أن لا يُسَافِرَ بَيْنَهُمَا سَفَرًا يَقْصُرُ فيه؛ لِما رُوِيَ عن عُمَرَ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قال: إِذَا اغْتَمَرَ فى أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثم أَقامَ، فهو مُتَمَتِّعٌ، فإن  
خَرَجَ ثم رَجَعَ، فليس بِمُتَمَتِّعٍ. ولأنَّه إِذَا سَافَرَ لَزِمَهُ الإِحْرَامُ مِنَ المِيقَاتِ، أو  
مِنْ حَيْثُ انْتَهَى إِلَيْهِ، فلا يَتَرَفَّهُ بِأَحَدٍ [١١٠و] السَّفَرَيْنِ، فأشْبَهَ الْمُفْرِدَ.

الخامسُ، أن يَجِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ، فإن أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ، لم يَجِبْ دَمٌ  
الْمُتَمَتِّعِ؛ لِما رَوَتْ عائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالَتْ: أَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، فَقَدِمْنَا  
مَكَّةَ وَأَنَا حائِضٌ، لم أَطْفِ بِالْبَيْتِ، ولا بَيْنَ الصَّفَا والمَرَّةِ، فَشَكَوْتُ  
ذَلِكَ إلى رَسولِ اللَّهِ ﷺ فقال: «انْقِضِي رَأْسُكَ، وامْتَشِطِي، وَأَهْلِي  
بِالْحَجِّ، وَدَعِي العُمْرَةَ». قالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أُرْسَلَنِي رَسولُ  
اللَّهِ ﷺ مع عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إلى التَّنْعِيمِ، فاعْتَمَرْتُ مَعَهُ، فقال:  
«هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ». فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا، ولم يكن فى شَيْءٍ

(١) سقط من: س ١، وفى الأصل: «إن».

(٢) سقط من: م.

من ذلك هَدْيٌ ولا صَوْمٌ ولا صَدَقَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ولأنَّهُ يَصِيرُ قَارِنًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أُحْزِمَ بِهِمَا .

وذكر القاضي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَوَيَّ فِي اثْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ أَثْنَائِهَا أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ ؛ لِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ عِبَادَتَيْنِ ، فَانْتَقَرُ إِلَى الثَّيِّبَةِ ، كَالْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ . وظاهر الآية يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ هَذَا ، وَلأنَّهُ يُوجَدُ التَّمَتُّعُ بِذَوْنِهِ وَالتَّرَفُّهُ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ نَوَى .

**فصل :** وَفِي وَقْتِ وَجُوبِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، إِذَا أُحْزِمَ بِالْحَجِّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وبإِحْرَامِ الْحَجِّ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، فَيَجِبُ الدَّمُ . وَالثَّانِيَةُ ، إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ مُعَرَّضٌ لِلْفَوَاتِ قَبْلَهُ ، فَلَا يَحْصُلُ التَّمَتُّعُ .

فَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ الْعَشْرِ وَمَعَهُ هَدْيٌ ، نَحَرَهُ عَنْ عُمْرَتِهِ ؛ لِئَلَّا يَضِيعَ أَوْ يَمُوتَ أَوْ يُشْرَقَ ، فَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ ، لَمْ يَنْحَرْهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ بِمَنَى ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَدِمُوا فِي الْعَشْرِ ، فَلَمْ يَنْحَرُوا حَتَّى نَحَرُوا بِمَنَى . فَجُوزَ النَّحْرُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالٍ يَتَعَلَّقُ بِسَبَبَيْنِ <sup>(٣)</sup> ، فَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِ سَبَبَيْهِ ، كَالزَّكَاةِ .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، فَعَلِيهِ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا

(١) تقدم تخريجه في ١/١٥٩ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) في م : « بسببين » .

رَجَعَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ <sup>(١)</sup>. وَتُغْتَبَرُ الْقُدْرَةُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوقَّتٌ لَهُ بَدَلٌ، فَاعْتَبِرَتْ قُدْرَتُهُ فِي وَقْتِهِ، كَالْوُضُوءِ.

وَوَقَّتْ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِي الْحَجِّ﴾. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ؛ لِیُحْصَلَ صَوْمُهَا أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ إِحْرَامِ الْحَجِّ <sup>(٢)</sup>. وَإِنْ قَدَّمَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَّتْ جَازَ فِي نَحْرِ الْهَدْيِ، فَجَازَ فِيهِ الصِّيَامُ، كَبَعْدِ إِحْرَامِ الْحَجِّ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾. أَيْ فِي وَقْتِهِ. وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ النَّحْرِ وَلَا الصَّوْمِ عَلَى <sup>(٣)</sup> إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ لَهُ <sup>(٤)</sup> عَلَى سَبَبِهِ، فَأُشْبِهَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى النَّصَابِ. وَيَصُومُ السَّبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ؛ لِلآيَةِ، وَلِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا» <sup>(٥)</sup>، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup>. فَإِنْ صَامَهَا بَعْدَ حَجِّهِ بِمَكَّةَ أَوْ فِي طَرِيقِهِ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ جَازٌ تَأْخِيرُهُ فِي حَقِّ مَنْ يَصِيحُّ مِنْهُ الصَّوْمُ، فَجَازَ تَقْدِيمُهُ، كَرَمَضَانَ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ.

وَلَا يَجِبُ التَّائِبُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَوْمِ الْمُتَعَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ، فَلَمْ

(١) سورة البقرة ١٩٦.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «قبل».

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) سقط من: م.

(٦) انظر تخريجه في صفحة ٣٣٤، ٣٣٥.

يَجِبُ التَّائِبُ فِيهِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ . فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ التَّخَرُّ ، صَامَ أَيَّامَ مَنَى ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُزَمَةَ وَعَائِشَةَ : لَمْ يُرَخَّصْ فِي صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَصُومُهَا ؛ لِتَنْهِي النَّبِيِّ ﷺ عَنْ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ <sup>(٢)</sup> . وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ .

وَهَلْ يَلْزَمُهُ لِتَأْخِيرِهِ دَمٌ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَّرَ الْوَاجِبَ مِنَ الْمَنَاسِكِ عَنْ وَقْتِهِ ، [ ١١٠ ط ] فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَتَأْخِيرِ الْحِمَارِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ صَوَّمَ وَاجِبٌ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِقَوَاتِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ <sup>(٣)</sup> بِقَوَاتِهِ كَفَّارَةٌ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ أَخَّرَهُ لِغَيْرِ غُذِيرٍ لَتَقْرِيطِهِ <sup>(٤)</sup> ، لَزِمَهُ ، وَإِنْ أَخَّرَهُ لَلْغُذِيرِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ . وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ لَلْغُذِيرِ مِنْ ضِيَاعِ نَفَقَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ كَسَائِرِ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ . وَإِنْ أَخَّرَهُ لِغَيْرِ غُذِيرٍ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ لَذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَمَتَّعَ فَلَمْ يَهْدِ إِلَى قَابِلٍ ، يَهْدِي هَدْيَيْنِ . وَلِأَنَّهُ <sup>(٥)</sup> نُشِكَ مُوقَّتٌ ، فَوَجِبَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٩ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب صيام أيام التشريق ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٣ ، ٥٦٤ . والدارمي ، في : باب النهي عن صيام أيام التشريق ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٤ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في صيام أيام منى ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٧٧ .

(٣) بعده في م : « عليه » .

(٤) سقط من : ف ، وفي الأصل : « كقريطه » .

(٥) بعده في م : « من » .

بتأخيرِهِ دَمَ ، كَالرَّؤْيَى .

**فصل :** وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِثْقَالُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ سَرَعَ فِيهِ لِعَدَمِ الْهَدْيِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِثْقَالُ عَنْهُ كَصَوْمِ السَّبْعَةِ<sup>(١)</sup> ، وَلَهُ الْإِثْقَالُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَهُوَ أَكْمَلُ . وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَلَمْ يَسْرَعْ فِيهِ حَتَّى قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ الشَّارِعَ فِيهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْمُتَدَلَّ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي التَّوْبَةِ ، أَشْبَهَ الْوَاجِدَ لَهُ حَالَ الْوُجُوبِ .

**فصل :** وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلِأَنَّ الْقِرَانَ نَوْعٌ تَمْتَعُ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ تَرْفَعُ تَرْفَعَةُ بَتْرُوكٍ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَالْمَتَمَتِّعِ .

وَيُسْتَرْطُ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحُكْمُهُ مُحْكَمٌ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل :** وَإِذَا حَاضَتِ الْمُتَمَتِّعَةُ قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْعُمْرَةِ ، فَخَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ ، أَوْ خَشِيَتْ ذَلِكَ غَيْرُهَا ، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، وَصَارَ قَارِنًا ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ لَغَيْرِ غُذِيرٍ ، فَمَعَ خَشْيَةِ الْقَوَاتِ أُولَى .

**فصل :** وَتُجْزَى عُمْرَةُ الْقَارِنِ وَعُمْرَةُ الْمُفْرِدِ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، لَا تُجْزَانِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا أَعْمَرَهَا أَخُوهَا :

(١) بعده في م : «وله الانتقال عنه ، كصوم السبعة» .

« هذه مَكَانَ عُمْرَتِكَ ». والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِقَوْلِ الصَّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ لِعُمَرَ :  
 إِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ ، فَأَهْلَلْتُ بِهِمَا - يَعْنِي أَهْلَلْتُ  
 بِالْمَكْتُوبَيْنِ . فقال عمرُ : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ <sup>(١)</sup> . ولأنَّها عُمْرَةٌ صَحِيحَةٌ ،  
 فَكَانَتْ مُجْزِئَةً ، كَعُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْمَكِّيِّ ، وَلِأَنَّ الْحَجَّ مَعَ تَأْكُيدِهِ يُجْزِئُ  
 الْإِحْرَامَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ ، فَالْعُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ أَوْلَى ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ ،  
 فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى إِجْزَاءِ <sup>(٢)</sup> إِحْدَى الْعُمْرَتَيْنِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِمَا <sup>(٣)</sup> ، وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ  
 عَلَى عَدَمِ الْإِجْزَاءِ <sup>(٤)</sup> فِي الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْيِيمِ تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا  
 لَمَّا سَأَلَتْهُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَبْدَأْهَا بِهَا <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَيُسَنُّ لِلْمُحْرِمِ التَّلْبِيَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّى <sup>(٦)</sup> ، وَأَمَرَ بِرَفْعِ  
 الصَّوْتِ بِهَا ، وَصَفَّيْهَا : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ <sup>(٧)</sup> لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ،  
 إِنَّ الْحَفَدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . يَأْخُذُ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ هَذِهِ  
 تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٨)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨.

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « فيها » .

(٤) بعده في الأصل : « بها » .

(٥) في ف ، م : « به » .

(٦) بعده في م : « ورفع صوته » .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب التلبية ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٠ / ٢ . ومسلم ،

في : باب التلبية ووصفها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤١ / ٢ ، ٨٤٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ /

٤٢١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤١ / ٤ -

٤٣ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٣١ / ١ ، ٣٣٢ .

وتَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ عَمَرَ زَادَ : لَبَّيْكَ ذَا النُّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ  
 الْحَسَنِ ، لَبَّيْكَ أَلْبَيْكَ ، مَزْهُوبًا وَمَزْعُوبًا إِلَيْكَ ، لَبَّيْكَ<sup>(٢)</sup> . وَزَادَ ابْنُهُ : لَبَّيْكَ  
 وَسَعْدَيْكَ ، وَالْحَيَّرَ بَيْنَكَ ، لَبَّيْكَ ، وَالرَّغْبَاءَ<sup>(٣)</sup> إِلَيْكَ وَالْعَمَلَ<sup>(٤)</sup> . وَزَادَ  
 أَنَسٌ : لَبَّيْكَ حَقًّا حَقًّا ، تَعْبُدًا وَرَقًّا<sup>(٥)</sup> . وَسَمِعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْ . وَلَا  
 تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ ؛ لِأَقْتِصَارِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup> . قَالَ جَابِرٌ : وَأَهْلَ النَّاسِ  
 بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ ، وَلَزِمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٨)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ شُرْعٍ فِيهِ ذِكْرُ  
 اللَّهِ تَعَالَى ، فَشُرْعٌ فِيهِ ذِكْرُ رَسُولِهِ ﷺ كَالْأَذَانِ . ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهُ الْجَنَّةَ  
 وَيُسْتَعِيدُ<sup>(٩)</sup> مِنَ النَّارِ .

وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ إِحْرَامِهِ فِي تَلْبِيَّتِهِ ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup> . وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : قَدِيمٌ

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، وزاد : ذَا النُّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ . عزاه له ابن حجر في الفتح ٣ / ٤١٠ .

(٣) بعده في س ١ : « كله » .

(٤) معناه الطلب والمسألة إلى من يده الخير .

(٥) انظر تخريج حديثه المتقدم في تلبية رسول الله ﷺ .

(٦) أخرجه البزار ، انظر : باب التلبية ، من كتاب الحج . كشف الأستار ١٣ / ٢ . وقال الهيثمي :  
 رواه البزار مرفوعاً وموقوفاً ، ولم يسم شيخه في المرفوع . مجمع الزوائد ٢٢٣ / ٣ .

(٧) في م : « عنها » .

(٨) تقدم تخريجه من حديث جابر الطويل في صفحة ٣٢١ .

(٩) بعده في الأصل : « به » .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٣ .



رسول الله ﷺ وأصحابه وهم يلبون بالحج<sup>(١)</sup>. قال أحمد: إذا لبى القارن بهما<sup>(٢)</sup> بدأ بالعمرة؛ لحديث أنس. وقال أبو الخطاب: لا يستحب ذكر الإحرام فيها.

**فصل:** وتستحب البداية بالتلبية إذا ركب راحلته؛ لقول ابن عباس: أوجب رسول الله ﷺ الإحرام حين فرغ من صلاته، فلما ركب راحلته، واستوثق به قائمة، أهل<sup>(٣)</sup>. أى لبى.

ويستحب رفع الصوت بها؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «أتانى جبريل، فأمرنى أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال». حديث صحيح<sup>(٤)</sup>. ولا يجهد نفسه<sup>(٥)</sup> فى ذلك؛ لئلا ينقطع صوته فتقطع تليته. ولا ترفع المرأة صوتها إلا بقدر ما تسمع رفيقتها؛ لأنه يخاف الافتتان بها.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج.... من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٧٥/٢. ومسلم، فى: باب جواز العمرة فى أشهر الحج، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٩/٢.

(٢) فى الأصل: «بها».

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢٧.

(٤) أخرجه أبو داود، فى: باب كيف التلبية، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ٤٢١/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى رفع الصوت بالتلبية، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/٤٧. والنسائى، فى: باب رفع الصوت بالإلهال، من كتاب المناسك. المجتبى ١٢٥/٥، ١٢٦. وابن ماجه، فى: باب رفع الصوت بالتلبية، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٩٧٥. والدارمى، فى: باب فى رفع الصوت بالتلبية، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٢/٣٤. والإمام مالك، فى: باب رفع الصوت بالإلهال، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٣٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٥٥/٤.

(٥) سقط من: الأصل.

وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا ذِكْرٌ ، وَلِأَنَّهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَضْحَى <sup>(١)</sup> لِلَّهِ ، يُلَبِّي حَتَّى <sup>(٢)</sup> تَغِيْبَ الشَّمْسُ ، إِلَّا غَابَتْ ذُنُوبُهُ ، فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٣)</sup> .

وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهَا فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ : إِذَا عَلَا نَشْرًا <sup>(٤)</sup> ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، أَوْ تَلَبَّسَ بِمَحْظُورٍ نَاسِيًا ، وَفِي دُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ ، وَإِذَا التَّقَتِ الرَّفَاقُ ، وَفِي إِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ ، وَبِالْأَشْحَارِ ؛ لِأَنَّ النَّحْيَ قَالَ : كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ التَّلْبِيَةَ دُبُرَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَإِذَا هَبَطَ وَادِيًا ، وَإِذَا عَلَا نَشْرًا ، وَإِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . وَلِأَنَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تَزْتَفِعُ الْأَضْوَاءُ ، وَيَكْثُرُ الضَّجِيجُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجَجُ وَالتَّجَجُ » . وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ <sup>(٥)</sup> . وَالْعَجَجُ رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَالتَّجَجُ إِسَالَةُ الدِّمَاءِ . وَحُكْمُ التَّلْبِيَةِ دُبُرَ الصَّلَاةِ حُكْمُ التَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ عِيدِ النَّحْرِ . وَتُجْرَى التَّلْبِيَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، لِعَدَمِ الْأَثَرِ فِي تَكَرُّرِهَا ، وَلَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ ذِكْرٌ .

(١) يضحى : يبرز للشمس ، تقربا إلى الله تعالى .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « حِينَ » .

(٣) فِي : بَابِ الظَّلَالِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ٩٧٦/٢ .

وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ؛ لضعف عاصم بن عمر وعاصم بن عبيد . مصباح

الزَّجَاجَةِ ١٥/٣ .

(٤) النَشْرُ : الْمُرْتَفَعُ مِنَ الْأَرْضِ .

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالنَّحْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

٤٤/٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَيِّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣١/٢ .

وَتُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمِنَى وَسَائِرِ مَسَاجِدِ الْحَرَمِ وَبَقَاعِهِ ؛  
لأنَّهَا مَوَاضِعُ التُّسْبُكِ . وَلَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الْحِلِّ وَأَمْصَارِهِ ؛  
لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا  
لَمُجْتَنُونَ ، إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ إِذَا بَرَزْتَ .

## بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وهي تِسْعَةٌ<sup>(١)</sup>؛ أحدها، الجِمَاعُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾<sup>(٢)</sup>. قال ابنُ عباسٍ: الرَّفَثُ الْجِمَاعُ<sup>(٣)</sup>. وتَحْوُمُ الْمُبَاشَرَةُ فيما دونَ الفَرْجِ لَشَهْوَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِلوَطْءِ، فَحَرَّمَ الْمُبَاشَرَةَ لَشَهْوَةٍ، كَالصِّيَامِ. وَيَحْرُمُ النَّظَرُ عَلَيْهِ لَشَهْوَةٍ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ اسْتِمْتَاعٍ، فَأَشْبَهَ الْمُبَاشَرَةَ.

**فصل:** الثاني؛ عَقْدُ النِّكَاحِ، لا يجوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَغْفِدَهُ لِنَفْسِهِ، ولا لغيره، ولا يجوزُ عَقْدُهُ لِلْمُحْرِمِ، ولا على مُحْرِمَةٍ؛ لِمَا رَوَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ»<sup>(٤)</sup>. رواه مسلم.

(١) ذكر المصنف، رحمه الله، ثمانية، ولم يفرد المباشرة فيما دون الفرج بفصل مستقل، وهي المحظور التاسع من محظورات الإحرام. انظر: الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ٨/ ٣٥١.

(٢) سورة البقرة ١٩٧.

(٣) أخرجه سعيد، في: سننه (قسم التفسير) ٣/ ٧٩٩، ٨٠١. وأبو يعلى، في: مسنده ٥/ ٩٩. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٥/ ٦٧. وابن جرير، في: تفسيره ٢/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٤) في: باب تحريم نكاح المحرم، من كتاب النكاح. صحيح مسلم ٢/ ١٠٣٠، ١٠٣١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب المحرم يتزوج، من كتاب المناسك، سنن أبي داود ١/ ٤٢٧. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/ ٧١. والنسائي، في: باب النهي عن ذلك [النكاح للمحرم]، من كتاب المناسك، وفي: باب النهي عن نكاح المحرم، من كتاب النكاح. المجتبى ٥/ ١٥١، ٦/ ٧٣. وابن ماجه، في: باب المحرم يتزوج، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ١/ ٦٣٢. والدارمي، في: باب تزويج المحرم، من كتاب المناسك، وفي: باب في نكاح المحرم، من كتاب النكاح. سنن الدارمي ٢/ ٣٧، ٣٨، ١٤١. والإمام مالك، في: باب نكاح المحرم، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٤٨، ٣٤٩. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧٣.

وليس عند الترمذي والدارمي: «ولا يخطب».

ولأن الإحرام يُحرّم الطيب، فحرّم النكاح، كالعِدَّة. وإن فعلَ فالتَّكاح باطلٌ؛ لأنَّ التَّهْيَ يَقْتَضِي فسادَ المنهي عنه. ولا بَأْسَ بالرجعة؛ لأنها إنساكٌ للزَّوجَةِ، بدليل قولِ اللَّهِ تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾<sup>(١)</sup>. [١١١هـ] ولأنَّها تجوزُ بغيرِ وليٍّ ولا شهودٍ، ولا إذنها، فلم تحرم، كإنساكها بتركِ الطَّلَاقِ. وعنه، لا يحلُّ؛ لأنَّه عَقْدٌ وَضِعَ لإباحَةِ البُضْعِ، أشبهَ النكاح. ويجوزُ أن يشهدَ في النكاح؛ لأنَّ العَقْدَ هو<sup>(٢)</sup> الإيجاب والقبول، وليس للشَّاهِدِ فيهما شيءٌ.

وتكرهُ الخطبةُ للمُحْرَمِ، وخطبةُ المُحْرَمَةِ؛ للخبرِ.

ولا يجبُ بالتَّزْوِيجِ فِدْيَةٌ؛ لأنَّه عَقْدٌ فَسَدَ للإحرامِ، فأشبهَ شراءَ الصَّيْدِ.

فصل: الثالثُ، قَطْعُ الشَّعْرِ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>. نصٌّ على حَلْقِ الرَّأْسِ، وقشنا عليه سائرَ شَعْرِ البَدَنِ؛ لأنَّه يَتَنَتَّظُ وَيَتَرَفُّ به، فأشبهَ حَلْقَ الرَّأْسِ. وقصَّ الشَّعْرَ وَقَطَعَهُ وَتَقَفَّ كحلقه، ولا يَحْرُمُ عليه حَلْقُ شَعْرِ الحَلَالِ؛ لأنَّه لا يَتَرَفُّ بذلك.

وإن خَرَجَ في عَيْنَيْهِ شَعْرٌ، أو اسْتَرْسَلَ شَعْرٌ حَاجِبِيهِ فغَطَّى عَيْنَيْهِ، فله إزالته، ولا فِدْيَةٌ عليه؛ لأنَّ الشَّعْرَ آذَاهُ، فكانَ له دَفْعُ آذَاهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ،

(١) سورة البقرة ٢٣١.

(٢) زيادة من: ف.

(٣) سورة البقرة ١٩٦.

كَالصَّيْدِ "إِذَا صَالَ عَلَيْهِ". وَإِنْ كَانَ الْأَدَى مِنْ غَيْرِ الشَّعْرِ؛ كَالْقَمَلِ فِيهِ،  
وَالْقُرُوحِ بِرَأْسِهِ، أَوْ صُدَاعٍ، أَوْ شِدَّةِ الْحَرِّ عَلَيْهِ؛ لَكَثْرَةِ شَعْرِهِ؛ فَلَهُ إِزَالَتُهُ،  
وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِمَا نَذَرْتَهُ، وَلَآئِهِ فَعَلَ الْحَرْمُ لِدَفْعِ ضَرَرٍ غَيْرِهِ، فَلَزِمَتْهُ فِدْيَتُهُ،  
كَمَا لَوْ قَتَلَ الصَّيْدَ لِمَجَاعَةٍ، بِخِلَافِ مَنْ آذَاهُ الشَّعْرُ.

فصل: الرابع، تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ يَنْمِي، وَيَتَرَفُّهُ بِإِزَالَتِهِ،  
أَشَبَّهَ الشَّعْرَ، وَإِنْ انْكَسَرَ ظُفْرُهُ فَلَهُ إِزَالَتُهُ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، كَالشَّعْرِ الْمُؤَذَى،  
وَأَنْ قَصَّ أَكْثَرَ مِمَّا انْكَسَرَ، فَعَلَيْهِ فِدْيَتُهُ، وَإِنْ اخْتِاجَ إِلَى مُدَاوَاةٍ قَوْحَةٍ لَا  
يُمْكِنُ مُدَاوَاتُهَا إِلَّا بِقَصِّ ظُفْرٍ، فَعَلَ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، كَحَالِقِ الرَّأْسِ دَفْعًا  
لِلْأَدَى قَتْلُهُ.

فصل: الخامس، لُبْسُ الْخَبِيطِ، يَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ كُلِّ مَا عُيِّلَ لِلْبَدَنِ  
عَلَى قَدَرِهِ، أَوْ قَدَرِ عُضْوٍ مِنْهُ؛ كَالْقَمِيصِ، وَالْبُرْنِسِ<sup>(١)</sup>، وَالسَّرَاوِيلِ،  
وَالْخُفِّ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
مَا يَلْبَسُ الْحَرْمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ<sup>(٢)</sup> الْقُمُصَ،  
وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبِرَازِنِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا<sup>(٣)</sup> لَا  
يَجِدُ الثَّغْلَيْنِ<sup>(٤)</sup>»، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسُ

(١ - ١) زيادة من: س ١.

(٢) البرنس: قال الجوهري: قلنسوة طويلة، وكان النساك يلبسونها في صدر الإسلام. الصحاح

(ب ر س).

(٣) في م: «يلبس».

(٤) في س ٢، ف، م: «أحدا».

(٥) في م: «نعلين».

من الثياب شيئا منه زَعَفَرَانٌ، <sup>(١)</sup> «ولا الوزُس» <sup>(٢)</sup>. مُتَّفَقٌ عليه <sup>(٣)</sup>. وسواءٌ في هذا ما كان من خرقٍ أو جِلْدٍ، مَخِيطٌ بِالْإِثْرِ أو مُلَصَّقٌ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ. وَالتَّجَانُّ <sup>(٤)</sup> وَالرَّأُنُّ <sup>(٥)</sup> كَالسَّرَاوِيلِ؛ لَأَنَّهُ فِي

(١ - ١) في م: «أو ورس».

والورس: نبت يستعمل لتلوين الملابس الحريرية.

(٢) أخرجه البخارى، في: باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله، من كتاب العلم، وفي: باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء، من كتاب الصلاة، وفي: باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، من كتاب الحج، وفي: باب ما ينهى من الطيب للمحرم والحرمه، وباب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفي: باب البرانس، وباب السراويل، وباب العمام، وباب النعال السبتية وغيرها، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١/ ٤٥، ١٠٢، ١٦٨/٢، ١٦٩، ٢٠/٣، ٢١، ١٨٧/٧، ١٩٨. ومسلم، في: باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٨٣٤، ٨٣٥. كما أخرجه أبو داود، في: باب ما يلبس المحرم، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٢٣. والنسائي، في: باب النهي عن لبس القميص للمحرم، وباب النهي عن لبس السراويل في الإحرام، وباب النهي عن أن تنتقب المرأة الحرام، وباب النهي عن لبس البرانس في الإحرام، وباب النهي عن لبس العمامة في الإحرام، وباب النهي عن لبس الخفين في الإحرام، وباب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد نعلين، وباب قطعهما أسفل من الكعبين، وباب النهي عن أن تلبس الحرمه القفازين، من كتاب المناسك. المجتبى ١٠٠/٥ - ١٠٤. وابن ماجه، في: باب ما يلبس المحرم من الثياب، وباب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزارًا أو نعلين، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٧٧، ٩٧٨. والدارمي، في: باب ما يلبس المحرم من الثياب، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/ ٣٢. والإمام مالك، في: باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٢٤، ٣٢٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٤، ٢٩، ٣٢، ٤١، ٤٧، ٥٤، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨١، ١١١، ١١٩، ١٣٩. (٣) التبان: سراويل قصيرة إلى الركبة أو ما فوقها تستر العورة، وقد يلبس في البحر، جمعه تباين. (٤) الرأن: كالحف وأطول، إلا أنه لا قدم له.

مَغْنَاهُ . وَإِنْ شَقَّ الْإِزَارَ ، وَجَعَلَهُ ذَيْلَيْنِ شَدَّهُمَا عَلَى سَاقَيْهِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ كَالسَّرَاوِيلِ .

وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ بِاللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْإِحْرَامِ ، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ ، كَالْحُلِيِّ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ عَقْدُ رِدَائِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُصَمَرَ قَالَ : لَا تَعْقِدُ عَلَيْكَ شَيْئًا<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ بِالْعَقْدِ كَالْمَخِيطِ . وَلَا يَجُوزُ لَهُ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُزَرِّزَهُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ ، وَلَا يَحُلُّهُ بِشَوْكَةٍ وَلَا غَيْرِهَا ، وَلَا يَغْرِزَ طَرْفَيْهِ فِي إِزَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى عَقْدِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَفْقِدَ إِزَارَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِسْتِرِّ الْعَوْرَةِ ، وَلِذَلِكَ جَازَ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي إِحْرَامِهَا ؛ لَكَوْنِهَا عَوْرَةً . وَلَهُ أَنْ يَشُدَّ وَسْطَهُ بِعِمَامَةٍ أَوْ حَبْلٍ ، وَلَا يَفْقِدُهُ ، وَلَكِنْ يُدْخِلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ .

وَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْهِمَيَّانَ<sup>(٤)</sup> الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ ، وَيُدْخِلَ الشُّبُورَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ عَقْدُهُ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَوْثِقْ عَلَيْكَ نَفَقَتَكَ<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى عَقْدِهِ ، فَجَازَ ، كَالْإِزَارِ .

فَأَمَّا الْمِنْطَقَةُ وَمَا لَا نَفَقَةَ فِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ عَقْدُهُ ؛ لِغَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . فَإِنْ

---

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤/ ٤٩ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/ ٥١ .

(٢) زِيَادَةُ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « يَزْرَهُ » .

(٤) الْهِمَيَّانُ : كَيْسٌ لِلنَّفَقَةِ يَشُدُّ فِي الْوَسْطِ .

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، س ١ : « رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِمَعْنَاهُ » . وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

فِي : الْمَصْنَفِ ٤/ ٥٠ .



احتَاجَ إلى عَقْدِ المِنْطَقَةِ ؛ لَوَجِعَ ظَهْرُهُ ، فَعَلَ وفَدَى . نَصَّ عليه ؛ لأنَّ هذا نَادِرٌ ، فَأُشْبِهَ خَلَقَ الشَّعْرَ لَوَجِعِ الرَّأْسِ .

فَأَمَّا الْقَبَاءُ [ ١١٢ ] ونحوه ، فقال الخِرَقِيُّ : يَطْرَحُهُ عَلَى كَتِفَيْهِ ، وَلَا يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي كُمَيْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِيَدَيْهِ ، أَشْبَهَ الْأَنْشَاخَ بِالْقَمِيصِ . وقال القاضي : عليه الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْخَيْطُ عَلَى الْعَادَةِ فِي لُبْسِهِ ، فَلَزِمَتْهُ الْفِذْيَةُ ، كَمَا لَوْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْتِهِ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا ، فَلَهُ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ ، وَلَا فِذْيَةُ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَمَنْ عَدِمَ الرِّدَاءَ ، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ لُبْسُ الْقَمِيصِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَوْتِدِيَ بِهِ عَلَى

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد نعلين ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفى : باب السراويل ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٣ / ٢٠ ، ٧ / ١٨٧ . ومسلم ، فى : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٢٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى لبس السراويل ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٥٧ . والنسائى ، فى : باب الرخصة فى لبس السراويل لمن لا يجد الإزار ، وباب الرخصة فى لبس الخفين فى الإحرام لمن لا يجد نعلين ، من كتاب المناسك ، وفى : باب لبس السراويل ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٠١ ، ١٠٣ ، ٨ / ١٨١ ، ١٨٢ . وابن ماجه ، فى : باب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزارًا أو نعلين ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٧ . والدارمى ، فى : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٣٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٣٧ .

صِفَتِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتُرَزَ بِالسَّرَاوِيلِ . وَمَتَى وَجَدَ الْإِزَارَ ، لَزِمَهُ خَلْعُ  
السَّرَاوِيلِ ؛ لِلخَبَرِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ لُبْسُ الْخَفَّيْنِ ؛ لِلخَبَرِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، لَبَسَ  
الْخَفَّيْنِ ، وَلَا يَقْطَعُهُمَا ، وَلَا فِدَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَعَنْهُ ، لَا  
يَلْبَسُهُمَا حَتَّى يَقْطَعَهُمَا أَشْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، فَإِنْ فَعَلَ افْتَدَى ؛ لِأَنَّ فِي  
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ زِيَادَةً ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ .

وَلِأَنَّ لَبْسَ خُفٍّ مَقْطُوعًا مَعَ وُجُودِ النَّعْلِ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِلخَبَرِ .

وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ الْجُمُجِمِ <sup>(١)</sup> ، وَاللَّائِكَةِ <sup>(٢)</sup> ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ  
فِي مَعْنَى الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَلَهُ لُبْسُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ  
فِدَاءٍ ، كَالْخَفَّيْنِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَلْبَسُ نَعْلًا لَهَا قَيْدٌ - وَهُوَ السَّيْرُ الْمُغْتَرِضُ  
عَلَى الرُّمَامِ - وَيَقْطَعُ الْعَقَبَ . يَعْنِي الشَّرَاكَ . قَالَ الْقَاضِي : يَعْنِي <sup>(٣)</sup> إِذَا  
كَانَا عَرِيضَيْنِ يَسْتُرَانِ الْقَدَمَ . وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا أَخْفَ مِنْ حُكْمِ  
الْخُفِّ ، وَقَدْ أَبَاحَ النَّبِيُّ ﷺ لُبْسَهُ عِنْدَ عَدَمِ النَّعْلِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، فَهِيَئُهَا  
أَوَّلَى .

وَمَنْ وَجَدَ نَعْلًا لَا يُمَكِّنُهُ لِبْسُهَا ، لَبَسَ الْخُفَّ ، وَافْتَدَى . نَصَّ عَلَيْهِ ؛  
لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْفِدْيَةِ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ النَّعْلِ . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ

(١) الجمجم : المداس .

(٢) اللائكة : النعال المصنوعة من الجلد المدبوغ .

(٣) سقط من : م .

العَجَزُ كَالْعَدَمِ فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْبَدَلِ، وَقَدْ قَامَ مَقَامَهُ هَهُنَا فِي الْجَوَازِ،  
فكَذَلِكَ فِي سُقُوطِ الْفِدْيَةِ.

فَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ، فَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ كُلِّهِ، إِلَّا الثَّقَابَ، وَالْقُفَّازَيْنِ،  
وَالْبُرْقَعَ وَشِبْهَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي  
إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُفَّازَيْنِ وَالثَّقَابِ، وَمَا مَسَّ الْوَرُسُ وَالزُّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ،  
وَلَتَلْبَسَ بَعْدُ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ؛ مِنْ مُعَصْفَرٍ، أَوْ خَزٍّ، أَوْ حَلِيٍّ، أَوْ  
سَرَويلٍ، أَوْ قَمِيصٍ، أَوْ خُفٍّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>  
مِنْهُ: «لَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ». وَلِأَنَّ إِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي  
وَجْهِهَا، فَحَرَّمَ عَلَيْهَا تَغْطِيَتَهُ.

وَلِإِنْ احْتَاجَتْ إِلَى سُتْرَةٍ، سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا مَا  
يَسْتُرُهَا؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ الرِّجَالُ يَمْشُونَ  
بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمَاتٌ، فَإِذَا حَادَوْنَا، سَدَلَتْ إِحْدَانَا

---

(١) فِي: الْمُسْنَدُ ٢/٢٢٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/  
٤٢٤. وَلَيْسَ فِي الْمُسْنَدِ قَوْلُهُ: وَلَتَلْبَسَ. إِلَى آخِرِهِ.

(٢) فِي: بَابِ مَا يَنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ ...، مِنْ كِتَابِ الْمُحْصَرِّ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ. صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ٣/١٩.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/  
٤٢٤. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ ...، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ. عَارِضَةٌ  
الْأُحُوذِيُّ ٤/٥٣، ٥٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ أَنْ تَتَّقِبَ الْمَرْأَةُ الْحَرَامَ، وَبَابِ النَّهْيِ عَنْ  
أَنْ تَلْبَسَ الْمُحْرَمَةُ الْقُفَّازَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَمَعُ ٥/١٠١، ١٠٤. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي:  
الْمُسْنَدُ ٢/٢٢٠.

جَلْبَابَهَا عَلَى رَأْسِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْتَاهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. قَالَ الْقَاضِي: وَيَكُونُ مَا تَسُدُّهُ مُتَجَافِيًا، لَا يُصِيبُ الْبَشْرَةَ. وَلَمْ أَجِدْ هَذَا عَنْ أَحْمَدَ، وَلَا هُوَ فِي الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

**فصل: السادس، تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْعِمَائِمِ<sup>(٢)</sup>.**  
وَلِقَوْلِهِ فِي الَّذِي مَاتَ مُحْرِمًا: «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُتَعَثُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»<sup>(٣)</sup>. وَيَحْرُمُ تَغْطِيَةُ بَعْضِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ تَنَاوُلُ<sup>(٤)</sup> جَمِيعِهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْصِبَهُ بَعْضَاتِيَّةٌ وَلَا سَتِيرٌ<sup>(٥)</sup>، وَلَا أَنْ<sup>(٦)</sup> يَجْعَلَ عَلَيْهِ شَيْئًا يُلْصَقُ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ لَا دَوَاءَ فِيهِ، وَلَا يُطَيَّنُهُ<sup>(٧)</sup> بَطِينٌ وَلَا حِنَاءٌ، وَلَا دَوَاءٌ يَسْتُرُهُ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ تَغْطِيَةٌ. وَفِيهِ الْفَدْيَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّبَاسِ.

فَإِنْ حَمَلَ عَلَيْهِ طَبَقًا، أَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، فَلَا تَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ السُّتْرُ، وَلَوْ تَرَكَ فِيهِ طَبَقًا قَبْلَ إِحْرَامِهِ، لَمْ يُمْنَعْ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ؛ لِقَوْلِ [١١٢ ط] عَائِشَةَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّبِيبِ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ

(١) في: باب في المحرمة تغطي وجهها، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٢٥/١.  
كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٠/٦. والبيهقي، في: باب المحرمة تلبس

الثوب ...، من كتاب الحج. السنن الكبرى ٤٨/٥.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٠.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٤) بعده في ف: «بعضه و».

(٥) في الأصل: «شيء».

(٦) زيادة من: الأصل.

(٧) في ف: «بغضيه».

مُحْرِمٌ. <sup>(١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ. وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَلْبِيْدِهِ بِصَمْعٍ وَغَسَلٍ <sup>(٢)</sup>؛ لِيَتَأَبَّدَ وَيَجْتَمِعَ الشَّعْرُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَبَيْتُ رَأْسِي». وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.

وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَجَازُوهُ. وَعَنْهُ، يُمْنَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ لَفْظِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَيْتِ الْحَرِّمِ: «وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup>.

وَفِي تَطْلِيلِ <sup>(٥)</sup> الْحَرِّمِ بِالْمَحْمِلِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَظَلَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: أَضْحَ مَنْ أَحْرَمَتْ لَهُ <sup>(٦)</sup>. أَيْ ابْزُزْ لِلشَّمْسِ. وَلَأَنَّهُ سَتَرُ رَأْسِهِ بِمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّرَفُّهُ، أَشْبَهَ تَغْطِيَتَهُ. وَتَلَزُمُهُ الْفِدْيَةُ؛ يَأْذَنُ ذَكَرْنَا. وَالثَّانِيَةُ، لَهُ أَنْ يَتَظَلَّلَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبَاشِرٍ لِلرَّأْسِ، أَشْبَهَ الْحَيْمَةَ.

وَلَهُ أَنْ يَتَظَلَّلَ بِثَوْبٍ عَلَى عُودٍ؛ يَأْذَنُ أُمُّ الْحُصَيْنِ، قَالَتْ: حَبَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالَ، وَأَخَذَهُمَا أَخِذًا

(١ - ١) زيادة من: الأصل، س ١.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٦.

(٢) في س ١، ف، م: «غسل»، بالعين المهملة. والغسل؛ بكسر الغين، ما يغسل به الرأس مع الماء، كالصابون ونحوه.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤، ٣٣٥. من حديث حفصة.

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٥ - ٥) في س ١، س، ٢، ف، م: «المحمل».

(٦) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٧٠/٥.

بِخَطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخِرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَشْتُرُهُ <sup>(١)</sup> مِنْ <sup>(٢)</sup> الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup>. وَلَا بَأْسَ بِالْتَّظَلُّلِ بِالْحَيْمَةِ وَالسَّقْفِ وَالشَّجَرِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلَازِمُهُ، أَشْبَهُ ظِلِّ الْجِبَالِ وَالْحَيَاطَانِ.

**فصل: السابغ، الطيب، يحرم عليه استعماله في بدنه وثيابه؛ لقول النبي ﷺ في الميت المحرم: «وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَيِّبًا».** <sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وقوله ﷺ: «لَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ وَرْسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ» <sup>(٥)</sup>. وتجب به الفدية؛ لما ذكرنا في اللباس. ويحرم عليه المبخُر <sup>(٦)</sup> بالطيب، والمضبوغ به، قياسًا على المزعفر.

ولا يجوز أن يأكل طيبًا، ولا يكتحل به، ولا يستعط به، ولا يحتقر به؛ لأنه استعمال للطيب.

وإن كان في الطعام طيب يظهَر ريحُه، لم يجز أكله؛ لأنه يأكل طيبًا، وإن لم يظهَر له ريح، جاز أكله وإن ظهَر لَوْنُه؛ لأنَّ المقصود ريحُه

(١) بعده في الأصل: «به».

(٢) في س ١: «في».

(٣) في: باب استحباب رمي جمرة العقبة ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٤٤/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المحرم يظلل، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/

٤٢٥، ٤٢٦. والنسائي، في: باب الركوب إلى الجمار ...، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/

٢١٩.

(٤ - ٥) زيادة من: الأصل، س ١.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٠.

(٦) في ف: «التبخر».

دُونَ لَوْنِهِ . وَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ الْمَنَعُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الطَّعْمَ لَا يَكَادُ يَنْفُكُ عَنِ الرَّائِحَةِ .

وَإِنْ لَيْسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا وَانْقَطَعَ رِيحُهُ ، وَكَانَ بِحَيْثُ إِذَا رُشَّ فِيهِ مَاءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُطَيَّبٌ ، وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ فُرِشَ فَوْقَ الْمُطَيَّبِ ثَوْبٌ صَفِيقٌ يَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ ، فَلَا فِدْيَةَ <sup>(١)</sup> بِالنَّوْمِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَائِلُ بَيْنَهُمَا ثِيَابٌ بَدَنَهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ فِي ثِيَابِهِ ، كَمَا يُمْنَعُ مِنْهُ فِي بَدَنِهِ .

وَالطَّيِّبُ كُلُّ مَا يُطَيَّبُ بِهِ ، أَوْ يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ؛ كَالْمِسْكِ ، وَالْكَافُورِ ، وَالْعَنْبَرِ ، وَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْوَرْدِ ، وَالتَّنْفُسِجِ ، وَالْأَذْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ كَذَهْنِ الْوَرْدِ ، وَالتَّنْفُسِجِ ، وَالْخَيْرِيِّ <sup>(٢)</sup> ، وَالزَّنْبَقِ <sup>(٣)</sup> وَنَحْوِهَا .

وَفِي الرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ رَوَاتِنَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ بِطَيِّبٍ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي الْمَحْرَمِ : يَدْخُلُ الْبُشْتَانُ ، وَيَشْمُ الرَّيْحَانَ . وَلِأَنَّهُ إِذَا نَيْسَ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، أَشْبَهَ نَبْتَ الْبَرْوَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ طَيِّبٌ ؛ لِأَنَّهُ يُتَّخَذُ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ الْوَرْدَ . وَفِي سَائِرِ النَّبَاتِ الطَّيِّبِ الرَّائِحَةِ الَّتِي لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، كَالْمَرْزُجُوشِ <sup>(٤)</sup> ، وَالتَّرْجِسِ

(١) بَعْدَهُ مِنْ م : « عَلَيْهِ » .

(٢) الْخَيْرِيُّ : نَبْتُ لَهُ زَهْرٌ ، وَغَلَبَ عَلَى أَصْفَرِهِ ، يَسْتَخْرَجُ مِنْهُ دَهْنٌ .

(٣) الزَّنْبَقُ : دَهْنُ الْيَاسْمِينِ .

(٤) وَيُقَالُ أَيْضًا : مَزْرَجُوشٌ ، وَمَرْدَقُوشٌ ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، وَاسْمُهُ السَّمْسَقُ بِالْعَرَبِيَّةِ ، نَبَاتٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ . جَامِعُ مَفْرَدَاتِ الْأَدْوِيَةِ ١٤٤/٤ .

والبَرَم<sup>(١)</sup>، وَجَهَانٍ؛ قِيَّاسًا عَلَى الرَّيْحَانِ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: فِي الْوَزْدِ  
وَالْخَيْرِيِّ وَبِئْتَفْسَحَ وَبِالْيَاسَمِينِ رَوَاتَانِ، كَالرَّيْحَانِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ طَيِّبٌ؛  
لأنَّهُ يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ، فَهُوَ كَالرَّعْفَرَانِ.

فَأَمَّا نَبْتُ الْبَرْمَةِ؛ كَالشَّيْحِ، وَالْقَيْصُومِ<sup>(٢)</sup>، وَالْإِذْخِرِ، وَالْخَزَامِيِّ<sup>(٣)</sup>،  
وَالْفَوَاكِهَةِ؛ كَالْأَنْزَجِ<sup>(٤)</sup>، وَالثَّقَاحِ، وَالسَّقَرْجَلِ، [١١٣] وَالْحَيَّاءِ، فَلَيْسَ  
بَطَيِّبٍ؛ لأنَّهُ لَا يُقَصَّدُ لِلطَّيِّبِ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ، فَأَشْبَهَ الْمُعْصِفَرُ، وَقَدْ  
ثَبَتَ أَنَّ الْمُعْصِفَرَ لَيْسَ بَطَيِّبٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلْتَلْبَسْ مَا شَاءَتْ مِنْ  
أَلْوَانِ الثِّيَابِ مِنْ مُعْصِفَرٍ». <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ. وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ  
ﷺ يُحْرِمْنَ فِي الْمُعْصِفَرَاتِ<sup>(٦)</sup>.

وَإِنْ مَسَّ الْحَرَمُ طَيِّبًا يَغْلُقُ يَدَيْهِ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لأنَّهُ طَيِّبٌ يَدَهُ، وَإِنْ

---

(١) البرم: زهر أصفر طيب الرائحة لشجرة تسمى شجرة إبراهيم. تكملة المعاجم العربية  
لدوزي. النسخة العربية ٣١١/١.

(٢) شجر على أطرافه زهر مستدير ذهبي اللون طيب الرائحة.

(٣) الخزامي: زهر طويل العيدان، زهره أحمر، طيب الرائحة.

(٤) بعده في الأصل: «والريحان».

(٥ - ٥) سقط من: س ٢، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٤. وليس عند أبي داود تصريح بأنه من قول  
النبي ﷺ.

(٦) أخرجه البخاري عن عائشة معلقا، في: باب ما يلبس المحرم، من كتاب الحج. صحيح  
البخاري ١٦٩/٢. ووصله البيهقي، في: السنن الكبرى ٥٩/٥. وأخرجه الإمام مالك، عن  
أسماء بنت أبي بكر، في: باب لبس الثياب المصبغة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٢٦/١.  
والبيهقي، في: الموضع السابق.



مَسَّ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، كَقَطْعِ الْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَطَيَّبَ ، وَإِنْ شَمَّهُ ، فَعَلِيهِ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ هَكَذَا . وَإِنْ شَمَّ الْغُودَ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ هَكَذَا ، وَلَا تُقْصَدُ رَائِحَتُهُ .

وَإِنْ تَعَمَّدَ لِسَمِّ الطَّيِّبِ ، مِثْلَ أَنْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَهِيَ تُجْمَرُ ، أَوْ حَمَلَ مِسْكَاً لِيَشُمَّ رَائِحَتَهُ ، أَوْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَارِ لذلِكَ ، فَعَلِيهِ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ شَمَّهُ قَاصِداً لَهُ ، مُبْتَدِئاً بِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَاشَرَهُ . وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذلِكَ ؛ كَالْجَالِسِ عِنْدَ الْعَطَارِ لِحَاجَةِ أُخْرَى ، أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا <sup>(٢)</sup> ، أَوْ حَامِلِ الطَّيِّبِ مِنْ غَيْرِ مَسِّ لِلتَّجَاوِزَةِ ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَعَفِيَ عَنْهُ .

**فصل : الثامن ؛ الصَّيْدُ ، حَرَامٌ صَيْدُهُ وَقَتْلُهُ وَأَذَاهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :**  
﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلِهِ : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . فَإِنْ أَخَذَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّ مَا حَرَّمَ لِحَقٍّ غَيْرِهِ ، لَمْ يَمْلِكْهُ بِالْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ ، كِمَالِ غَيْرِهِ . وَعَلِيهِ إِزْسَالُهُ فِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ فِيهِ .

فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ضَمَمَتْهُ ، كِمَالِ الْآدَمِيِّ . وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ لَآدَمِيٍّ ،

(١) زيادة من : الأصل .

(٢) هكذا قال ، رحمه الله ، مع أنه لا يجوز التبرك بالخلوق ، ولا الكعبة ولا غيرها ، وما صح من تبرك الصحابة ، رضوان الله عليهم ، بما انفصل من جسم الرسول ﷺ ، كعرقه وشعره وريقه ، وبأثاره ، فهذا من خصائصه ﷺ في حياته .

(٣) سورة المائدة ٩٥ .

(٤) سورة المائدة ٩٦ .

فعلیه رُذِّهَ إليه ؛ لِأَنَّهُ غَضِبَهُ مِنْهُ .

وَيُخْرِمُ عَلَيْهِ تَنْفِيضَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَكَّةَ : « لَا يُتَفَرَّ صَيْدُهَا » .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ . فَإِنْ نَفَرَهُ ، فَصَارَ إِلَى شَيْءٍ هَلَكَ بِهِ ،  
صَمِنَتْهُ ؛ لِحَبْرِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ هَلَكَ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، فَأُشْبِهَ  
مَنْ نَصَبَ لَهُ شَرَكًا ، فَهَلَكَ بِهِ .

وَيُخْرِمُ عَلَيْهِ الْإِعَانَةَ عَلَى قَتْلِهِ بِذَلَالَةٍ ؛ بِقَوْلٍ ، أَوْ إِشَارَةٍ ، أَوْ إِعَارَةِ آلَةٍ ؛  
لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ ، وَهُوَ لَمْ يُخْرِمْ :  
فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَخَشِيئًا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ <sup>(٣)</sup> نَعْلِي ، فَلَمْ يُؤْذَنُونِي بِهِ ،  
وَأَحْبَبُوا لِي أَنِّي أَبْصُرُهُ ، فَزَكَيْتُ وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمَحَ ، فَقُلْتُ لَهُمْ :  
نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمَحَ . قَالُوا : وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى  
اِغْتِقَادِهِمْ تَحْرِيمَ الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ ، وَلَمَّا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ

---

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الإذخر ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب فضل الحرم ... ،  
وباب لا يحل القتال بمكة ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب ما قيل في الصواع ،  
من كتاب البيوع ، وفي : باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب إثم  
الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ١١٥/٢ ، ١١٦ ، ١٨١ ، ١٨٣/٣ ، ١٨١ ، ١٦٤ ، ١٢٧/٤ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٢  
٩٨٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حرمة مكة ، وباب تحريم القتال ، من كتاب المناسك .  
المجتبى ١٦٠/٢ ، ١٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٣/١ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ .  
(٢) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، في : باب فدية ما أصيب من الطير والوحش ، من كتاب  
الحج . الموطأ ١/١٤٤ ؛ ٤١٥ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢٠٣/٥ .  
(٣) أخصفت نعلي : أخرزها .

أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟». قالوا: لا. قال: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّ مَا حُرِّمَ قَتْلُهُ حُرِّمَتِ الْإِعَانَةُ عَلَيْهِ، كَالْأَذْمَى. فَإِنْ فَعَلَ، فَقَتَلَهُ حَلَالٌ، فَالْجَزَاءُ عَلَى الْحَرِّمِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَأَنَّ فِعْلَهُ سَبَبُ إِثْلَافِهِ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الضَّمَانُ، كَتَنْفِيرِهِ. وَإِنْ قَتَلَهُ مُحَرِّمٌ آخَرَ، فَالْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا. وَإِنْ كَانَ الْمَذْلُولُ رَأَى الصَّيْدَ قَبْلَ الدَّلَالَةِ، فَلَا شَيْءَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا<sup>(٢)</sup> لَمْ تُكُنْ<sup>(٣)</sup> سَبِيًّا لِإِثْلَافِهِ.

وإن ضحك المحرم عند رؤية الصيد، فَقَطِنَ الْحَلَالُ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ؛ لَأَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ: فَبَيِّنَا<sup>(٤)</sup> أَنَا مَعَ أَصْحَابِي، فَضَحِكَ بَغْضَهُمْ، فَتَنَظَّرْتُ، فَإِذَا جِمَارٌ وَخَشٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: إِذْ بَصُرْتُ<sup>(٥)</sup> بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا، فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا جِمَارٌ وَخَشٍ.

---

(١) أخرجه البخارى، فى: باب من استوهب من أصحابه... من كتاب الهبة وفضلها، وفى: باب ما قيل فى الرماح، من كتاب الجهاد، وفى: باب الصيد على الجبال، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخارى ٢٠٢/٣، ٤٩/٤، ١١٥/٧، ١١٦. ومسلم، فى: باب تحريم الصيد للمحرم، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٥١/٢ - ٨٥٤.

كما أخرجه النسائى، فى: باب إذا ضحك المحرم... وباب إذا أشار المحرم... من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٤٥، ١٤٦. والدارمى، فى: باب أكل لحم الصيد للمحرم... من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٣٨/٢، ٣٩.

(٢) فى الأصل: «لأنه».

(٣) فى الأصل: «يكن له سببا».

(٤) فى الأصل، س ٢: «فبينما».

(٥) فى م: «أبصرت».

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ، مِثْلَ أَنْ يُعِيرَهُ سِكِّينًا ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ مَا صَادَهُ ، أَوْ صِيدَ لِأَجْلِهِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَادَ<sup>(١)</sup> لَكُمْ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> : هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ . وَيُنَاسِخُ الْأَكْلُ مِمَّا عَدَا ذَلِكَ ؛ لِلْحَدِيثَيْنِ .

فَإِنْ أَكَلَ مِمَّا مُنِعَ مِنْ أَكْلِهِ مِمَّا قَدْ<sup>(٣)</sup> لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ؛ كَالَّذِي صَادَهُ ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ بِالْأَكْلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ضَمِنَهُ بِالْقَتْلِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ بِالْأَكْلِ ، كَشَاةٍ غَيْرِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ وَجِبَ [ ١١٣ ظ ] عَلَى غَيْرِهِ ضَمَانُهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِينَ بِالْقَتْلِ ، كَالَّذِي صَادَهُ حَلَالٌ مِنْ أَجْلِهِ ، ضَمِنَهُ بِالْأَكْلِ بِمِثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافُ جُزْءٍ لِلصَّيْدِ حَرَمَهُ الْإِحْرَامُ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ الضَّمَانُ ، كِإِثْلَافِ أَجْزَاءِ الْحَيِّ .

(١) هَكَذَا فِي النُّسخِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ ، وَفِي حَاشِيَةِ ف : « يَصْد » . وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ .

قَالَ السَّنْدِيُّ : قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي حَاشِيَةِ أَبِي دَاوُدَ : كَذَا فِي النُّسخِ ، وَالْجَارِي عَلَى قَوَائِنِ الْعَرَبِيَّةِ : « أَوْ يَصْد » . لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَجْرُومِ . وَذَكَرَ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ وَلِيِّ الدِّينِ : هَكَذَا الرِّوَايَةُ بِالْأَلْفِ ، وَهِيَ جَائِزَةٌ عَلَى لَفْظٍ . قُلْتُ [ أَيْ السَّنْدِيُّ ] : وَالْوَجْهَ نَصَبَ : « يَصَاد » . عَلَى أَنْ : « أَوْ » بِمَعْنَى : إِلَّا ، فَلَا إِشْكَالَ . سَنَنَ النَّسَائِيُّ بِحَاشِيَةِ السَّنْدِيِّ ٢٠٦/٥ .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ ... مِنْ أَبْوَابِ الْحِجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧٥/٤ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٢٩/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا أَشَارَ الْمَحْرَمُ إِلَى الصَّيْدِ ... مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . الْمَجْتَبَى ٥/١٤٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكُ ٣/٣٨٧ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وإن ذَبَحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ، حُرِّمَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ مُنِعَ مِنَ الذَّبْحِ لِحَقِّ  
اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يُسَخَّرْ ذَبْحُهُ، كَالْجَوْسِيِّ. وَمَا حُرِّمَ عَلَيْهِ لِلدَّلَالَةِ أَوْ إِعَارَةِ آلَةٍ،  
أَوْ صَيْدٍ «مِنْ أَجْلِهِ»<sup>(١)</sup>، لَمْ يَحْرُمَ عَلَى الْحَلَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ مِنْهُ فِيهِ.

**فصل:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الصَّيْدِ وَاتِّهَابُهُ؛ يَأْخُذُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ  
الصَّعْبَ بْنَ جَذَامَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيئًا، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا  
رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.  
وَلِأَنَّهُ سَبَبٌ يُمَلِّكُ بِهِ الصَّيْدَ، فَلَمْ يَمْلِكْ بِهِ الْمُحْرِمُ، كَالْأَصْطِيَادِ.

وَمَتَى أَمْسَكَ<sup>(٣)</sup> الصَّيْدَ بِجَهَةِ مُحَرَّمَةٍ حَتَّى حَلَّ، لَمْ يُسَخَّرْ لَهُ، وَعَلَيْهِ  
إِزْسَالُهُ، فَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَثْلَفَهُ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ تَلَفٌ بِسَبَبِ كَانَ فِي  
إِخْرَائِهِ، فَضَمِنَتْهُ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ فَمَاتَ بَعْدَ حِلِّهِ. وَإِنْ ذَبَحَهُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «لِأَجْلِهِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا أَهْدَى لِلْمَحْرَمِ...، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ، وَفِي:  
بَابِ قَبُولِ هَدِيَةِ الصَّيْدِ، وَبَابِ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَةَ...، مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ. صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ ٣/  
١٦، ٢٠٣، ٢٠٨. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
٨٥٠/٢، ٨٥١.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ...، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ.  
عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٧٨/٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ...، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ.  
الْمِجْنِيُّ ١٤٤/٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا يَنْهَى عَنْهُ الْمُحْرَمُ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ  
١٠٣٢/٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ...، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ  
٣٩/٢. وَالْإِمَامُ الْمَالِكُ، فِي: بَابِ مَا لَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمَوْطَأُ  
٣٥٣/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٦/١، ٣٦٢، ٣٧٤/٤، ٣٨، ٧١ - ٧٣.  
(٣) فِي م: «مَلِكٌ».

لم يُبَيْعَ عِنْدَ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ لِرَبِّهِ صَمَانُهُ ، فَلَمْ يُبَيْعْ بِذَبْحِهِ ، كَحَالِ  
الْإِحْرَامِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُبَايَعُ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ فِي حَالِ حِلِّهِ ، فَأُبَيْحَ  
كَغَيْرِهِ .

وَأِنْ أُحْرِمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ ، لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ؛ «لِأَنَّهُ مِلْكٌ» ، فَلَا  
يُزُولُ بِالْإِحْرَامِ ، كَمِلْكِ الْبُضْعِ ، وَلَهُ يَنْتَعُهُ وَهَيْبَتُهُ . وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ  
الْمُشَاهَدَةِ ، أَوْ قَفْصٍ ، أَوْ حَبْلٍ مَعَهُ ، فَعَلِيهِ إِزْسَالُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَأُزْسَلَهُ  
إِنْسَانٌ ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلَ الْوَاجِبِ ، فَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى تَحْلَلَ ،  
فَحُكْمُهُ مُحْكَمٌ مَا صَادَهُ <sup>(١)</sup> .

وَإِنْ مَاتَ مَنْ يَرِيثُهُ وَلَهُ صَيْدٌ ، وَرِثَتْهُ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْإِثْبَاتِ يَنْبُتُ مُحْكَمًا  
بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، وَيَنْبُتُ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَأُسْبَةُ اسْتِدَامَةِ الْمِلْكِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
لَا يَمْلِكُهُ ؛ لِأَنَّهُ ائْتِدَاءٌ مِلْكٍ ، فَأُسْبَةُ الشُّرَاءِ .

فصل : وَالصَّيْدُ الْحَرَامُ مَا جَمَعَ صِفَاتِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِنْ  
صَيْدِ الْبَرِّ ؛ لِأَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ حَلَالٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَجِلٌ  
لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَصَيْدُ الْبَحْرِ مَا يُفْرَخُ فِيهِ وَيَأْوِي إِلَيْهِ ،  
فَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّشُ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَعِيشُ فِيهِ .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) بعده في م : « قَالَ فِي الشَّرْحِ : فَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ » . وَانْظُرِ الشَّرْحَ الْكَبِيرَ مَعَ الْمَقْنَعِ وَالْإِنْصَافِ

٣٠٠ / ٨

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٦ .

وفى الجَرَادِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوَّى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْبَرِّ ، فَهُوَ كَسَائِرِ الطَّيْرِ . وَعَنْهُ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ <sup>(٢)</sup> . وَيُزَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرِيقٍ ضَعِيفٍ <sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ وَحْشِيًّا ، فَأَمَّا الْأَهْلِيُّ ؛ كَبَهِيمَةٍ <sup>(٤)</sup> الْأَنْعَامِ ، وَالذَّجَاجِ ، فَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ ، وَلِذَلِكَ تُذَبِّحُ فِي <sup>(٥)</sup> الْهَدَايَا وَالْأَضَاجِي . وَالْإِغْيَارُ فِي ذَلِكَ بِالْأَصْلِ لَا بِالْحَالِ ، فَلَوْ تَأَنَسَ الْوَحْشِيُّ ؛ كَحِمَارِ الْوَحْشِ ، وَالْغَزَالِ ، وَالْحَمَامِ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، وَلَوْ تَوَحَّشَ الْإِنْسِيُّ <sup>(٦)</sup> لَمْ يَحُرِّمْ .

---

(١) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، فى : باب فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم ، من كتاب الحج . الموطأ ١/ ٤١٦ . وعبد الرزاق ، فى : المصنف ٤/ ٤١٠ ، ٤١١ . وابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٤/ ٧٨ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥/ ١٨٢ ، ٢٠٦ .

(٢) عن ابن عباس قال : الجراد نثرة حوت . أخرجه ابن قتيبة فى : غريب الحديث ٢/ ٣٦١ . وقال الألبانى : إسناده واه جدا . السلسلة الضعيفة ١/ ٢٣٠ .

(٣) انظر ما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الجراد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/ ٤٢٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صيد البحر للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤/ ٨٣ . وابن ماجه ، فى : باب صيد الحيتان والجراد ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ٣٠٦ ، ٣٦٤ ، ٤٠٧ . والبيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥/ ٢٠٧ . والعقيلي ، فى : الضعفاء الكبير ٤/ ٣٨٤ . وانظر : السلسلة الضعيفة ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٤) فى الأصل : « مثل بهيمة » .

(٥) زيادة من : ف .

(٦) فى الأصل : « الأهلئ » .

الثالث ، أن يكون مُباحًا ، فلا يَحْرُم قَتْلُ غَيْرِهِ بِالْإِحْرَامِ ، ولا جَزَاءُ فِيهِ ؛  
لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْحَرَمِ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ ؛  
الْحِدَاةُ ، وَالْعُرَابُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
فَبَيَّنَتْ إِباحَةَ هَذِهِ الْخَمْسِ بِالنَّصِّ ، وَقَسَمْنَا عَلَيْهِنَّ مَا فِي مَعْنَاهُنَّ مِمَّا فِيهِ أَدَى .  
فَأَمَّا غَيْرُ الْمَأْكُولِ مِمَّا لَا أَدَى فِيهِ ، فَيُكْرَهُ قَتْلُهُ ، ولا جَزَاءُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ مَا  
كَانَ مَأْكُولًا ، إِلَّا أَنَّ مَا تَوَلَّدَ بَيْنَ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ ؛ كَالسَّمْعِ ، وَهُوَ وَلَدُ  
الصَّبْعِ مِنَ الذُّبِّ ، وَالْعُسْبَارِ ، <sup>(٢)</sup> وَهُوَ " وَلَدُ الذُّبَّةِ مِنَ الصَّبْعَانِ ، يَحْرُمُ  
قَتْلُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، تَغْلِيْبًا لِحُرْمَةِ الْقَتْلِ ، كَمَا غُلِبَتْ فِيهِ حُرْمَةُ الْأَكْلِ .  
وَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ أَهْلِيٍّ وَوَحْشِيٍّ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، تَغْلِيْبًا لِلتَّحْرِيمِ .  
وَفِي الثَّغْلَبِ الْجَزَاءُ ، مَعَ الْخِلَافِ فِي أَكْلِهِ ؛ تَغْلِيْبًا لِلْحُرْمَةِ .

---

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ،  
وفي : باب خمس من الدواب فواسق ... ، من كتاب بدء الخلق . صحيح البخاري ١٧/٣ ، ٤/  
١٥٧ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ، من كتاب  
الحج . صحيح مسلم ٢/ ٨٥٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المناسك . سنن أبي  
داود ٤٢٨/١ . والنسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج .  
المجتبى ١٤٨/٥ . وابن ماجه ، في : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/  
١٠٣١ ، ١٠٣٢ . والدارمي ، في : باب ما يقتل المحرم في إحرامه ، من كتاب المناسك . سنن  
الدارمي ٣٦/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب الحج . الموطأ  
٣٥٦/١ ، ٣٥٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٢ ، ٨ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٥ ،  
٨٢ ، ١٣٨ . كلهم من حديث ابن عمر .

(٢) زيادة من : ف .



وفى القَمَلِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، لا شَيْءَ فِيهِ ؛ [ ١١٤ ] لِتَحْرِيمِ أَكْلِهِ  
وَأَذَاهُ ، فَهُوَ كَالْبَرَاغِيثِ . وَالثَّانِيَةُ ، فِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَفُّهُ بِإِزَالَتِهِ ، وَأُمِّي شَيْءٌ  
تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ خَيْرًا مِنْهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَئِنَّمَا الرِّوَايَتَانِ فِيمَا أَلْفَاهُ مِنْ  
شَعْرِهِ ، أَمَّا مَا أَلْفَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ أَوْ نَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ؛  
لِشَبْهِهِ بِالْبَرَاغِيثِ .

**فصل :** وَمَا حَرَّمَ مِنَ الصَّيْدِ ، حَرَّمَ كَثْرُ يَتَيْضِهِ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ يَلَا رُؤْيَا  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي يَتَيْضِ النَّعَامِ يُصَيِّدُ الْحَرِّمُ : « تَمْنُهُ <sup>(١)</sup> » <sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ  
الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الصَّيْدِ ، يَصِيرُ مِنْهُ مِثْلُهُ ، فَهُوَ كَالْفَوْخِ . وَإِنْ  
كَسَرَ يَتَيْضًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ <sup>(٤)</sup> أَكْلُهُ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى حَلَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِجُ إِلَى  
ذِكَاةٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّيْدِ . وَإِنْ كَسَرَ  
يَتَيْضًا مَذْرَأًا <sup>(٥)</sup> ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ ، وَلَا يُخْلَقُ مِنْهُ حَيَوَانٌ ،  
فَهُوَ كَالْأَحْجَارِ . قَالَ أَصْحَابُنَا : إِلَّا يَتَيْضُ النَّعَامِ فَإِنَّ لِقَشْرِهِ قِيمَةً . وَالْأَوَّلُ  
أَوْلى .

(١) فِي م : « يَضْمَنُهُ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : س ٢ ، ف .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ /

٢٤٧ ، ٢٥٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ جِزَاءِ الصَّيْدِ يَصِيْهُ الْحَرِّمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ

مَاجَهٍ ٢ / ١٠٣١ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) مِزِرُ الْبَيْضِ مَذْرَأًا : فَسَدَ .

وإن نَقَلَ يَبْضُ صَيْدٍ فَجَعَلَهُ تَحْتَ آخَرَ فَحَضَّنَهُ <sup>(١)</sup> وَأَفْرَحَ <sup>(٢)</sup> ، فلا شَيْءَ عليه ، وكذلك إن كَسَرَهُ فخرَجَ منه فِرَاحٌ فعَاشَتْ ، وإن لم تَعِشِ الفِرَاحُ أو لم تَحْضُنْهُ ، أو تَرَكَ مع يَبْضِهِ شَيْئًا نَفَرَ منه الصَّيْدُ فلم يَحْضُنْهُ ، صَمِنَهُ ؛ لأنَّهُ أَثْلَفَهُ . وإن باضَ في طَرِيقِهِ أو على فِرَاشِهِ ، فنَقَلَهُ ، فلم يَحْضُنْهُ الصَّيْدُ حتى تَلِفَ ، ففيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَضْمَنُهُ ؛ لأنَّهُ أَثْلَفَهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، فَأَشْبَهَ ما لو قَتَلَهُ لِلْمَجَاعَةِ . والثَّانِي ، لا شَيْءَ عليه ؛ لأنَّهُ أَلْجَأَهُ إِلَى إِثْلَافِهِ ، فَأَشْبَهَ ما لو صَالَ عليه صَيْدٌ فَدَفَعَهُ فَقَتَلَهُ .

وإن أَفْتَرَشَ الجَرَادُ في طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عليه ، ففي الجَزَاءِ وَجْهَانِ كذلك .

**فصل :** وإذا احتَاجَ الحَرْمُ إِلَى لُبْسِ الخَيْطِ ، أو تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ ، أو الطَّيْبِ ؛ لمرضٍ ، أو شِدَّةِ حَرٍّ ، فَقَلَهُ ، وعليهِ الْفِدْيَةُ ، قِيَاسًا عَلَى الْحَلْقِ . وإن اضْطُرَّ إِلَى الصَّيْدِ ، فَهُوَ أَكْلُهُ ، وعليهِ جَزَاؤُهُ ؛ لأنَّهُ أَثْلَفَهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، فَأَشْبَهَ ما ذَكَرْنَاهُ .

وإن صَالَ عليه صَيْدٌ <sup>(٣)</sup> فَقَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، فلا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لأنَّهُ حَيَوَانٌ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ ، فلم يَضْمَنَهُ ، كَالْأَدَمِيِّ . وقال أَبُو بَكْرٍ : عليه الجَزَاءُ ؛ لأنَّهُ قَتَلَهُ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ ما لو <sup>(٤)</sup> قَتَلَهُ لِأَكْلِهِ . والأَوَّلُ أَصَحُّ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ فَرَحَ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : «وَمِثْلُهُ» .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلِ ، م .

وإن خُلصَ صَيِّدًا مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ لِئَرْسِلَهُ ، فَتَلْفَ ، ففیه وَجْهَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفٌ بِفِعْلِهِ ، فَيَضْمَنُهُ ، كَالْمَخْطِئِ . وَالثَّانِي ، لَا  
يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفٌ بِفِعْلِ مُبَاحٍ لِمَصْلَحَتِهِ ، فَلَمْ يَضْمَنَّهُ ، كَالْأَدْمِيِّ يَتَلَفُ  
بِمُدَاوَاةِ وَلِيِّهِ .

فصل : يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ حَكُّ شَعْرِهِ بِأَظْفَارِهِ ، كَيْلًا يَنْقَطِعَ ، فَإِنْ انْقَطَعَ بِهِ  
شَعْرٌ <sup>(١)</sup> ، لَزِمَهُ فِدْيَتُهُ .

وَيُكْرَهُ الْكُحْلُ بِالْإِنْمِيدِ غَيْرِ الْمُطَيَّبِ ؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ ، وَالْحَاجُّ أَشْعَثُ أُغْبَرٌ ،  
وَهُوَ فِي حَقِّ الْمَرَأَةِ أَشَدُّ كِرَاهَةً ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ . وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ  
وُجُوبَهَا مِنَ الشَّارِعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهَا هَهُنَا .

وَيُكْرَهُ لُبْسُ الْخَلْخَالِ ، وَالتَّزَيُّنُ بِالْحَلِيِّ ؛ لِذَلِكَ . وَهُوَ مُتَبَاحٌ ؛ لِحَدِيثِ  
ابْنِ عُثْمَرَ <sup>(٢)</sup> . وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَرَأَةِ لِإِصْلَاحِ شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ تَزَيُّنٍ .  
وَيُكْرَهُ أَنْ يَدَّهِنَ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ ؛ لِذَلِكَ . وَعَنْ أَحْمَدَ فِي جَوَازِهِ  
رَوَاتَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَخْتَصَّ الرِّوَايَتَانِ بِدُهْنِ الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهُ يُرْبِلُ  
الشَّعْثَ ، وَيُسَكِّنُ الشَّعْرَ ، وَيُزَيِّنُهُ . وَيَتَبَاحُ التَّدَهُنُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ لِلْمُحْرِمِ  
أَكْلَ الدُّهْنِ ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَدَّهِنَ بِهِ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَّهَنَ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُقَتَّتٍ <sup>(٣)</sup> . أَيْ غَيْرِ مُطَيَّبٍ . يَعْنِي وَهُوَ

(١) فِي م : «شعره» .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٥٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَعِيعَ ... مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةٌ  
الْأَحْوَذِيُّ ١٨٣/٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَا يَدَّهِنُ بِهِ الْمُحْرِمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ  
مَاجَةٍ ١٠٣٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٥/٢ ، ٢٩ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ١٢٦ .

مُحَرِّمٌ. إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ فَرْقِدِ السَّبَخِيِّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَلَا فِذْيَةَ فِيهِ بِحَالٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَيُنَبِّئُنِي أَنَّ يُزَيَّرَةَ إِخْرَامَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالشَّثْمِ وَالْكَلَامِ الْقَبِيحِ وَالْمِرْيَاءِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(٢)</sup>. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفُسُوقُ الْمُنَابَزَةُ [١١٤ظ] بِالْأَلْقَابِ، وَأَنَّ<sup>(٣)</sup> تَقُولُ لِأَخِيكَ: يَا ظَالِمُ يَا فَاسِقُ. وَالْجِدَالُ أَنْ تُمَارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغَضِبَهُ. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ كَيْتَمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قِلَّةُ الْكَلَامِ إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ

(١) زيادة من: ف. وانظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٦٤/٢٣ - ١٧٠.

(٢) سورة البقرة ١٩٧.

(٣) زيادة من: ف.

(٤) أخرجه البخارى، في: باب فضل الحج المبرور، وباب قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾، وباب قول الله عز وجل: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، من كتاب المحصر وجزاء الصيد. صحيح البخارى ١٦٤/٢، ١٤/٣. ومسلم، في: باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٨٣/٢، ٩٨٤.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء فى ثواب الحج والعمرة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٢٦/٤. والنسائى، في: باب فضل الحج، من كتاب المناسك. المجتبى ٨٥/٥. وابن ماجه، في: باب فضل الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٦٥/٢. والدارمى، في: باب فى فضل الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٣١/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٢٢٩، ٢٤٨، ٤١٠، ٤٨٤، ٤٩٤.

إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَزَكُّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(١)</sup>. ففي حال الإحرام والتَّلبُّسِ بطاعةِ اللَّهِ تعالى والاستِشعارِ بعبادتهِ أُولَى.

**فصل :** وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الْحَرِّمُ بِالْمَاءِ وَالسَّنْدِرِ وَالْخِطْمِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ. وعنه، عليه الفِدْيَةُ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَيْتِ الْحَرِّمِ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»<sup>(٣)</sup>. وقال عبدُ اللَّهِ بنُ حُنَيْنٍ: افْتَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْمِشْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فِي غَسْلِ الْحَرِّمِ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلُونِي إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ: كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ قال: فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ مِقْبَلًا وَمُذِيرًا، وقال: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَجِمَ، وَلَا يَقْطَعُ شَعْرًا؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٢.

(٢) الخطمي، بفتح الحاء وكسرهما: نبات من الفصيلة الحبازية، يذق ورقه يابساً، ويجعل غسلاً للرأس فينقيه.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١١.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الاغتسال للمحرم، من كتاب المحصر وجزاء الصيد. صحيح البخاري ٢٠/٣. ومسلم، في: باب جواز غسل المحرم بذهن ورأسه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٤/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب المحرم يغتسل، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٢٦/١، ٤٢٧. والنسائي، في: باب غسل المحرم، من كتاب المناسك. المجتبى ٩٨/٥. وابن ماجه، في: باب المحرم يغسل رأسه، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٧٨/٢، ٩٧٩. والدارمي، في: باب الاغتسال في الإحرام، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٣٠/٢. والإمام مالك، في: باب غسل المحرم، من كتاب الحج. الموطأ ٣٢٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢١/٥.

وَيُحْتَجَمُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَيَجُوزُ أَنْ يَفْتَصِدَ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ  
يُحْتَجَمَ.

وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلُوا  
فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ مُتَقَلِّدِينَ سُيُوفَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا بَأْسَ بِالتَّجَارَةِ وَالتَّكْشِبِ بِالصَّنَاعَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ  
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. قَالَ ابْنُ

(١) أخرجه البخارى، فى: باب الحجامة للمحرم، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفى: باب  
الحجامة والقيء للصائم، من كتاب الصوم، وفى: باب الحجم فى السفر والإحرام، من كتاب  
الطب. صحيح البخارى ١٩/٣، ٤٣، ١٦١/٧. ومسلم، فى: باب جواز الحجامة للمحرم،  
من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٢/٢، ٨٦٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب المحرم يحتجم، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/  
٤٢٦. والترمذى، فى: باب كراهية الحجامة للصائم، من أبواب الصوم، وفى: باب ما جاء فى  
الحجامة للمحرم، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٣/٣٠٥، ٦٩/٤. والنسائى، فى: باب  
الحجامة للمحرم، من كتاب المناسك. المجتبى ١٥٢/٥. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى  
الحجامة للصائم، من كتاب الصيام، وفى: باب الحجامة للمحرم، من كتاب المناسك. سنن ابن  
ماجه ١/٥٣٧، ١٠٢٩/٢. والدارمى، فى: باب الحجامة للمحرم، من كتاب المناسك. سنن  
الدارمى ٣٧/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢١٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٨،  
٢٨٦، ٢٩٢، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٧٢، ٣٧٤.

(٢) انظر ما أخرجه البخارى، فى: باب كيف يكتب هذا [الصلح] ...، وباب الصلح مع  
المشركين ...، من كتاب الصلح. صحيح البخارى ٣/٢٤١، ٢٤٢. ومسلم، فى: باب صلح  
الحديبية ...، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ٣/١٤٠٩، ١٤١٠. وأبو داود، فى:  
باب المحرم يحمل السلاح، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤٢٥. والإمام أحمد، فى:  
المسند ٤/٢٩١.

(٣) سورة البقرة ١٩٨.

عَبَّاسٍ: كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظٌ مُتَعَجِّرًا لِلنَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ، كَانَتْهُمْ كِرْهُوا ذَلِكَ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾. فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>.

فصل: وَمَنْ جَامَعَ أَفْسَدَ حَجَّه، وَعَلَيْهِ بَذَنَّةٌ، سَوَاءٌ كَانَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا، عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا؛ لِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ قَضَاءُ الْحَجِّ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، كَالْفَوَاتِ.

وإنْ خَلَقَ أَوْ قَلَّمَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، فَعَلِيهِ الْفِذْيَةُ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافٌ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، كإِثْلَافِ مَالِ الْآدَمِيِّ. وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ؛ قِيَاسًا عَلَى اللَّبِيسِ.

وإنْ قَتَلَ الصَّيِّدَ مُخْطِئًا، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ مَالٍ، فَأُشْبِهَ ضَمَانُ مَالِ الْآدَمِيِّ. وَعَنهُ، لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(٤)</sup>. فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ<sup>(٥)</sup> فِي الْخَطَا.

(١) فِي: بَابِ التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسَمِ... مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ، وَفِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ...﴾، وَبَابِ الْأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ... مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ، وَفِي: بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/٢٢٢، ٢٢٣، ٢٩٣/٣، ٨١، ٨٢، ٣٤/٦.

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «فِي».

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ».

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥.

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ».

وَأَنْ تَطَّيَّبَ أَوْ لَيْسَ ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى <sup>(١)</sup> النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ ، وَعَلَيْهِ أَثَرُ خُلُقٍ <sup>(٢)</sup> ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : « اخْلُغْ عَنْكَ هَذِهِ الْجُبَّةَ ، وَاغْسِلْ عَنْكَ أَثَرُ الْخُلُقِ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِفِذْيَةِ لُجْهَلِهِ ، وَقَشْنَا عَلَيْهِ النَّاسِيَّ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَغْنَاهُ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ حَرَمَةَ الْإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْحَلْقِي . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ، وَالْحَلْقُ إِثْلَافٌ لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ . وَمَتَى ذَكَرَ النَّاسِيَّ ، أَوْ عَلِمَ الْجَاهِلُ ، فَعَلِيهِ إِزَالَةُ ذَلِكَ ، فَإِنْ اسْتَدَامَهُ فَعَلِيهِ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ تَطَّيَّبَ وَلَيْسَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُتَبَدِّيَّ بِهِ . وَلِحُكْمِ الْمَكْرَهِ حُكْمُ النَّاسِيَّ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَعَ مِنْهُ فِي الْعُذْرِ .

وَأِنْ مَسَّ طَيْبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا فَبَانَ رَطْبًا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ

(١) بعده في م : « إلى » .

(٢) الخلق : نوع من الطيب ، أعظم أجزائه الزعفران .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ، من كتاب الحج ، وفي :

باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب العمرة . صحيح البخاري ١٦٧/٢ ، ٦/٣ ،

٧ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بهج أو عمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ١/٢

٨٣٦ - ٨٣٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحرم في ثيابه ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود

٤٢٢/١ ، ٤٢٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة ، من أبواب

الحج . عارضة الأحمدي ٥٨/٤ ، ٥٩ . والنسائي ، في : باب الجبة في الإحرام ، وباب في

الخلق للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩٩/٥ ، ١٠٠ ، ١١٠ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٢٢٢/٤ ، ٢٢٤ .

وهو في الموطأ ١/٣٢٨ ، ٣٢٩ . مرسل .



الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهِلَ تَحْرِيمَهُ ،  
فَأُشْبِهَ مَنْ جَهِلَ تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ .

وَمَنْ طُيِّبَ أَوْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ .  
وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا ، [١١٥] فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ  
عِنْدَهُ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ أُتْلِفَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَإِنْ حُلِقَ وَهُوَ سَاكِتٌ  
لَمْ يُنْكِرْ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ أُتْلِفَتِ الْوَدِيعَةُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى جَفْظِهَا فَلَمْ  
يَفْعَلْ .

وَإِنْ كَسَطَ مِنْ جِلْدِهِ قِطْعَةً عَلَيْهَا شَعْرٌ ، أَوْ قَطَعَ أُصْبُعًا عَلَيْهَا ظُفْرٌ ، فَلَا  
فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ تَبَعًا لغيره ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَمَا لَوْ قَلَعَ<sup>(١)</sup> أَشْفَارَ عَيْنَيْ  
إِنْسَانٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ أَهْدَابَهُمَا .

س

د

---

(١) فِي م : « قَطَعَ » .

## باب الفدية<sup>(١)</sup>

مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرِّمٌ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، أَوْ إِطْعَامُ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ<sup>(٣)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّكَ يُؤْذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟». قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْلُقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ، أَوْ انْشُكْ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَسِوَاءَ حَلَقِ الْغُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ. وَعَنْهُ فِي مَنْ حَلَقَ لِغَيْرِ غُذْرٍ: عَلَيْهِ الدَّمُ.

(١) من هنا يبدأ المجلد الثاني، من النسخة المصورة من مكتبة برنستون بأمريكا، ويرمز لها بالرمز (ب).

(٢) سورة البقرة ١٩٦.

(٣) كعب بن عجرة بن أمية بن عدى البلوى، أبو محمد، مدني له صحبة، شهد عمرة الحديبية، ونزلت فيه قصة الفدية، توفي سنة ثلاث وخمسين. الإصابة ٥/٥٩٩، ٦٠٠.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٥/١٦٤. ومسلم، في: باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ....، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٦١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه، من أبواب الحج. عارضة الأحمدي ٤/١٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٤٢ - ٢٤٤.

من غير تَخْيِيرٍ ؛ لأنَّ الله تعالى خَيَّرَ بِشَرْطِ الْعُدْرِ ، فإذا عُدِمَ الشَّرْطُ ، زالَ التَّخْيِيرُ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الحُكْمَ ثَبَتَ في غيرِ الْمَقْدُورِ تَبَعًا لهُ ، والتَّبَعُ لا يُخَالِفُ أَصْلَهُ ، ولأنَّما الشَّرْطُ لإِبَاحَةِ الْحَلْقِ ، لا لِلتَّخْيِيرِ .

وفى حَلْقِي أَرْبَعُ شَعْرَاتٍ ما فى حَلْقِي الرَّأْسِ كُلِّهِ ؛ لأنَّها كَثِيرٌ ، فَتَعَلَّقْتُ بِهَا الْفِذْيَةَ ، كَالْكُلِّ . وفى الثَّلَاثِ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هِىَ كَالْكُلِّ . قال القاضى : هو الْمَذْهَبُ ؛ لأنَّه يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ ، فَهِيَ كَالْأَرْبَعِ . والثَّانِيَةُ ، لا يَجِبُ فِيهَا ذَلِكَ . وهى اخْتِيَارُ الْحَرْقِيِّ ؛ لأنَّ الثَّلَاثَ آخِرُ الْقِلَّةِ ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ .

وفىمَا دُونَ ذَلِكَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، فى كُلِّ شَعْرَةٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ؛ لأنَّ الله تعالى عَدَلَ الْحَيَوَانَ بِالطَّعَامِ هَلْهُنَا وَفى الصَّيِّدِ ، وَأَقْلُ مَا يَجِبُ مِنْهُ مُدٌّ<sup>(١)</sup> ، فَوَجِبَ . والثَّانِيَةُ ، قَبْضَةٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ طَعَامٍ ؛ لأنَّه لا تَقْدِيرَ لَهُ فى الشَّرْعِ ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى الْأَقْلِ ؛ لأنَّه الْيَقِينُ . والثَّالِثَةُ ، ذِرْهَمٌ ؛ لأنَّ إِيْجَابَ مُجْزِءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ يَشُقُّ ، فَصِرْنَا إِلَى قِيَمَتِهِ ، وَأَقْلُ ذَلِكَ ذِرْهَمٌ .

وإِزَالَةُ الشَّعْرِ بِالْقَطْعِ وَالتَّثْفِيفِ وَالتَّوْرَةِ وَغَيْرِهَا كَحَلْقِهِ ؛ لأنَّها فى مَعْنَاهُ . وَالْأُظْفَارُ كَالشَّعْرِ فى الْفِذْيَةِ سَوَاءٌ ؛ لأنَّها فى مَعْنَاهَا . وفى بَعْضِ الشَّعْرَةِ أَوْ الظُّفْرِ ما فى جَمِيعِهِ ، كما أنَّ فى الْقَصِيرَةِ مِثْلَ ما فى الطَّوِيلَةِ . وإنْ حَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ ، فعَلِيهِ فِذْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لأنَّه جِنْسٌ وَاحِدٌ ، فَأَجْزَأَتُهُ فِذْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، كما لو لَيْسَ عِمَامَةٌ وَقَمِيصًا . وهذا اخْتِيَارُ أبى الْخَطَّابِ . وَحُكْمِي

(١) هكذا جاء الكلام فى جميع النسخ ، والمعنى غير واضح ، وانظر نص المصنف فى المغنى ٣٨٧/٥ .

(٢) فى س ٢ ، ف : « قبضة » . وقال الزمخشري . وكلاهما جائزان وإن اختلفا . اللسان ( ق ب ص ) .

رواية أخرى أن عليه فِدْيَتَيْن . اختاره القاضى ؛ لأنَّ حَلْقَ الرَّأْسِ يَتَعَلَّقُ بِهِ  
نُشْكُ دُونَ سَعْرِ الْبَدَنِ ، فَيُخَالَفُهُ فِي الْفِدْيَةِ .

وَمَنْ أُبِيحَ لَهُ الْحَلْقُ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْفِدْيَةِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، كَمَا يَتَخَيَّرُ فِي  
كَفَّارَةِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْحِنْثِ وَبَعْدَهُ .

**فصل :** وَمَنْ لَيْسَ أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ أَوْ تَطَيَّبَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، مِثْلَ حَالِقِ  
رَأْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، فَيَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ . وَإِذَا لَيْسَ عِمَامَةً وَقَمِيصًا وَسَرَائِلَ  
وَحُفَيْقِينَ ، فَعَلِيهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ طَيَّبَ رَأْسَهُ  
وَبَدَنَهُ . وَإِنْ لَيْسَ وَتَطَيَّبَ وَحَلَقَ وَقَلَّمَ ، فَعَلِيهِ لِكُلِّ جِنْسٍ فِدْيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا  
أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ ، فَلَمْ تَتَدَاخَلْ كَفَّارَاتُهَا ، كَالْإِيمَانِ وَالْحُدُودِ . وَعَنْهُ ، إِنْ فَعَلَ  
ذَلِكَ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَفِدْيَتُهُ <sup>(١)</sup> وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مَحْظُورٌ ، فَأَشْبَهَ اللَّبْسَ فِي  
رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ .

وَإِنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا وَاحِدًا فَلَيْسَ ثُمَّ لَيْسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ [ ١١٥ ط ] ثُمَّ تَطَيَّبَ ،  
أَوْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، فَفِدْيَتُهُ <sup>(٢)</sup> وَاحِدَةٌ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنْ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ  
الثَّانِي . وَعَنْهُ ، إِنْ فَعَلَهُ لِأَسْتَبَاطٍ ، مِثْلَ مَنْ لَيْسَ أَوَّلَ النَّهَارِ لِلزَّيْدِ ، وَوَسَطَهُ  
لِلْحَرِّ ، وَآخِرَهُ لِلْمَرَضِ ، فَفِدْيَاتٌ ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ مُخْتَلِفَةٌ ، فَأَشْبَهَ الْأَجْنَاسَ  
الْمُخْتَلِفَةَ . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَحْظُورِ لَا بِسَبَبِهِ ، فَأَشْبَهَ الْحَالِفَ  
بِاللَّهِ ثَلَاثَةَ إِيْمَانٍ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ لِأَسْتَبَاطٍ مُخْتَلِفَةٍ . وَقَلِيلُ اللَّبْسِ وَالطَّيِّبِ

(١) فِي م : « فِدْيَةٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « فِدْيَتُهُ » .

وَكثِيرُهُ سَوَاءٌ .

وَحُكْمُ كَفَّارَةِ الْوُطْءِ فِي التَّدَاخُلِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ ضَمَانًا .

فَأَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ ، فَلَا تَدَاخُلَ فِيهِ ، وَكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا ، حُكِمَ عَلَيْهِ .  
وَعنه ، أَنَّهُ يَتَدَاخَلُ ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ . وَعنه ، لَا يَجِبُ الْجَزَاءُ إِلَّا فِي الْمَرْوَةِ  
الْأُولَى ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرْ  
جَزَاءً . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ  
النَّعَمِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا يَقْتَضِي كُلَّ قَاتِلٍ ، وَمِثْلُ الصَّيْدَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلِ  
وَاحِدٍ ، وَلِأَنَّهُ ضَمَانٌ مَالٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ ، فَوَجِبَ فِي كُلِّ مَرْوَةٍ ،  
" كَضَمَانِ مَالٍ " الْآدِمِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ : رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ حَكَمُوا  
فِي الْخَطَأِ ، وَفِي مَنْ قَتَلَ ، وَلَمْ يَسْأَلُوهُ : هَلْ كَانَ قَتَلَ قَبْلَ هَذَا أَوْ لَا ؟

فصل : وَإِذَا وَطِئَ الْحَرِيمُ فِي الْفَرْجِ فِي الْحَجِّ ، قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَعَلَيْهِ  
بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وسواء كان الفَرْجُ قُبْلًا أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدِمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي  
فَرْجٍ ، فَأُشْبِهَ وَطْءُ <sup>(٣)</sup> الْآدِمِيَّةِ .

وَلِإِنْ وَطِئَتِ الْحَرِيمَةُ مُطَاوَعَةً ، فَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ حَجَّهَا  
بِالْجِمَاعِ ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهَا الْبَدَنَةُ كَالرَّجُلِ .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) ٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : وَضَمَانُ كَمَالٍ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : فَرْجٍ .

وَأَنْ وَطِئَ الْحَرَمَ<sup>(١)</sup> مُخَرِّمَةً مُطَاوِعَةً ، فعلى كل واحد منهما بدنة ؛ لأنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِلْمُجَامِعِ : أَهْدِ نَاقَةً ، وَلْتَهْدِ نَاقَةً<sup>(٢)</sup> . ولأنَّه إفسادُ حجِّ شخصين ، فأوجب بدنتين<sup>(٣)</sup> ، كالوطءِ مِنْ رَجُلَيْنِ . وعنه ، يُجْزِئُهُمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ ؛ لَأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَكْرَهَهَا .

فَإِنْ وَطِئَهَا نَائِمَةً أَوْ مُكْرَهَةً ، ففِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْوَاجِبُ<sup>(٤)</sup> هَدْيٌ وَاحِدٌ عَلَيْهِ ذُونُهَا ؛ لِأَنَّهَا مَغْدُورَةٌ ، فَلَمْ يَلْزَمْهَا كَفَّارَةٌ ، كَالْمُكْرَهَةِ عَلَى الْوَطْءِ فِي الصَّيَامِ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَجِبُ هَدْيَانِ ؛ لِأَنَّهُ إفسادُ حجِّ اثْنَيْنِ . فعلى هذا ، يَتَحَمَّلُهَا الرَّجُلُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ الإفسَادَ وَجَدَ مِنْهُ ، فَكَانَ مُوجِبُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ قَضَائِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ لِفَسَادِ حَجِّهَا .

وَأَنْ وَطِئَ فِي الْعُمْرَةِ ، أَوْ وَطِئَ فِي الْحَجِّ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فعليه شاةٌ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَحْظُورٌ لَمْ يُفْسِدْ حَجًّا ، فَلَمْ يُوجِبْ بَدَنَةً ، كَالْقَبْلَةِ .

وَمَتَى وَطِئَ الْحَرَمَ ذُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ قَبْلَ ، أَوْ لَمَسَ لَشَهْوَةٍ ، فَلَمْ يُنْزِلْ ، فعليه شاةٌ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُحَرَّمٌ بِالْإِحْرَامِ ، لَمْ يُفْسِدِ الْحَجَّ ، فَوَجِبَتْ بِهِ الشَّاةُ ، كَالْحُلِيِّ . وَإِنْ أَنْزَلَ فعليه بدنةٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ بِالْمُبَاشَرَةِ أَوْجِبَ الْغُسْلَ ، فَأَوْجِبَ الْبَدَنَةَ ، كَالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَإِنْ نَظَرَ فَلَمْ يُنْزِلْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(١) فِي م : « الرَّجُلِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٦٨/٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ف : « فَعْدَتَيْنِ » .

(٤) فِي م : « أَنْ الْوَاجِبِ » .

وَلِإِنْ نَظَرَ فَصَرَفَ بَصَرَهُ ، فَأُنْزِلَ ، فعليه شاةٌ . وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ <sup>(١)</sup> حَتَّى أُنْزِلَ ،  
 ففيه رِوَايتَانِ ؛ إحداهما ، فيه <sup>(٢)</sup> شاةٌ . يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلأنَّهُ  
 لَيْسَ بِمُبَاشَرَةٍ ، فَلَمْ يُوجِبِ الْبَدَنَةَ ، كَمَا لَوْ صَرَفَ بَصَرَهُ . وَالثَّانِيَةُ ، فِيهِ  
 بَدَنَةٌ . اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لِأنَّهُ إِذَا نُزِلَ بِاسْتِغْنَاءٍ ، فَأُوجِبَ الْبَدَنَةُ كَالْمُبَاشَرَةِ .  
 وَإِنْ فَكَّرَ فَأُنْزِلَ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصُّومِ . وَإِنْ مَدَّى فِي هَذِهِ  
 الْمَوَاضِعِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُنْزِلْ ؛ لِأنَّهُ خَارِجٌ لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ ، أَشَبَّهُ الْبُؤْلَ .  
**فصل :** وَمَنْ لَزِمَتْهُ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : وَهِيَ إِلَّا  
 مِنَ الْبَدَنِ . وَلأنَّهَا تَقُومُ فِي الْأَضَاجِي وَالْهَدَايَا مَقَامَهَا ، فَكَذَا هَلْهَنَا .  
 وَيُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ لِذَلِكَ .

وَأَنَّ [١١٦] لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، فعليه صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا  
 رَجَعَ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُثْمَرَ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَيْرٍ ، قَالُوا لِلْوَاطِئِيِّ <sup>(٤)</sup> : أَهْدِيَا  
 هَدْيًا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ <sup>(٥)</sup> . وَهُمْ الْأَصْلُ  
 فِي ثُبُوتِ حُكْمِ الْوُطْءِ ، وَالْبِهِمِ الْمَرْجِعُ فِيهِ ، فَكَذَا فِي بَدَلِهِ <sup>(٦)</sup> . وَقَالَ بَعْضُ <sup>(٧)</sup>

(١) زيادة من : ف ، م .

(٢) زيادة من : ف .

(٣) في ف ، م : « عليه » .

(٤) في م : « للواطئين » .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١٦٧/٥ ، ١٦٨ .

(٦) في الأصل : « بدنه » ، وفي م : « بلده » .

(٧) سقط من : م .

أَصْحَابِنَا : نُقَوِّمُ الْبَدَنَةَ الْوَاجِبَةَ<sup>(١)</sup> فَيَشْتَرِي بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ  
يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، قِيَاسًا عَلَى الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ فِي فِذْيَةِ النَّعَامَةِ .

---

(١) زيادة من : الأصل .





## بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

يَجِبُ الْجَزَاءُ فِي الصَّيْدِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِمًّا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(١)</sup>. وَهُوَ ضَرْبَانِ؛ مَا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ، وَهُوَ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ، فَيَجِبُ فِيهِ مِثْلُهُ؛ لِلآيَةِ.

وَهُوَ نَوْعَانِ؛ <sup>(٢)</sup>الضَّرْبُ الْأَوَّلُ<sup>(٣)</sup>، مَا قُضِيَ الصَّحَابَةُ<sup>(٤)</sup> فِيهِ، فَيَجِبُ فِيهِ مَا قُضِيَ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ مُجْتَهَدٌ فِيهِ، وَاجْتِهَادُهُمْ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ. فَمِنْ ذَلِكَ الضَّبُّعُ، قُضِيَ فِيهَا عُمَرُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، بِكَبْشٍ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهَا بِذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالتَّعَامَةُ قُضِيَ فِيهَا عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَزَيْدٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُعَاوِيَةُ، بِيَدَنَةٍ. وَجَمَارُ الْوَحْشِ فِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، فِيهِ

(١) سورة المائدة ٩٥.

(٢) (٢ - ٢) زيادة من: م.

(٣) بعده في الأصل: «به».

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب في أكل الضبع، من كتاب الأطعمة، سنن أبي داود ٣١٩/٢.  
وابن ماجه، في: باب جزاء الصيد يصيبه المحرم، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/١٠٣١.

وأصله عند الترمذى والنسائى دون ذكر الجزاء فيه، انظر باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٨٤/٤. والنسائى، في: باب ما لا يقتله المحرم، من كتاب المناسك. المجتبى ١٥٠/٥.

بَقَرَةً؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَضَى فِيهِ بِهَا. وَالثَّانِيَةُ، فِيهِ بَدَنَةٌ؛ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ قَضَيَا فِيهِ بِهَا. وَقَضَاءُ عُمَرَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مَا قَضَى بِهِ. وَعَنْ ابْنِ مَشْعُودٍ أَنَّهُ قَضَى فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بِبَقَرَةٍ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي الْإِبِلِ بَقَرَةٌ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فِي الْأَرْوَى<sup>(٢)</sup> بَقَرَةٌ. وَقَضَى عُمَرُ فِي الطَّيْلِ بِشَاةٍ، وَفِي الْبَيْرِ بَعِيعٍ<sup>(٣)</sup> بِجَفَرَةٍ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْمَغِزِ. وَفِي الْأَرْبِ بَعَنَاقٍ؛ وَهِيَ أَصْغَرُ مِنَ الْجَفَرَةِ. وَفِي الضَّبِّ بِجَذْيٍ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي، مَا لَمْ تَقْضِ فِيهِ الصَّحَابَةُ، فَيُزَجَّعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنَ أَهْلِ الْخَبْرَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَخْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَهُمَا؛ لِدُخُولِهِ فِي الْعُمُومِ، وَلَمَّا رَوَى طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ، قَالَ: خَرَجْنَا حُجَّاجًا، فَأَوْطَأَ رَجُلٌ مِّنَّا - يُقَالُ لَهُ: أَرْبَدٌ - ضَبًّا، فَفَزَرَ<sup>(٥)</sup> ظَهْرَهُ، فَقَدِمْنَا عَلَى عُمَرَ، فَسَأَلَهُ أَرْبَدُ، فَقَالَ لَهُ: احْكُمْ فِيهِ يَا أَرْبَدُ. قَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَعْلَمُ. فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَحْكُمَ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تُزَكِّيَنِي. فَقَالَ أَرْبَدُ: أَرَى فِيهِ جَذْيًا، قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ. قَالَ عُمَرُ: فَذَلِكَ فِيهِ. <sup>(٦)</sup> رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ<sup>(٧)</sup> فِي «سُنَنِهِ»<sup>(٨)</sup>. وَلِأَنَّهُ وَاجِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٤٠٠/٤

(٢) الأروى: أنثى الوعل، وهي شاة.

(٣) البيربوع: حيوان طويل الرجلين، قصير اليدين جدا، لونه كلون الغزال.

(٤) سورة المائدة ٩٥.

(٥) أى شقه وفسخه. النهاية ٤٤٣/٣.

(٦ - ٦) سقط من: ف.

(٧ - ٧) زيادة من: الأصل.

مَنْ<sup>(١)</sup> وَجَبَ عَلَيْهِ أَمِينًا فِيهِ ، كَالزُّكَاةِ .

وَفِي كَبِيرِ الصَّيْدِ كَبِيرٌ مِثْلُهُ ، وَفِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ<sup>(٢)</sup> ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحِ وَالْمَعِيبِ مِثْلُهُ .

وَإِنْ فَدَى الذَّكَرَ بِالْأُنْثَى ، جَازٌ ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ فَدَى الْأُنْثَى بِالذَّكَرِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزَى ؛ لِذَلِكَ . وَالْآخَرُ ، يُجْزَى ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَوْفَرُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ .

وَإِنْ فَدَى أُغْوَرَ مِنْ عَيْنٍ بِأُغْوَرَ مِنْ أُخْرَى ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُمَا وَاحِدٌ . وَإِنْ فَدَى مَعِيئًا بِمَعِيبٍ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ ، لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ .

وَإِنْ أَتْلَفَ صَيْدًا مَآخِضًا ، فَفِيهِ قِيمَةٌ مِثْلُهُ مَآخِضٍ . قَالَ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ قِيمَتَهُ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ مِثْلُهُ مَآخِضٌ ؛ لِلآيَةِ . وَإِنْ جَنَى عَلَى مَآخِضٍ ، فَأَتْلَفَ جَنِينَهَا ، فَفِيهِ مَا نَقَصَهَا ، كَمَا لَوْ بَجَرَ حَهَا ، وَإِنْ خَرَجَ<sup>(٤)</sup> حَيًّا ، ثُمَّ مَاتَ ، ضَمِنَتْهُ بِمِثْلِهِ .

**فصل : الضرب الثاني ، ما لا مِثْلَ لَهُ ؛ وَهُوَ الطَّيْرُ وَشِبْهُهُ مِنْ صِغَارِ**

---

= وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ، انْظُرْ : بَابُ فِيمَا يَبَاحُ لِلْمَحْرَمِ وَمَا يَحْرَمُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . تَرْتِيبُ مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ١/٣٣٢ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : الْمَصْنَفِ ٤/٤٠٢ ، ٤٠٣ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/١٨٢ ، ١٨٥ .

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِثْلُهُ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) فِي م : « جَرَحَ » .

الصَّبِيدُ، ففيهِ قِيَمَتُهُ، إِلَّا الْحَمَامَ، فَإِنَّ فِيهِ شَاةً؛ لَأَنَّ [١١٦ ط] عُمَرَ،  
وَعُثْمَانَ، وَابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، قَضَوْا فِي حَمَامِ الْحَرَمِ بِشَاةٍ. وَالْحَمَامُ:  
كُلُّ مَا عَبَّ الْمَاءَ وَهَذَرَ<sup>(١)</sup>؛ كَالْحَمَامِ الْمَغْرُوفِ، وَالْيِمَامِ، وَالْجَوَازِلِ<sup>(٢)</sup>،  
وَالْقَمَارِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَالرَّقَاطِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَالذَّبَّاسِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَطَا<sup>(٦)</sup>؛ لَأَنَّ هَذَا كُلَّهُ حَمَامٌ.  
وَقَالَ الْكِسَائِيُّ<sup>(٧)</sup>: كُلُّ مُطَوَّقٍ حَمَامٌ. فَعَلَى قَوْلِهِ يَكُونُ الْحَجَلُ<sup>(٨)</sup> حَمَامًا،  
وَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ بِحَمَامٍ.

وَمَا كَانَ أَصْغَرَ مِنَ الْحَمَامِ، ففيهِ قِيَمَتُهُ؛ لَأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ، وَمَا كَانَ أَكْبَرَ  
مِنْهُ، ففيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، فِيهِ قِيَمَتُهُ؛ لَأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِيهَا فِي جَمِيعِ  
الطُّيْرِ، تَرْكُنَاهُ فِي الْحَمَامِ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ، ففِيمَا عَدَاهُ يَتَّقَى عَلَى  
الْقِيَاسِ. وَالثَّانِي، فِيهِ شَاةٌ؛ لَأَنَّ إِيْجَابَهَا فِي الْحَمَامِ تَنْبِيْهُ عَلَى إِيْجَابِهَا فِيَمَا

(١) قَالَ الْمُرَادَوِيُّ: وَالْعَبَّ، وَضَعَ الْمُنْقَارَ فِي الْمَاءِ، فَيَكْرَعُ كَالشَّاةِ وَلَا يَشْرَبُ قَطْرَةً قَطْرَةً كَبَقِيَةِ  
الطُّيُورِ، وَالْهَذَرَ؛ الصَّوْتُ. الْإِنْصَافُ مَعَ الْمَنْعِ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٩/ ١٤٠.

(٢) الْجَوَازِلُ: فِرَاحُ الْحَمَامِ.

(٣) الْقَمَارِيُّ: جَمْعُ الْقَمْرِيَّةِ، وَهِيَ أَنْثَى الْقَمْرِيِّ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْحَمَامِ مَطْوَقٌ حَسَنُ الصَّوْتِ،  
وَجَمْعُ الْقَمْرِيِّ الْقَمَرُ.

(٤) فِي ف: «الْقَرَاظِيُّ».

(٥) الدَّبَّاسِيُّ: جَمْعُ الدَّبَّاسِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ غَبَرَةٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ، وَقِيلَ: ذَكَرُ الْيِمَامِ.

(٦) الْقَطَا: جَمْعُ قَطَاةٍ، نَوْعٌ مِنَ الْيِمَامِ يُؤَثِّرُ الْحَيَاةَ فِي الصَّحْرَاءِ، يَطِيرُ جَمَاعَاتٍ، وَيَقْطَعُ  
مَسَافَاتٍ شَاسِعَةً.

(٧) عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، النَّحْوِيُّ، أَحَدُ أَثَمَةِ الْقُرَاءِ، لَهُ  
«مَعَانِي الْقُرْآنِ»، وَ«الْآثَارُ فِي الْقُرْءَاتِ»، تُوْفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً. تَارِيخُ بَغْدَادِ ١١/ ٤٠٣ - ٤١٥.  
الْأَنْسَابُ ١٠/ ٤١٨ - ٤٢٢.

(٨) الْحَجَلُ: طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ، أَحْمَرُ الْمُنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَيُسَمَّى دَجَاجَ الْبَرِّ.

هو أَكْبَرُ منه . وقد رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ وجابرٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا : فِي الْحَجَلَةِ وَالْقَطَاةِ وَالْحُبَارَى <sup>(١)</sup> شَاةٌ شَاةٌ .

وَأَنْ نَتَفَّ رِيَشَ طَائِرٍ ، فِيهِ مَا نَقَصَ . فَإِنْ عَادَ فَنَبَتْ <sup>(٢)</sup> ، ففِي صَمَانِهِ وَجْهَانِ ، كَعُضَنِ الشَّجَرَةِ إِذَا نَبَتْ <sup>(٣)</sup> .

وَفِي بَيْضِ الصَّيْدِ قِيَمَتُهُ .

**فصل :** وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ جَزَاءُ صَيْدٍ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْمِثْلِ أَوْ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ وَيَشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ أَلَنَعِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِثْلَكُمْ هَذَا بَلَغَ أَلَكُمِةٌ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . و«أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا «عَلَى التَّرْتِيبِ» ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ <sup>(٥)</sup> أَطْعَمَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ <sup>(٦)</sup> صَامَ ، كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ . وَعَنْهُ ، لَا إِطْعَامُ فِي الْجَزَاءِ ، وَأَمَّا ذِكْرُ لِيُعْدَلَ بِهِ الصِّيَامُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ النَّصِّ ، فَلَا تَقْوِيلَ عَلَى مَا خَالَفَهُ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَعَنْهُ ،

---

(١) الحبارة : طائر طويل العنق ، رمادى اللون على شكل الإوزة ، فى منقاره طول .

(٢) فى س ٢ : « فنبت » .

(٣) فى س ٢ ، ف : « ثبت » .

(٤) سورة المائدة ٩٥ .

(٥ - ٥) فى م : « للترتيب » .

(٦ - ٦) سقط من : م .

على كل واحد جزاء؛ لأنها كفارة قتل، أشبهت كفارة قتل الآدمي .  
وعنه، إن كفروا بالمال، فجزاء واحد، وإن كفروا بالصيام فكفارات .  
والأول أولى؛ لأن ذلك يؤوى عن عمر، وإيه، وابن عباس، رضي الله  
عنهم، ولأنه بدلٌ مُتَلَفٍ يتجزأ، فينقسم بدله بين المشتريين، كالدَّيَّاتِ  
وقيمِ المثلقات .

وإن اشترك حلالٌ وحرام، فلا شيء على الحلال . وهل يكمل الجزاء  
على الحرام، أو يكون حكمه حكم المشارك لحرام؟ فيه وجهان .

وإن جرح صيداً، ضمّنه . وفي ضمّانه وجهان؛ أحدهما، يضمّنه  
بمثله "من مثله"؛ لأن ما وجب ضمّانُ جُفِلَتْه بِمِثْلِهِ، وجب في بعضه  
بمثله، كالمكيلات . والآخر، تجب قيمة قدره من مثله؛ لأن الجزء يشق  
إخراجه، فصرّنا إلى قيمته .

وإن جرح صيداً فأزال امتناعه، فقتله حلالٌ أو سبّع، فعلى المحرم جزاء  
جميعه؛ لأنه سبّب تلفه . وإن قتله مُحَرَّمٌ آخَرُ، فعلى الأول ما نقصه،  
والباقي على الثاني . وإن برأ وزال نقصه، فلا شيء فيه، كالآدمي، وإن  
نقص، فعليه نقصه، وإن برأ غير مُتَمَتِّعٍ، فعليه جزاء جميعه؛ لأنه عطّله،  
فصار كالتأليف . وإن غاب ولم يعلم خبره، فعليه نقصه؛ لأنه المتيقن .

فصل: والقارن والمفرد والمغتصم سواء في جزاء الصيد وسائر  
الكفارات؛ لأنهم سواء في الإحرام، فوجب استيواؤهم في ذلك .

**فصل :** وصَيْدُ الْحَرَمِ حَرَامٌ عَلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُحْتَلَى خَلَاهَا <sup>(١)</sup> ، وَلَا يُعْصَدُ <sup>(٢)</sup> شَوْكُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا » . فَقَالَ الْعَبَّاسُ : إِلَّا الْإِذْخِرَ ، <sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُ لَقَيْنِهِمْ وَيُوتِيهِمْ <sup>(٤)</sup> . [١١٧] فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِلَّا الْإِذْخِرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

وَحُكْمُهُ فِي الْجَزَاءِ حُكْمُ صَيْدِ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي التَّحْرِيمِ ، فَكَانَ مِثْلَهُ فِي الْجَزَاءِ .

وَالسَّمَكُ فِي التَّحْرِيمِ كَصَيْدِ الْبَيْرِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا » . وَلَأَنَّ حُرْمَتَهُ بِمَحَلِّهِ ، وَهُمَا فِي الْحَلِّ سَوَاءٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْرَمُهُ الْإِحْرَامُ ، فَلَمْ يُحْرَمْهُ الْحَرَمُ ، كَالسَّبَاعِ .

وَسَائِرُ الْحَيَوَانَاتِ حُكْمُهَا فِي الْحَرَمِ حُكْمُهَا فِي الْإِحْرَامِ ؛ فَمَا حَرَمَهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الصَّيْدِ حَرَمَهُ الْحَرَمُ ، وَمَا أُبِيحَ فِيهِ مِنَ الْأَهْلِيِّ وَغَيْرِ الْمَأْكُولِ ، لَمْ يُحْرَمْهُ الْحَرَمُ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٥)</sup> . إِلَّا أَنَّ الْقَمَلَ لَا يُحْرَمُهُ الْحَرَمُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

(١) يَحْتَلَى : يُوْخِذُ وَيَقْطَعُ ، وَالْحَلَا : الرُّطْبُ مِنَ الْكَلَأِ .

(٢) يَعْصِدُ : يَقْطَعُ .

(٣ - ٣) فِي م : « فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِبُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا » .

وَالْقَيْنِ : الْحِدَادُ وَالصَّائِغُ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٦١ .

(٥) فِي : بَابُ مَا يَنْدَبُ لِلْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ قَتْلُهُ مِنَ الدَّوَابِّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ /

=

.٨٥٦ ، ٨٥٧ .



وَيَجِبُ الْجَزَاءُ عَلَى كُلِّ قَاتِلٍ فِي الْحَرَمِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ لِحَلِّهِ، وَهُوَ ثَابِتٌ <sup>(١)</sup> بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ قَاتِلٍ.

وَلَوْ قُتِلَ مُحَرَّمٌ صَيْدًا حَرَمِيًّا، لَزِمَهُ جَزَاءٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْمُقْتُولَ وَاحِدٌ، فَكَانَ جَزَاؤُهُ وَاحِدًا، كَمَا لَوْ قُتِلَ حَلَالٌ.

**فصل:** وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا فِي الْحِلِّ، فَأَذْبَحَهُ الْحَرَمَ، لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ وَإِزْسَالُهُ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ، ضَمِنَتْهُ، وَإِنْ ذَبَحَهُ، صَارَ مَيْتَةً؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ سَبَبٌ لِلتَّحْرِيمِ الصَّيْدِ، فَحَرَمَ اسْتِدْأَمَةً إِمْسَاكِهِ، كَالْإِحْرَامِ. وَإِنْ أَمْسَكَهُ فِي الْحَرَمِ، فَأَخْرَجَهُ إِلَى الْحِلِّ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ، كَالْحَرَمِ إِذَا أَمْسَكَ الصَّيْدَ حَتَّى حَلَّ.

وَإِنْ رَمَى مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ، فَقَتَلَهُ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْحَرَمِ أَضْلُهُ فِي الْحِلِّ، ضَمِنَتْهُ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ حَرَمِيٌّ مَغْضُومٌ بِمَحَلِّهِ. وَإِنْ رَمَى مِنَ الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الْحِلِّ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ،

---

= كما أخرجه البخارى، فى: باب ما يقتل المحرم من الدواب، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفى: باب خمس من الدواب فواسق...، من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ١٧/٣، ١٧/٤، ١٥٧. والترمذى، فى: باب ما يقتل المحرم من الدواب، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/٦٢. والنسائى، فى: باب ما يقتل فى الحرم من الدواب، وباب قتل الحية فى الحرم، وباب قتل العقرب، وباب قتل الفأرة فى الحرم، وباب قتل الحدة فى الحرم، وباب قتل الغراب فى الحرم، من كتاب المناسك. المجتبى ١٦٣/٥، ١٦٥، ١٦٦. وابن ماجه، فى: باب ما يقتل المحرم، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٣/٢. والدارمى، فى: باب ما يقتل المحرم فى إحرامه، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٣٦/٢، ٣٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٣/٦، ٨٧، ٩٧، ١٢٢، ١٦٤، ٢٠٣، ٢٣١، ٢٥٩، ٢٦١. كلهم من حديث عائشة، رضى الله عنها.

(١ - ١) فى ف: «بالسنة على».

أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُصْنٍ فِي الْحِلِّ أَضْلَهُ فِي الْحَرَمِ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَيْدُ حِلٍّ، قَاتِلُهُ حَلَالٌ، فَلَمْ يَضْمَنْ، كَمَا لَوْ كَانَ قَاتِلُهُ فِي الْحِلِّ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُتَفَرَّ صَيْدُهَا». يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى تَحْرِيمِهِ فِي الْمَشْأَلَةِ<sup>(١)</sup> الْأُولَى، وَبِمَفْهُومِهِ عَلَى جِلِّهِ فِي الثَّانِيَةِ. وَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِمَا جَمِيعًا رِوَايَتَانِ.

فَإِنْ كَانَا جَمِيعًا فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ السَّهْمُ أَوْ الْكَلْبُ الْحَرَمَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَتَلَ صَيْدًا فِي الْحِلِّ، لَمْ يَضْمَنْ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ الصَّائِدَ وَالصَّيْدَ جَمِيعًا فِي الْحِلِّ. وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ السَّهْمُ الْحَرَمَ، فَقَتَلَ فِيهِ صَيْدًا، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ وَاحِدٌ فِي الضَّمَانِ.

وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ فَقَتَلَهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ<sup>(٢)</sup> غَيْرِهِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَا يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ لِلْكَلْبِ اخْتِيَارًا، وَقَدْ دَخَلَ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَضْمَنْ جُنَايَتَهُ، بِخِلَافِ السَّهْمِ. وَالثَّانِيَةُ، إِنْ كَانَ الصَّيْدُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ، ضَمِنَهُ؛ لِتَقْرِيطِهِ بِتَغْرِضِهِ لِلَاِضْطِْيَادِ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِغَدَمِ تَقْرِيطِهِ، وَلَا يُؤْكَلُ؛ لِأَنَّهُ صَيْدُ حَرَمِيٍّ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَيْهِ الضَّمَانُ بِكُلِّ حَالٍ.

وَإِنْ جَرَّخَهُ فِي الْحِلِّ، فَدَخَلَ الْحَرَمَ، فَمَاتَ فِيهِ، لَمْ يَضْمَنْهُ، وَحَلَّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ فِي الْحِلِّ. وَإِنْ وَقَفَ صَيْدٌ فِي الْحَرَمِ وَالْحِلِّ، فَقَتَلَهُ، ضَمِنَهُ، تَغْلِيظًا لِلتَّحْرِيمِ.

(١) فِي م: «الصُّورَةُ».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «قَتَلَ».

وإن أمسك طائرًا في الحِلِّ، فهلك فراخه في الحَرَمِ، ضَمِنَ الفِراخُ وحدها؛ لأنَّه أئْتَفَها في الحَرَمِ. وإن أمسك الطائرُ في الحَرَمِ، فهلك الفِراخُ في الحِلِّ، ضَمِنَ الطائرُ<sup>(١)</sup>. وحُكِمَ الفِراخُ<sup>(٢)</sup> حُكْمَ ما لو رَمَى من الحَرَمِ صَيْدًا في الحِلِّ؛ لأنَّ صَيْدَ الحِلِّ هَلَكَ بسببِ كان منه في الحَرَمِ.

وإن نَفَرَ صَيْدًا حَرَمِيًّا، فهلك في نُفُورِهِ بِسَبْعِ أو غَيْرِهِ، في جِلٍّ أو حَرَمٍ، ضَمِنَتْه؛ لأنَّه هَلَكَ بِتَنْفِيرِهِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ، وإن سَكَنَ مِنْ نُفُورِهِ، ثم هَلَكَ، لم يَضْمَنْهُ؛ لأنَّ هَلَاكَه بغيرِ سَبَبِهِ. وقد رُوِيَ عن عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ دَخَلَ دَارَ التَّدْوَةِ، فَعَلَّقَ رِذَاءَهُ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ حَمَامٌ، فَخَافَ أَنْ [١١٧ط] يَبُولَ عَلَيْهِ، فَأَطَارَهُ، فَانْتَهَزَتْهُ حَيَّةٌ،<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: أَنَا أَطَرْتُهُ. فَسَأَلَ<sup>(٤)</sup> مَنْ مَعَهُ، فَحَكَّمَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ<sup>(٥)</sup> الْحَارِثِ<sup>(٦)</sup> بِشَاةٍ<sup>(٧)</sup>.

**فصل:** وَيَحْرُمُ قُلْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ، وَحَشْيِيشِهِ كُلِّهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِلَّا الْإِذْنَجَر»<sup>(٨)</sup>. وَمَا زَرَعَهُ الْإِنْسَانُ؛ لِأَنَّهُ كَالْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ. وَإِنْ غَرَسَ

(١) في م: «الفراخ».

(٢) في م: «الطائر».

(٣ - ٣) في م: «فاستشار».

(٤) سقط من: م.

(٥) نافع بن عبد الحارث بن خالد الخزاعي، أسلم يوم الفتح، وأمره عمر على مكة. الإصابة ٦/

٤٠٨. تهذيب التهذيب ١٠/٤٠٦.

(٦) أخرجه الإمام الشافعي، انظر: ترتيب مسند الشافعي ١/٣٢٣. والبيهقي، في: السنن

الكبرى ٥/٢٠٥.

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦١.

شَجَرَةً ، فقال أبو الخطاب : له قَلْعُهَا ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهُ الْآدَمِيُّونَ ، فَأَشْبَهَ الزَّرْعَ .  
وإن أَخَذَهُ مِنَ الْحَرَمِ ، فغَرَسَهُ ، لم يُسَخَّرْ قَلْعُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَرَمِيٌّ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ  
الْحَرَقِيِّ تَحْرِيمَ قَطْعِ <sup>(١)</sup> الشَّجَرِ كُلِّهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُغْضَدُ  
شَجَرُهَا » <sup>(٢)</sup> .

وذكر القاضي ، وأبو الخطاب ، أَنَّهُ يُبَاحُ قَطْعُ الشُّوكِ وَالْعَوْسَجِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ  
بِمَنْزِلَةِ السَّبَاعِ مِنَ الْحَيَوَانِ . وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُغْضَدُ شَوْكُهَا ،  
وَأَتْبَاعُهُ أَوْلَى .

ولا بَأْسُ بِقَطْعِ مَا يَيْسُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ ، وَأَخِذْ مَا تَنَازَرُ أَوْ يَيْسُ مِنَ  
الْوَرَقِ <sup>(٤)</sup> ، وَتَكَسَّرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالْعِيدَانِ ، بغيرِ فِعْلِ الْآدَمِيِّ ؛ لِذَلِكَ . وما  
قَطَعَهُ آدَمِيٌّ ، لم يُسَخَّرْ لَهُ وَلَا لغيرِهِ الْإِثْقَاعُ بِهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ  
قَطَعَهُ مُحَرَّمٌ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، فَأَشْبَهَ ذَنْبَ الصَّيْدِ .

ولا يجوزُ أَخْذُ وَرَقِ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ : « وَلَا  
يُخْبَطُ شَجَرُهَا » <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَضُرُّ بِالشَّجَرِ ، أَشْبَهَ تَنَفُّ رِيشِ الطَّيْرِ .

**فصل :** وَيَجِبُ الْجَزَاءُ فِي ذَلِكَ ، فَيَجِبُ فِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ ،

(١) فِي ف ، م : « قَلْع » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦١ .

(٣) الْعَوْسَجُ : مِنْ شَجَرِ الشُّوكِ ، لَهُ ثَمَرٌ مَدُورٌ .

(٤) فِي ف : « الزَّرْع » .

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صحيح مسلم ٢ / ١٢

٩٨٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٥٦ .

وفى الصَّغِيرَةِ شَاةٌ ؛ لما رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قال : فى الدَّوْحَةِ بَقَرَةٌ ، وفى الجزَلَةِ شَاةٌ . والدَّوْحَةُ الكبيرةُ ، والجزَلَةُ الصغيرةُ .

وإن قَطَعَ غُصْنًا ، ضَمِنَهُ بما نَقَصَ ، كأغْصَاءِ الحَيَوَانِ . فإن خَلَفَ مكانه ، فهل يَشْقُطُ الضَّمانُ ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ أحَدُهما ، لا يَضْمَنُهُ ، كَشَعْرِ الآدَمِيِّ <sup>(١)</sup> وَسِنِّهِ . والثانى ، يَضْمَنُهُ ؛ لأنَّهُ أثْلَفَهُ .

وإن قَلَعَ شَجَرَةً ، لَزِمَهُ رَدُّها إلى مَوْضِعِها ، كَمَنْ صادَ صَيْدًا ، لَزِمَهُ إِرْسَالُهُ . فإن أعادها فَيَسِسَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لأنَّهُ أثْلَفَهَا . وإن نَبَتَتْ كما كانت ، لم يَضْمَنُها ، كالصَّيْدِ إذا أُرْسِلَهُ . وإن نَقَصَتْ ، ضَمِنَ نَقْصَها ، كالصَّيْدِ سِوَاءِ .

**فصل :** وَيَحْرُمُ قَطْعُ حَشِيشِ الحَرَمِ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُحْتَلَى خَلَاها » . وَيَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ، كما يَضْمَنُ صِغارَ الصَّيْدِ بِقِيَمَتِهِ . وإن اسْتَخْلَفَ ، فهل يَشْقُطُ الضَّمانُ ؟ على وَجْهَيْنِ .

وفى إِبَاحَةِ رَعْيِهِ وَجْهَانِ ؛ أحَدُهما ، يُباحُ ؛ لأنَّ الحَاجَةَ تَدْعُو إليه ، فَأَشْبَهَ قَطْعَ الإِدْخِرِ . والثانى ، يَحْرُمُ ؛ لأنَّهُ تَسَبُّبٌ إلى إِتْلَافِهِ ، فهو كإِرْسَالِ الكَلْبِ على الصَّيْدِ . وتُباحُ الكَمَأَةُ <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّهُ لا أَصْلَ لها ، فَأَشْبَهَتْ الثَّمَرَةَ .

**فصل :** يُكْرَهُ إِخْرَاجُ ثَرابِ الحَرَمِ وَحِصاهُ ؛ لما رُوِيَ عن ابنِ عُمرَ وابْنِ

(١ - ١) سقط من : الأصل ، م .

(٢) الكمأة : فُطْرُ أرضية تنتفخ فتجنى وتؤكل مطبوخة .

عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا كَرِهَاهُ . وَلَا يُكْرَهُ إِخْرَاجُ مَاءِ زَمْزَمَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْلِفُ ، وَيُعَدُّ لِلْإِثْلَافِ ، فَأَشْبَهَ الشَّمْرَةَ .

**فصل :** وَيَحْرُمُ صَيْدُ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَجَرُهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أُحْرِمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا ، مِثْلَ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ » . وَفِي لَفْظٍ : « لَا يَقْطَعُ شَجَرُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَلَا جَزَاءُ فِي صَيْدِهَا وَشَجَرِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَجُوزُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، فَأَشْبَهَ صَيْدَ وَجٍّ <sup>(٢)</sup> ، وَلِأَنَّ الْإِجَابَ مِنَ الشَّارِعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ . وَعَنْهُ ، فِيهِ الْجَزَاءُ ؛ وَهُوَ سَلَبُ الْقَاتِلِ لِأَخِيذِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا ، أَوْ يَحْطِطُهُ ، فَسَلَبَهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبِيدِ ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي الْغَزْوِ ، وَبَابِ مِنْ غَزَا بِصَيِّ لِلْخِدْمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ، وَفِي : بَابِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَفِي : بَابِ أَحَدٍ يَحْبِنَا .... مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحُضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ... مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤/٤٢ ، ٤٣ ، ١٧٧ ، ٥/١٣٢ ، ٩/١٢٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٩٩٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمُنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣/٢٧٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي الْمُسْنَدِ ٣/١٤٩ ، ٢٤٣ .

وَاللَّفْظُ الثَّانِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِّ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ إِثْمٍ مِنْ أَوْى مُحَدَّثًا ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣/٢٥ ، ٩/١٢٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/١٩٧ . وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ : « لَا يَخْتَلِي خِلَافًا » . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٩٩٤ .

(٢) وَج : يَأْتِي تَعْرِيفُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٩٩ .

نَفَّلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «وَأَنَّى أَنْ يَرُدَّ» عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>. وَفِي لَفْظِ [١١٨] قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ، وَقَالَ: «مَنْ وَجَدَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ»<sup>(٧)</sup> فَلْيَسْلُبْهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٨)</sup>.

وَحَدُّ حَرَمِهَا مَا يَسَّرُ لِأَبْتَيْهَا<sup>(٩)</sup>؛ بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ. قَالَ أَحْمَدُ: كَذَا فَسَّرَ «مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ». وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا يَسَّرُ لِأَبْتَيْهَا حَرَامٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup>.

**فصل: وفي فارق حَرَمِ مَكَّةَ فِي أَنَّ مَنْ أَذْخَلَ إِلَيْهَا صَيْدًا مِنْ خَارِجٍ، فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ الثَّغِيرُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١١)</sup>.** وَهُوَ طَائِرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ، فَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِمْ

(١ - ١) فِي ف: «فَلَمْ يَرِدْ».

(٢) فِي: بَابُ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩٣/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٦٨/١.

(٣) فِي النِّسْخِ: «مِنْهُ». وَالثَّبِتُ كَمَا فِي الْمَصَادِرِ.

(٤) فِي: بَابُ فِي تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٧٠/١.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٧٠/١.

(٥) اللَّابَتَانِ، مَثْنَى اللَّاتِ: أَى الْحَرَّةِ، وَهِيَ أَرْضٌ بِهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ.

(٦ - ٦) فِي النِّسْخِ: «أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ». وَالثَّبِتُ كَمَا فِي الْمَغْنَى ١٩١/٥، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٦٨/٩.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

٢٦/٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٩٩/٢، ١٠٠٠.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

٢٧٧/١٣. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ فَضْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٢/

١٠٣٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٦/٢.

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْإِنْبِسَاطِ إِلَى النَّاسِ...، وَبَابِ: الْكِنْيَةِ لِلصَّبِيِّ...، مِنْ كِتَابِ

الْأَدَبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٧/٨، ٥٥. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ تَحْنِيطِ الْمَوْلُودِ...، مِنْ =

إمساكه .

ويجوزُ أن يأخذَ من شَجَرِها ما تَدْعُو الحاجةُ إليه للمَسائِدِ والوَسائِدِ  
والرَّحْلِ ، ومن حَشِيشِها ما تَدْعُو الحاجةُ إليه للعلْفِ<sup>(١)</sup> ؛ لِما رَوَى جَابِرُ أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ لما حَرَّمَ المَدِينَةَ قالوا : يا رسولَ اللَّهِ ، إِنَّا أَصْحَابُ عَمَلٍ ،  
وأَصْحَابُ نَضِجٍ<sup>(٢)</sup> ، وإِنَّا لا نَسْتَطِيعُ أَرْضًا غَيْرَ أَرْضِنَا ، فَرَحُّصْ لَنَا . فقال :  
« الْقَائِمَتَانِ ،<sup>(٣)</sup> وَالْوِسَادَةُ<sup>(٤)</sup> ، وَالْعَارِضَةُ ، وَالْمَسْدُ<sup>(٥)</sup> ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ ، فَلَا  
يُقْعَضُ ، وَلَا يُخْبَطُ مِنْهَا شَيْءٌ » . رواه الإمام أحمد<sup>(٦)</sup> .

فَأَمَّا صَيْدُ وَجِّ وشَجَرُهُ ، وهو وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الطَّائِفِ<sup>(٧)</sup> ، فَحَلَالٌ ؛ لِأَنَّ

---

= كتاب الآداب . صحيح مسلم ١٦٩٢/٣ ، ١٦٩٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الرجل يتكنى وليس له ولد ، من كتاب الأدب .  
سنن أبي داود ٥٨٩/٢ . والترمذی ، في : باب الصلاة على البسط ، من أبواب الصلاة ، وفي :  
باب ما جاء في المزاح ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذی ١٢٨/٢ ، ١٥٦/٨ ، ١٥٧ .  
وابن ماجه ، في : باب المزاح ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٦/٢ . والإمام أحمد ،  
في : المسند ١١٥/٣ ، ١١٩ ، ١٧١ ، ١٩٠ ، ٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

(١) في الأصل : « من العلف » .

(٢) النضج : حمل الماء من نهر أو بحر لسقى الزرع .

(٣) سقط من : الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب .

(٤) في الأصل ، م : « المسند » .

والمسد : المحور الذي تدور عليه البكرة .

(٥) لم نجده في المسند ونسبه السهودي لابن زباله . ولعله في كتابه « أخبار المدينة » ، وانظر  
وفاء الوفا ١/١١١ .

(٦) في س ٢ ، ف : « اليمن » .



الأَصْلَ الحِلِّ، وقد رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ <sup>(١)</sup>، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ، وَذَكَرَهُ الحَلَّالُ فِي كِتَابِ «الْعِلَالِ» <sup>(٢)</sup>.

**فصل:** وما وَجِبَ مِنَ الْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ جِزَاءً لِلصَّيِّدِ، لَزِمَ بِإِصْالِهِ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup>. وَكَذَلِكَ ذِمُّ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ؛ لِأَنَّهُ نُشْكٌ، فَأُشْبِهَ الْهَدْيَ.

وَذِمُّ فِدْيَةِ الْأَدَى يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ الَّذِي وُجِدَ <sup>(٤)</sup> سَبَبُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِالذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ بِالْحَدِيثِيَّةِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِصْالِهِ الْحَرَمَ <sup>(٥)</sup>. وَنَحَرَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ خَلَقَ رَأْسَ الْحُسَيْنِ بِالشَّقِيَا <sup>(٦)</sup>.

وَفِي مَقْنَاهُ مَا وَجِبَ بَلْبُسٍ أَوْ طَيِّبٍ وَنَحْوِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: مَا وَجِبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ فِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، مَحَلُّهُ حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهُ، كَفِدْيَةِ الْأَدَى وَالْإِخْصَارِ. وَالثَّانِيَةُ، مَحَلُّهُ الْحَرَمُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ نَحَرَ مَحَلَّهَا

(١) هُوَ حَدِيثٌ: «إِنْ صِيدَ وَجَّ وَعُضَاهَا حَرَامٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي دُخُولِ مَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٦٨/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/١٦٥. كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ الزَّيْبِرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ، فِي تَذَكُّرَةِ الْحِفَاطِ ٧٨٥/٣، وَقَالَ: فِي عِدَّةِ مَجْلَدَاتٍ.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥.

(٤) فِي م: «وَجِبَ».

(٥) فِي م: «إِلَى الْحَرَمِ».

وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٧٧.

(٦) السَّقِيَا: الْمَسِيلُ الَّذِي يَفْرَعُ. فِي عُرْفَةِ وَمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١٠٣/٣، ١٠٤.

إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : إِنْ فَعَلَ الْمُحْطُورُ لِعُذْرِ يُبَيِّحُهُ ، فَمَحَلُّ هَذِهِ مَوْضِعُ فِعْلِهِ ، وَإِنْ فَعَلَ لغيرِ عُذْرٍ ، فَمَحَلُّهُ الْحَرَمُ .

وَأَمَّا هَذِي الْحَضِرِ ، فَمَحَلُّ نَحْرِهِ مَحَلُّ حَضْرِهِ ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُغْتَمِرًا ، فَحَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَتَحَرَّ هَذِيهِ وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحُدُيَّةِ . <sup>(٢)</sup> « رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ » . وَبَيْنَ الْحُدُيَّةِ وَالْحَرَمِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ جَازَ التَّحَلُّلُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ لِلْحَضِرِ ، فَيَجُوزُ النَّحْرُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ النَّحْرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، لَا يَجُوزُ نَحْرُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا بَلِغَ الْكُتُبَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . فَعَلَى هَذَا ، يَتَعَثُّ إِلَى الْحَرَمِ ، وَيُؤَاطَى مَنْ يَتَعَثُّ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي يَنْحَرُهُ فِيهِ ، فَيَحِلُّ حَيْثُ يَنْحَرُ .

وَأَمَّا الصَّيَامُ كُلُّهُ فَيُجْزِيهِ بِكُلِّ مَكَانٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهِ لِأَهْلِ الْمَكَانِ ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِمَكَانٍ ، كَرَمَضَانَ .

**فصل :** وما وَجِبَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجُزْ ذَبْحُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْهُ ذَبَحَ ، جَازَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ مَتْنَى مَنْحَرٍ ، وَكُلُّ

(١) سورة الحج ٣٣ .

(٢ - ٣) سقط من ف ، ولم يرد في م : « نحوه » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب الصلح مع المشركين ... ، من كتاب الصلح ، وفي : باب عمرة القضاء ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٤٣/٣ ، ١٨٠/٥ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٢٤/٢ .

(٣) في الأصل : « ليال » .

(٤) سورة المائدة ٩٥ .

فَجَاجِ مَكَّةَ مَنَحَرٍ وَطَرِيقٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup>. مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّحْرُ فِي غَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ.

وَإِذَا نَحَرَهُ فَرَّقَهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ، فَإِنْ أَطْلَقَهَا لَهُمْ يَقْتَضِيهِمْ، جَازٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ بَدَنَاتٍ خَمْسًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

وَمَسَاكِينُ الْحَرَمِ مَنْ حَلَّهٖ مِنْ أَهْلِهِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [١١٨ ط] أَطْلَقَهَا لِمَنْ حَضَرَهُ.

---

(١) في: باب الذبيح، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٣/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الصلاة بجمع، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٤٩. والدارمي، في: باب عرفة كلها موقف، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٥٧/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في النحر... من كتاب الحج. الموطأ ٣٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٢٦.

(٢) في: باب في الهدى... من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٠٩/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤/٣٥٠.

## بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ وَصِفَةِ الْعُمْرَةِ

يُشْتَحَبُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَدْخُلَهَا مِنْ أَغْلَاهَا مِنْ ثِيَابِهِ  
كُدَاءٍ، وَيَخْرُجَ مِنْ أَشْفَلِهَا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ، ثُمَّ  
يَدْخُلُ مَكَّةَ، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ. وَقَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ مَكَّةَ مِنَ الثَّيْبَةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّيْبَةِ السُّفْلَى. مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup>.

---

(٢) فِي م: «عَلَيْهِ».

والحديث الأول أخرجه البخاري، في: باب المساجد التي على طرق المدينة...، من كتاب  
الصلاة، وفي: باب الإهلال مستقبل القبلة، وباب الاغتسال عند دخول مكة، وباب من نزل  
بذي طوى...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١/١٣٢، ١٧١/٢، ١٧٧، ٢٢٢.  
ومسلم، في: باب استحباب البيت بذي طوى...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩١٩.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب دخول مكة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٣٢.  
والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٤.

والحديث الثاني أخرجه البخاري، في: باب من أين يدخل مكة، وباب من أين يخرج من  
مكة، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢/١٧٨. ومسلم، في: باب استحباب دخول مكة  
من الثنية...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩١٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب دخول مكة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٤٣٢.  
والنسائي، في: باب من أين يدخل مكة، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٥٨. وابن ماجه،  
في: باب دخول مكة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٩٨١. والدارمي، في: باب في  
أى طريق يدخل مكة، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٧١. والإمام أحمد، في: المسند  
٢/٢١، ٥٩، ١٤٢، ١٥٧.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ اِزْتِفَاعَ الضُّحَى ، فَأَتَانَحَ رَاحِلَتَهُ عِنْدَ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ . زَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَقَالَ : « اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا ، وَتَعْظِيمًا ، وَمَهَابَةً ، وَبُورًا ، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَكَرَّمَهُ ، مِنْ حَاجَّةٍ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَبُورًا » . زَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ حِينَ يُنْظَرُ إِلَى الْبَيْتِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، حَيْثَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ <sup>(٣)</sup> . ذَكَرَ الْأَثَرُ هَذَا الدُّعَاءَ وَزَادَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَكَمَا يُبْغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ ، وَرَأَيْتِي <sup>(٤)</sup> لَذَلِكَ أَهْلًا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حَجِّ بَيْتِكَ الْحَرَامِ ، وَقَدْ جِئْتُكَ لَذَلِكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، وَاعْفُ عَنِّي ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ .

(١) لم نجد هذا من حديث جابر في مسلم وغيره ، أما دخوله ﷺ من باب بني شيبه فتجده في السنن الكبرى للبيهقي ٧٢/٥ . وانظر التلخيص الحبير ٢٤٣/٢ .

(٢) ترتيب مسند الشافعي ٣٣٩/١ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب القول عند رؤية البيت ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥/٧٣ . وانظر التلخيص الحبير ٢/٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٣) أخرجه الإمام الشافعي ، انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/٣٣٨ . وانظر : التلخيص الحبير ٢/٢٤٢ .

(٤) (٤ - ٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « وأراني » .

وما زاد من الدعاء فحسن .

**فصل :** ويتدأ بالطواف ؛ لما رَوَتْ عائشةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الطَّوْفَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، فَاسْتَحْبَبَتِ الْبِدَايَةَ بِهِ ، كَالرُّكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ . وَيُنَوِّى الْمَتَمِّعُ بِهِ طَوَافَ الْعُمْرَةِ ، وَيُنَوِّى الْمَفْرُودَ وَالْقَارِنَ الطَّوْفَ لِلْقُدُومِ .

وَيُسَنُّ الْاضْطِبَاطُ فِيهِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ وَسَطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَتَوَكَّه مَكْشُوفًا ، وَيُرَوِّدُ طَرَفَيْهِ <sup>(٢)</sup> عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْحِجْرَانَةِ <sup>(٣)</sup> ، فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ، وَجَعَلُوا أَرْذِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ ، ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْيُسْرَى . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> .

وَيَطُوفُ سَبْعًا ، يَتَدَيُّ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ : حَتَّى أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا <sup>(٥)</sup> . وَمَعْنَى

---

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من طاف بالبيت ، وباب الطواف على وضوء ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٨٦/٢ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٣ . ومسلم ، فى : باب بيان أن المحرم بعمره لا يتحلل بالطواف ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٧/٢ .  
(٢) فى الأصل : « طرفه » .

(٣) موضع بين مكة والطائف على سبعة أميال من مكة .

(٤) فى : باب الاضطباع فى الطواف ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٣٥/١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الرمل حول البيت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٥/١ ، ٣٠٦ ، ٣٧١ .

(٥) هذا من حديث جابر الطويل ، وتقدم تخريجه فى صفحة ٣٢١ .

استِلاَمِهِ : مَسَّحُهُ بِيَدِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ تَقْيِيلُهُ ؛ لِمَا رَوَى أَسْلَمٌ ، <sup>(١)</sup> قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَبَلَ الْحَجَرَ ، وَقَالَ : إِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ تَقْيِيلُهُ ، اسْتَلَمَهُ وَقَبَلَ يَدَهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَهُ وَقَبَلَ يَدَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ قَبْلَهُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ <sup>(٤)</sup> مَعَهُ <sup>(٥)</sup> ، وَيُقَبِّلُ الْمِخْجَنَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٦)</sup> . فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ

---

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «أَنْ» .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٦/٢ .  
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٢٥/٢ ، ٩٢٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/٤٣٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ١٨٠/٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ٩٨١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١/١ ، ٣٩ ، ٥٤ .

(٣) فِي : بَابِ اسْتِحَابِ اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ فِي الطَّوَافِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٢٤/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٨/٢ . كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ .  
(٤) الْمِخْجَنُ : عَصَا مَحْنِيَةِ الرَّأْسِ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) لَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ذِكْرُ تَقْيِيلِ الْمِخْجَنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الطَّفِيلِ ، وَحَدِيثِ أَبِي الطَّفِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، فِي : بَابِ جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ = ٩٢٧/٢ .

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى<sup>(١)</sup> الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَبَّرَ<sup>(٢)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَهُ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ [١١٩] بْنُ السَّائِبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عِنْدَ اسْتِئْذَانِهِ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، إِيْمَانًا بِكَ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

وَيُحَاضَى الْحَجَرَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ؛ لِيَسْتَوَعَِبَ جَمِيعَ الْبَيْتِ بِالطَّوْافِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ يَأْخُذُ فِي الطَّوْافِ عَلَى<sup>(٥)</sup> يَمِينِ نَفْسِهِ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى<sup>(٥)</sup> يَسَارِهِ، وَيَطُوفُ سَبْعًا؛ يَزُمُّلُ فِي<sup>(٦)</sup> الثَّلَاثِ الْأُولَى<sup>(٦)</sup> مِنْهَا؛ وَهُوَ إِسْرَاعُ الْمَشْيِ مَعَ

---

= كما أخرجه أبو داود، في: باب الطواف الواجب، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٣٤. وابن ماجه، في: باب من استلم الركن بمحجنه، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٣.

وانظر لحديث ابن عباس، صحيح البخارى ١٨٥/٢. صحيح مسلم ٩٢٦/٢. سنن أبي داود ١/ ٤٣٤. المجتبى ٣٦/٢، ١٨٥/٥، ١٨٦. سنن ابن ماجه ٩٨٣/٢. المسند ٢١٤/١، ٢٣٧، ٣٠٤.

(١) في الأصل: «رأى».

(٢) أخرجه البخارى، في: باب من أشار إلى الركن...، وباب التكبير عند الركن، وباب المريض يطوف راكباً، من كتاب الحج، وفي: باب الإشارة في الطلاق...، من كتاب الطلاق. صحيح البخارى ١٨٦/٢، ١٩٠، ٦٦/٧. والترمذى، في: باب ما جاء في الطواف راكباً، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤١/٤. والنسائى، في: باب استلام الركن بمحجن، من كتاب المناسك. المجتبى ١٨٥/٥، ١٨٦. والدارمى، في: باب الطواف على الراحلة، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٤٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦٤/١.

(٣) انظر التلخيص الحبير ٢٤٧/٢.

(٤) سقط من: م.

(٥) في الأصل: «عن».

(٦) ٦ - ٦) في م: «الثلاثة الأول».



مُقَارَبَةٍ<sup>(١)</sup> الخطأ، وَلَا يَتَبُّ وَتَبَا، وَيَمْشِي أَرْبَعًا؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ حَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا. <sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَا يَزُولُ فِي غَيْرِ هَذَا الطَّوْفِ؛ لَذَلِكَ.

فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الثَّلَاثِ، لَمْ يَقْضِهِ فِي الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا، فَلَمْ يَقْضِهِ فِي غَيْرِهِ، كَالْجَهْرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ، لَا يَقْضَى فِي الْأُخْرَيْنِ.

وَلَوْ فَاتَهُ الرَّمْلُ وَالْاضْطِباعُ فِي هَذَا الطَّوْفِ، لَمْ يَقْضِهِ فِيمَا بَعْدَهُ، كَمَنْ فَاتَهُ الْجَهْرُ فِي الصُّبْحِ، لَمْ يَقْضِهِ فِي الظُّهْرِ.

وَيَكُونُ الْحِجْزُ<sup>(٤)</sup> دَاخِلًا فِي طَوَافِهِ؛ لِأَنَّ الْحِجْزَ مِنَ الْبَيْتِ. وَلَا يُطَوَّفُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَقَارِبَ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٢١.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَبَابِ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ...، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/ ١٨٥، ١٨٧، ١٩٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوْافِ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/ ٩٢٠، ٩٢١.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ. الْمَجْتَمِعُ ٥/ ١٨٣. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الرَّمْلِ حَوْلَ الْبَيْتِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/ ٩٨٣. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ مَنْ رَمَلَ ثَلَاثًا...، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/ ٤٢، ٤٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/ ٣٠.

(٤) الْحَجَرُ: الْحَطِيمُ الْمَدَارُ بِالْكُمَةِ، شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى، مِنْ جَانِبِ الشَّمَالِ.

على جدار الحجر، وَلَا شَاذَرَوَانٍ<sup>(١)</sup> الكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ، فَيَجِبُ أَنْ يَطُوفَ بِهِ.

وَلَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْعِرَاقِيَّ وَلَا الشَّامِيَّ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ<sup>(٢)</sup>. وَمَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَهُمَا مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا، فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ. زَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ<sup>(٤)</sup>: «مَا أَرَى النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَلِمِ<sup>(٥)</sup> الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ، إِلَّا لِأَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَسْمَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>. وَلَا

(١) الشاذروران، بفتح الذال: من جدار البيت الحرام وهو الذي ترك من عرض الأساس خارجا.

(٢) أخرجه مسلم في: باب استحباب استلام الركنين ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٢٤. وأبو داود، في: باب استلام الأركان، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٣٣، ٤٣٤. والنسائي، في: باب استلام الركنين ...، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١١٥.

(٣) في: الباب السابق، نفس الموضع.

كما أخرجه البخاري، في: باب الرمل في الحج والعمرة، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢/ ١٨٥. والنسائي، في: باب ترك استلام الركنين الآخرين، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٨٥. والدارمي، في: باب في استلام الحجر، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/ ٤٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣، ٣٣، ٤٠، ٥٧، ٥٩.

(٤) بعده في الأصل: «الترمذي».

(٥ - ٥) في م: «استلم».

(٦) أخرجه البخاري، في: باب فضل مكة وبنائها، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢/ ١٧٩. ومسلم، في: باب نقض الكعبة وبنائها، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٦٩. كما أخرجه النسائي، في: باب بناء الكعبة، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٦٩. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ١٧٧.

طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك .

وكلما حاذى الحجر كَبُرَ . ويقولُ بينَ الرُّكنَيْنِ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي  
الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> . لما روى  
عبدُ اللَّهِ بنُ السائبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ ذلك ما <sup>(٢)</sup> بينَ رُكْنِ  
بَيْتِ جُمَحٍ والرُّكْنِ الْأَسْوَدِ . رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> . ويقولُ في بَقِيَّةِ الطَّوْفِ :  
اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حُجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا <sup>(٤)</sup> ، رَبِّ اغْفِرْ  
وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،  
وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْنُوبَ مِنَ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ .

فإن كان يُمَكِّنُهُ الرَّمْلَ بَعِيدًا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ قَرِيبًا ، فَالْبَعِيدُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي  
بِالسَّنَةِ الْمُهَمَّةِ .

وَلَا تَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الطَّوْفِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ ، وَالصَّلَاةُ مَحَلُّ الْقُرْآنِ .  
وَيَجُوزُ الشُّرْبُ فِي الطَّوْفِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ <sup>(٥)</sup> فِي الطَّوْفِ .

---

(١) سورة البقرة ٢٠١ .

(٢) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : « فيما » . وهو لفظ الإمام أحمد .

(٣) في : باب الدعاء في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٧ / ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤١١ / ٣ .

(٤) بعده في ف : « وأنت أرحم الراحمين » .

(٥) في الأصل : « كان يشرب » .

رواه ابنُ المُنْذِرِ<sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعَ الْحَدِيثَ كُلَّهُ ، إِلَّا ذِكْرَ اللَّهِ ، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، أَوْ دُعَاءَ ، أَوْ أَمْرًا بِمَقْرُوفٍ ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَكُمْ فِيهِ الْكَلَامَ ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ » . رواه الثَّوْمِيُّ<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الطَّوْفِ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ، يَقْرَأُ فِيهِمَا ب : ﴿ قُلْ يَكَايْهَا الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، قَرَأَ فِيهِمَا : ﴿ قُلْ يَكَايْهَا الْكَافِرُونَ ﴾ . وَ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾<sup>(٤)</sup> . رواه مسلم<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ صَلَّاهُمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، أَوْ قَرَأَ غَيْرَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ .

**فصل :** وَيُسْتَرْطُ لَصِحَّةِ الطَّوْفِ تِسْعَةُ أَشْيَاءَ ؛ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالتَّجَنُّسِ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهَا [ ١١٩ ط ] عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ

---

(١) وأخرجه ابن خزيمة ، في : صحيحه ٢٢٧/٤ . والحاكم ، في : المستدرک ٤٦٠/١ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ١٤٥/٩ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨٦/٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٠٣/١ .

(٣) سورة الكافرون ١ .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١ من حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب ما يستر من العورة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لا يطوف بالبيت عريان ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب كيف ينبذ إلى أهل العهد ، من كتاب الجزية ، =

بالبَيْت<sup>(١)</sup>، فَاشْتَرِطَ فِيهَا ذَلِكَ، كَالصَّلَاةِ. وَعَنْهُ فِي مَنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ نَاسِيَةً لَطَهَارَتِهِ حَتَّى رَجَعَ: فَحُجَّه مَاضٍ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَشْقُطُ بِالنَّسْيَانِ. وَعَنْهُ فِي مَنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ: أَعَادَ مَا كَانَ بِمَكَّةَ، فَإِذَا رَجَعَ، حَجَّرَهُ بِدَمٍ. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا، إِنَّمَا هِيَ وَاجِبٌ، يُجْبِزُهُ الدَّمُ. وَكَذَلِكَ يُخْرِجُ فِي طَهَارَةِ النَّجَسِ وَالسَّتَارَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يُشْتَرِطُ فِيهَا الْاِسْتِيقْبَالُ، فَلَمْ يُشْتَرِطْ فِيهَا ذَلِكَ، كَالْوُقُوفِ وَالسَّغْيِ. الرَّابِعُ، النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مَخْصُصَةٌ، فَأُشْبِهَتْ الصَّلَاةَ. الْخَامِسُ، الطَّوَافُ بِجَمِيعِ الْبَيْتِ، فَإِنْ سَلَكَ الْحَجَرَ، أَوْ طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ، أَوْ عَلَى<sup>(٢)</sup> شَاذِرِوَانِ الْكُفَّةِ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup>. وَهَذَا يَقْتَضِي الطَّوَافَ بِجَمِيعِهِ، وَالْحِجْرُ مِنْهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْحِجْرُ مِنَ الْبَيْتِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. السَّادِسُ، الطَّوَافُ

---

= وفى: باب حج أبى بكر بالناس فى سنة تسع، من كتاب المغازى، وفى: باب قوله: ﴿فسبحوا فى الأرض﴾، وباب قوله: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر﴾، وباب قوله: ﴿إلا الذين عاهدتم من المشركين﴾ فى تفسير سورة براءة، من كتاب التفسير. صحيح البخارى ١/١٠٣، ٢/١٨٨، ٤/١٢٤، ٥/٢١٢، ٦/٨٠، ٨١. ومسلم، فى: باب لا يحج البيت مشرك... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٨٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب يوم الحج الأكبر، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤٥١. والنسائى، فى: باب قوله عز وجل: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/١٨٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/١.

(١) فى م: «بالبدن».

(٢) زيادة من: م.

(٣) سورة الحج ٢٩.

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب فضل مكة وبنائها... من كتاب الحج. صحيح البخارى =

سَبْعًا، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا وَإِنْ قَلَّ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ سَبْعًا، فَيَكُونُ تَفْسِيرًا لِمَجْمَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. فَيَكُونُ ذَلِكَ هُوَ الطَّوَافُ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تُحَذُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>. السَّابِعُ، أَنْ يَحَاضِيَ الْحَجَرَ فِي اتِّدَاءِ طَوَافِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، لَمْ يُقْتَدَ بِذَلِكَ الشُّوْطِ، وَاعْتَدَّ لَهُ بِمَا بَعْدَهُ، وَيَأْتِي بِشَوَاطِئِ مَكَانِهِ. وَيُخْتَمَلُ أَنْ لَا يَجِبُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ مُحَاضَاةُ جَمِيعِ الْحَجَرِ، لَمْ تَجِبِ الْمُحَاضَاةُ بِجَمِيعِ الْبَدَنِ. الثَّامِنُ، التَّرْتِيبُ؛ وَهُوَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى يَمِينِهِ، فَإِنْ نَكَسَهُ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي السَّادِسِ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ<sup>(٢)</sup>، فَكَانَ التَّرْتِيبُ فِيهَا شَرْطًا، كَالصَّلَاةِ. التَّاسِعُ، الْمُوَالَاةُ شَرْطٌ لِدَلَالَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، أَوْ حَضَرَتْ جَنَازَةٌ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي، ثُمَّ يَنْتَبِهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

---

= ١٨٠/٢. ومسلم، في: باب جدر الكعبة وبابها، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٧٣/٢.  
كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الطواف بالحجر، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١/٢  
٩٨٥. والدارمي، في: باب الحجر من البيت، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٥٤/٢.  
وانظر: سنن أبي داود ٤٦٧/١. عارضة الأحوذى ١٠٥/٤. المجتبى ١٧٣/٥. المسند ٦/٩٢، ٩٣.

(١) أخرجه مسلم، في: باب استحباب رمي جمرة العقبة ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٤٣/٢. وأبو داود، في: باب في رمي الجمار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٥٦/١.  
والنسائي، في: باب الركوب إلى الجمار ...، من كتاب المناسك. المجتبى ٢١٩/٥. وابن ماجه، في: باب الوقوف بجمع، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٠١، ٣١٨، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٨.  
(٢) في م: «بالبدن».

رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وعنه : إذا أُعْثِيَ في الطوافِ ، فلا بأس أن يَشْتَرِيحَ . وقال : إذا كان له عُذْرٌ ، بَنَى ، وإن قَطَعَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، أو لحاجةٍ ، اسْتَقْبَلَ الطَّوْفَ . وعنه في مَنْ سَبَقَهُ الْحَدُثُ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، يَسْتَأْنِفُ ، قِيَامًا على الصَّلَاةِ . والثانية ، يَتَوَضَّأُ ، وَيَتَبَيَّنِي إذا لم يَطْلُ الْفَضْلُ . فَيَخْرُجُ في المِوَالَاةِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، هِيَ شَرْطٌ كَالْثَّرْتِيبِ . والثانية ، ليست شَرْطًا حَالُ الْعُذْرِ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ عُثِيَ عَلَيْهِ ، فَحُمِلَ ، فَلَمَّا أَفَاقَ أَتَمَّهُ .

فصل : وَسُنَّتُهُ ، اسْتِیْلَامُ الرُّكْنِ ، وَتَقْبِيلُهُ ، أو ما قام مقامه من الإشارةِ ، والدُّعَاءُ ، والذِّكْرُ في مَوَاضِعِهِ ، والاضْطِبَاعُ ، والرَّمْلُ ، والمَشْيُ في مَوَاضِعِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هَيْئَةٌ في الطَّوْفِ ، فلم تَحِبَّ ، كَالْجَهْرِ وَالْإِخْفَاتِ في الصَّلَاةِ .

وَرَكْعَتَا الطَّوْفِ ليست واجِبَتَ ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عن الْفَرَائِضِ ، ذَكَرَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ ، فقال : هل عَلَيَّ غَيْرُهَا ؟ قال : « لا ، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . ولأنَّهَا صَلَاةٌ لم تُشْرَعْ لَهَا جَمَاعَةٌ ، فلم تَحِبَّ ، كَسَائِرِ النِّوَافِلِ ، وَلِكِنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ . وإن صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ ، أَجْزَأَتْهُ عَنْهُمَا .

وإن جَمَعَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ<sup>(٣)</sup> ، وصَلَّى لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ ، جازَ ؛ لِأَنَّ

(١) تقدم تخريجه في ٤٠٥/١ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٩٧/١ .

(٣) أى الطواف سبعا سبعا .

عائشة والمِسْوَرُ بِنَ مَحْرَمَةٍ<sup>(١)</sup> فعلا ذلك . ولا تَحِبُّ المِوالاةَ بينهما ؛ لِما ذَكَّرنا .

وَأَن يَطُوفَ مَاشِيًا ، فَإِن طَافَ رَاكِبًا ، أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى بَعِيرِهِ<sup>(٢)</sup> . وَأَمَرَ أُمُّ سَلَمَةَ فَطَافَتْ رَاكِبَةً مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ<sup>(٣)</sup> . وَيَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَهُ إِنْسَانٌ فَيَطُوفَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الرَّايِبِ .

وَأَن طَافَ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا لغيرِ عُذْرٍ ، ففیه رِوایتان ؛ إِحْداهما ، يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْفِ مُطْلَقًا ، [ ١٢٠ ] وهذا قد طَافَ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ رَاكِبًا وَهُوَ صَحِيحٌ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يَجْزُ فِعْلُهَا رَاكِبًا لغيرِ عُذْرٍ ، كَالصَّلَاةِ ، فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : إِنَّ النَّاسَ كَثُرُوا عَلَيْهِ ، يَقُولُونَ : هَذَا مُحَمَّدٌ ، هَذَا مُحَمَّدٌ . حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ

(١) المسور بن مخرمة بن نوفل الزهري ، صحابي جليل ولد بمكة بعد الهجرة بستين ، فُقدِمَ به المدينة في عقب ذي الحجة سنة ثمان ، ومات سنة أربع وستين . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٥١ .  
(٢) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس في صفحة ٤٠٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب إدخال البعير في المسجد لليلة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب طواف النساء مع الرجال ، وفي : باب المريض يطوف راكبا ، من كتاب الحج ، وفي : باب سورة الطور ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١ / ١٢٥ ، ٢ / ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٦ / ١٧٥ .  
ومسلم ، في : باب جواز الطواف على بعير ... من كتاب الحج ٢ / ٩٢٧ . وأبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ . والنسائي ، في : باب كيف طواف المريض ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٧٦ ، ١٧٧ . وابن ماجه ، في : باب المريض يطوف راكبا ، من كتاب المناسك ٢ / ٩٨٧ . والإمام مالك ، في : باب جامع الطواف ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٩٠ .



الناس بين يديه ، فلما كثروا عليه ركب . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

**فصل : والمرأة كالرجل ، إلا أنها إذا قدمت مكة نهاراً ، استحب لها تأخير الطواف إلى الليل ؛ لأنه أستر لها ، إلا أن تخاف الحيض ، فتبادر الطواف ؛ لئلا يفوتها التمتع . ولا<sup>(٢)</sup> يستحب لها مزاحمة الرجال لاستلام الحجر ، بل تيسر يديها إليه . قال عطاء : كانت عائشة تطوف حجرة<sup>(٣)</sup> من الرجال ، لا تخالطهم ، فقالت امرأة : انطلقى نسيتم يا أم المؤمنين . قالت : انطلقى عنك<sup>(٤)</sup> . وأبت<sup>(٥)</sup> .**

وليس في حقها رمل ، ولا اضطباع ؛ لأنه يستحب لها التستر ، ولأن الرمل شرع في الأصل لإظهار الجلد<sup>(٦)</sup> والقوة ، ولا يقصد ذلك من المرأة . ولذلك<sup>(٧)</sup> لا يسر الرمل في حق المكئي ومن جرى مجراه<sup>(٨)</sup> . وقال ابن عباس ، وابن عمر : ليس على أهل مكة رمل . وكان ابن عمر إذا أحرم من

---

(١) فى : باب استحباب الرمل فى الطواف .... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٢١ ، ٩٢٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٩٧ ، ٣٦٩ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أى محجوزاً بينها وبين الرجال بثوب . وفى رواية للبخارى : حجرة . بفتح الحاء وضمها ،

أى معتزلة . انظر فتح البارى ٣ / ٤٨١ .

(٤) أى عن جهة نفسك ولأجلك .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب طواف النساء مع الرجال ، من كتاب الحج . صحيح البخارى

١٨٧ / ٢ .

(٦) فى م : «الجد» .

(٧) فى س ١ ، ف : «كذلك» .

(٨) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ف ، ب : «مجراهم» .

مَكَّةَ لَمْ يَزُمْلَ .

**فصل :** وإذا فَرَّغَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ ، سَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ ، ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الصُّفَا مِنْ بَابِهِ ، فَيَرْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ فَيَسْتَقْبِلُهُ وَيَدْعُو ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ : ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّوْحَنِ فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا ، فَلَمَّا ذَا مِنَ الصُّفَا ، قَرَأَ : ﴿ إِنَّا الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . « نَبْدًا » بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ . فَبَدَأَ بِالصُّفَا ، فَرَقَى عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَهُ ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَثَّرَهُ ، وَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » . ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ، وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : وَيَدْعُو بِدُعَاءِ ابْنِ عَمَرَ . وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا ، وَزَادَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، اللَّهُمَّ اغْصِنِي بِدِينِكَ وَطَوَاعِيكَ وَطَوَاعِيَةِ رَسُولِكَ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي حُدُودَكَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يُحِبُّكَ ، وَيُحِبُّ مَلَائِكَتَكَ ، وَأَنْبِيَاءَكَ ، وَرُسُلَكَ ، وَعِبَادَكَ الصَّالِحِينَ ، اللَّهُمَّ حَبِّبْنِي إِلَيْكَ ، وَإِلَى مَلَائِكَتِكَ ، وَإِلَى رُسُلِكَ ، وَإِلَى عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ، اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي الْيُسْرَى ، وَجَنِّبْنِي الْعُسْرَى ، وَاغْفِرْ لِي فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ، وَاجْعَلْنِي مِنْ أَيْمَةِ الْمُتَّقِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنْ

(١) سورة البقرة ١٥٨ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « ابدعوا » .

(٣) (٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : س ١ .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمَ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٢١ .

وَرَزَقَ جَنَّةَ النَّعِيمِ ، وَأَغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ، اللَّهُمَّ <sup>(١)</sup> قُلْتُ : ﴿ اَدْعُوَنِي ﴾  
 اَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴿ <sup>(٢)</sup> . وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ، اللَّهُمَّ إِذْ هَدَيْتَنِي لِلإِسْلَامِ ،  
 فَلَا تَنْزِعْنِي مِنْهُ ، وَلَا تَنْزِعْهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَقَّأَنِي وَأَنَا عَلَى الإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا  
 تُقَدِّمْنِي لِعَذَابٍ ، وَلَا تُؤَخِّرْنِي لَشَوْءٍ الْفِتَنِ . رواه سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ <sup>(٣)</sup> .  
<sup>(٤)</sup> وما دَعَا بِهِ فَحَسَنٌ <sup>(٥)</sup> .

ثم يُنْزَلُ وَيَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمَعْلُوقِ بِفَنَاءِ  
 الْمَسْجِدِ نَحْوُ مِنْ سِتَّةِ أَذْرُعٍ ، فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يُحَاطِىَ الْمِيلَيْنِ  
 الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ ، وَجِذَاءِ دَارِ الْعَبَاسِ ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى  
 يَصْعَدَ الْمَرْوَةَ ، فَيَرْقَى عَلَيْهَا ، وَيَقُولُ كَمَا قَالَ عَلَى الصَّفَا ، ثُمَّ يُنْزَلُ فَيَمْشِي  
 فِي مَوْضِعٍ مَشْيِهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ ، حَتَّى يُكْمِلَ ذَلِكَ سَبْعًا ،  
 يَخْتَسِبُ بِالذَّهَابِ سَعْيَةً ، وَبِالرَّجْوِ سَعْيَةً <sup>(٦)</sup> أُخْرَى ، يَفْتَتِحُ بِالصَّفَا ،  
 وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : ثُمَّ نَزَلَ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِلَى الْمَرْوَةِ ،  
 حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ ، رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا <sup>(٧)</sup> مَشَى ،  
 [ ١٢٠ ط ] حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا

(١) بعده فى م : «إِنَّكَ» .

(٢) سورة غافر ٦٠ .

(٣) انظر ما أخرجه الإمام مالك ، فى : باب البدء بالصفا فى السعى ، من كتاب الحج . الموطأ ١ /  
 ٣٧٢ ، ٣٧٣ . والبيهقى ، فى : باب الخروج إلى الصفا والمروة والسعى بينهما ، والذكر عليهما ،  
 من كتاب المناسك . السنن الكبرى ٩٤ / ٥ . وانظر أيضًا الفتح الربانى ٨٧ / ١٢ .

(٤) - (٤) سقط من : م .

(٥) زيادة من : الأصل .

(٦) أى ارتفعت قدماه عن بطن الوادى .

كان آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَزْوَةِ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَيَدْعُو فِيهَا بَيْنَهُمَا ، وَيَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا سَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَزْوَةِ ، قَالَ : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاغْفِرْ عَمَّا تَعْلَمُ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ رَمْيُ الْجِمَارِ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَزْوَةِ ، لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

**فصل :** والواجبُ من هذا ثلاثة أشياء ؛ اشتيفاء السَّبْعِ ، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَزُقْ عَلَى الصُّفَا وَالْمَزْوَةِ ، وَجِبَ اشْتِيعَابُ مَا بَيْنَهُمَا ، بَأَنْ يُلْصِقَ عَقَبَيْهِ بِأَسْفَلِ الصُّفَا ، ثُمَّ يُلْصِقَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِالْمَزْوَةِ ، لِيَأْتِيَ بِالوَاجِبِ كُلِّهِ . وَالْبَدَاءَةُ بِالصُّفَا ؛ لِخَبَرِ جَابِرٍ . فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَزْوَةِ ، لَمْ يُغْتَدَّ لَهُ بِذَلِكَ الشُّرْطُ ، وَاعْتَدَّ لَهُ بِمَا بَعْدَهُ . وَتَرْتِيبُ السَّعْيِ عَلَى الطَّوَافِ ، فَلَوْ سَعَى قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَعَى بَعْدَ طَوَافِهِ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(٣)</sup> . وَلَوْ طَافَ ثُمَّ سَعَى ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ طَوَافَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لَعَدِمَ الطَّهَارَةَ أَوْ غَيْرَهَا ، لَمْ يُغْتَدَّ لَهُ بِسَّعْيِهِ ؛ لِقَوَايِ التَّرْتِيبِ .

**فصل :** وتُسَرُّ الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا وَاجِبَانِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الطَّوَافَيْنِ ، أَشْبَهَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب الرمل ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٦/١ .  
والترمذى ، في : باب ما جاء كيف ترمى الجمار ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣٥/٤ .  
والدارمى ، في : باب الذكر في الطواف والسعى ،... من كتاب المناسك . سنن الدارمى ١/٢ .  
٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٦٤ ، ٧٥ ، ١٣٩ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٣ .

حِينَ حَاصَتْ : « أَقْضَى مَا يَقْضَى الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » .  
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَابْنُ خَرِشٍ نَحْوَهُ<sup>(١)</sup> . قَالَتْ عَائِشَةُ : إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ بِالْبَيْتِ ،  
فَصَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ حَاصَتْ ، فَلْتَطُفَ بِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا  
تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا ذَلِكَ ، كَالْوُقُوفِ .

وَيُمْسُّ أَنْ يَزُقِّيَ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَيَزُمِّلَ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ ، وَيَمْشِي مَا  
سِوَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ . وَلَا يَجِبُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ  
قَالَ : إِنْ أَفْشِ ، فَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْشِي ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . زَوَاهِ  
التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

وَتُسَرُّ الْمَوَالِدُ بَيْنَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْيَ بَيْنَهُ . وَلَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ تُسَكُّ  
لَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ<sup>(٣)</sup> الْمَوَالِدُ ، كَالزُّمِيِّ . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ سَوْدَةَ  
بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ سَعَتْ ، فَقَصَّصَتْ طَوَافَهَا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

وَيُمْسُّ أَنْ يَمْشِي ، فَإِنْ رَكِبَ جَارَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَعَى رَاكِبًا<sup>(٤)</sup> . وَلِمَا  
ذَكَّرْنَا فِي الْمَوَالِدِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٩/١ .

(٢) في : باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ، من أبواب الحج . عارضة الأحمدي ٩٧/٤ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب أمر الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/  
٤٣٩ . والنسائي ، في : باب المشي بينهما ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٩٤/٥ . وابن ماجه ،  
في : باب السعي بين الصفا والمروة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٩٥/٢ .  
(٣) سقط من : الأصل .

(٤) انظر ماتقدم تخريجه من حديث ابن عباس في صفحة ٤١٦ .

والمرأة كالرجل، إلا أنها لا تزقي على الصفا والمروة، ولا تزمل في طواف ولا سعي؛ لما ذكرنا في الزمل في الطواف. وليس على أهل مكة زمل؛ لذلك. نص عليه.

**فصل:** فإذا فرغ من السعي، فإن كان مُتَمَتِّعًا لا هَدْيَ معه، قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ، وحلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ؛ لما روى ابن عمر، قال: تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ، قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصُرْ، وَلْيَحْلِلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَأَمَّا جُعِلَ التَّقْصِيرُ هَلْهَنَا لِيَكُونَ الْحَلُّ لِلْحَجِّ. فَأَمَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَيْسَ لَهُ التَّحْلُلُ؛ لِلْحَدِيثِ. وَعَنْهُ، أَنَّهُ يُقْصَرُ مِنْ شَعْرِهِ خَاصَّةً، وَلَا يَمْسُ شَارِبَهُ وَلَا أَظْفَارَهُ؛ لِمَا رَوَى مُعَاوِيَةُ قَالَ: قَصَّرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الْمَرْوَةِ. «حَدِيثٌ صَحِيحٌ»<sup>(٣)</sup>، زَوَاهِ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَعَنْهُ، إِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ، لَمْ يَحِلَّ؛ لِذَلِكَ،

= وانظر ما أخرجه مسلم، في: باب جواز الطواف على بهر وغيره.... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٢٧/٢. والنسائي، في: باب الذكر والدعاء على الصفا، من كتاب المناسك. المجتبى ١٩٣/٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٧/٣، ٣٣٣، ٣٣٤. كلهم من حديث جابر.

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤.

(٢) في م: «بمقص».

والمشقص: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض، جمعه مشاقص. النهاية ٤٩٠/٢.

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الحلق والتقشير.... من كتاب الحج. صحيح البخاري =

[١٢١ د] وإن قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ، نَحَرَ وَتَحَلَّلَ كَالْمُعْتَمِرِ غَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ .

وَمَنْ لَبَّدَ، فَهُوَ كَمَنْ أَهْدَى؛ لِمَا رَوَتْ حَفْصَةُ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ خَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَحْلُلُوا أَنْتَ "مِنْ عُمْرَتِكَ"؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup>. فَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ الَّذِي لَا يُرِيدُ التَّمَتُّعَ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَإِنْ كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَحَلَّ وَنَحَرَ هَدْيِهِ <sup>(٧)</sup>.

**فصل: والسَّعْيُ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَطَافَ الْمُسْلِمُونَ، فَكَانَتْ سُنَّةً، وَلَعَفْرَى مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٨)</sup>.**  
وَعَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ <sup>(٩)</sup>، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

---

= ٢/ ٢١٤. ومسلم، في: باب التقصير في العمرة، من كتاب الحج. صحيح مسلم ١١٣/ ٢.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب في الإقراء، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤١٩/ ١.  
والنسائي، في: باب كيف يقصر؟ من كتاب المناسك. المجتبى ١٧٥/ ٥. والإمام أحمد، في: المسند ٩٥/ ٤ - ٩٨.

(١ - ١) سقط من: الأصل، ف.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٤، من حديث أنس.

(٤) في: باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٢٩، ٩٢٨.

كما أخرجه البخاري، في: باب ما يفعل في العمرة ما يفعل في الحج، من كتاب العمرة. صحيح البخاري ٧/ ٣. وابن ماجه، في: باب السعي بين الصفا والمروة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٩٤، ٩٩٥.

(٥) هي العبدرية، يقولون: إنهم من الأزدي حلفاء بني عبد الدار، صحابية. انظر ترجمتها في: =

« اسْعَوْا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وعنه ، أَنَّهُ سُنَّةٌ لَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾<sup>(٢)</sup> . مَفْهُومُهُ أَنَّهُ مُبَاحٌ . وَفِي مُضْخَفٍ أُتِيَ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ : ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا )<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا لَا يَنْحُطُّ عَنْ رُتْبَةِ الْخَبَرِ . قَالَ الْقَاضِي : الصَّحِيحُ أَنَّهُ وَاجِبٌ يَجْبِرُهُ الدَّمُ ، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ ، جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ ، وَتَوْسُطًا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ .

**فصل :** وَلَا يُسَرُّ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا مَرَّةً فِي الْحَجِّ ، وَمَرَّةً فِي الْعُمْرَةِ ، فَمَنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لَمْ يُعِدْهُ مَعَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْعَ مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، أَتَى بِهِ بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ .

فَأَمَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ، فَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِمَاءُ مِنْهُ ، وَالتَّطَوُّعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُزَوَّى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، فَهُوَ كَعَتَمَتِي رَقَبَةٍ » . رواه ابنُ ماجه<sup>(٤)</sup> .

---

= الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى ، لِابْنِ سَعْدٍ ١٨٠ / ٨ ، حَاشِيَةُ الْمَشْتَبِهِ ١١٢ / ١ .

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٢١ / ٦ . وَالدَّارِقُطْنِي ، فِي سَنَنِهِ ٢٥٦ / ٢ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٧٠ / ٤ . وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩٧ / ٥ ، ٩٨ . وَالْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ . انْظُرْ : الْإِرْوَاءَ ٢٦٨ / ٤ - ٢٧٠ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٥٨ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي ، فِي : كِتَابِ الْمَصَاحِفِ ٥٣ . وَانْظُرْ لِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ ، فِي : تَفْسِيرِهِ ٤٩ / ٢ .

(٤) فِي : بَابِ فَضْلِ الطَّوَافِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ ٩٨٥ / ٢ . وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ . مَصْبَاحُ الزَّجَاجَةِ ٢٠ / ٣ .



فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ يَأْ أَحَبُّ ، وَيَتَضَلَّعُ <sup>(١)</sup> مِنْهُ ؛  
لأنَّهُ يُرْوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَاءُ زَمْزَمَ يَأْ شَرِبَ لَهُ » . رَوَاهُ  
الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَيَقُولُ عِنْدَ الشُّرْبِ : بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا  
نَافِعًا ، وَرِزْقًا وَاسِعًا ، وَرِثًا وَشَيْعًا ، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، وَاغْسِلْ بِهِ قَلْبِي ،  
وَأَمْلَأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) يتضلع : يرتوي حتى يبلغ الماء أضلاعه .

(٢) في سننه ٢/٢٨٩ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الشرب من زمزم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ /  
١٠١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٥٧ ، ٣٧٢ . وهو صحيح بمجموع طرقه . انظر :  
إرواء الغليل ٤/٣٢٠ - ٣٢٥ .

(٣) بعده في الأصل : « وحكمك » .

## بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ بِمَكَّةَ الْخُرُوجُ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ<sup>(١)</sup> - وهو الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَئِذٍ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى، فَمَنْ كَانَ حَرَامًا، خَرَجَ عَلَى حَالِهِ، وَمَنْ كَانَ حَلَالًا مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ وَالْمُكْتَبِينَ، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَقَعَلَ فَعَلَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ. وَمِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ جَازٌ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا حَلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَنَى، فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ<sup>(٢)</sup>. وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ وَيُطَلِّقَ مِنْهُ مُهْلًا بِالْحَجِّ؛ لِأَنَّ عَطَاءَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. وَيَفْعَلُ فِي إِقَامَتِهِ بِمَنَى وَرَوَاجِهِ مِنْهَا وَوُقُوفَهُ، مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ جَابِرٌ: رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِمَنَى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرِ<sup>(٣)</sup> فَضْرِبَتْ لَهُ بِبَيْرَةٍ<sup>(٤)</sup>، فَسَارَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبَيْرَةٍ، فَتَزَلَّ بِهَا، حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ

(١) قَالَ فِي الْمَعْنَى: سَمِيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَوُّونَ مِنَ الْمَاءِ فِيهِ، يَعْدُونَهُ لِيَوْمِ عَرَفَةَ. الْمَعْنَى ٥/

٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣١٨، ٣١٩.

(٣) فِي م: «أَدَم».

(٤) ثَمَرَةٌ، بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ: مَوْضِعٌ بِجَنْبِ عَرَفَاتٍ وَليست منه.

بالْقَضَاءِ، فَوَجِلَتْ لَهُ، "فَأَتَى بِاطْنِ الْوَادِي"، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهَرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصَرَ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، [١٢١ ط] ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُؤَيَّفَ، فَجَعَلَ بَطْنُ نَاقَتِهِ الْقَضَاءَ إِلَى الصَّخَرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. "رَوَاهُ مُسْلِمٌ". فَهَذَا أَوَّلَى مَا فَعَلَ أَقْبَدَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ مَنَاسِكَهُمْ وَفَعْلَهُمْ فِي وَقُوفِهِمْ وَدَفْعِهِمْ، فِي أَوَّلِ مَا تَزُولُ الشَّمْسُ، وَيُقَصِّرُ الْخُطْبَةُ؛ لِأَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لِلْحَجَّاجِ يَوْمَ عَرَفَةَ: إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ فَقَصِّرِ الْخُطْبَةَ، وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: صَدَقَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>. وَيَأْمُرُ بِالْأَذَانِ<sup>(٤)</sup>، فَيَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الظُّهَرَ وَالْعَصَرَ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَاقِمَتَيْنِ؛ لِلخَيْرِ. وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ، جَمَعَ فِي رَحْلِهِ؛ لِأَنَّهُمَا صَلَاتَا

(١ - ١) سقط من: م.

(٢ - ٢) زيادة من: س، ب.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١.

(٣) في: باب التهجير بالرواح يوم عرفة، وباب الجمع بين الصلاتين بعرفة، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٩٨/٢، ١٩٩.

كما أخرجه النسائي، في: باب قصر الخطبة بعرفة، من كتاب المناسك. المجتبى ٢٠٤/٥. والإمام مالك، في: باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٩٩.

(٤) في الأصل، وس، ب: «بالإقامة».

جمع، فشرعَ جَمْعُهُمَا في حقِّ المنفرد، كصلاتي المزدلفة.

ثم يصيرُ إلى مَوْقِفِ عَرَفَةَ، وأَيْنَ وَقَفَ منها، جاز؛ لقولِ النبي ﷺ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وهى من الجَبَلِ المُشْرِفِ على عَرَفَةَ إلى الجبالِ المُقابِلَةِ له إلى ما يلى حوائِطَ بَنِي عَامِرٍ، إلَّا بَطْنُ عُرْنَةَ<sup>(٢)</sup>؛ لقولِ النبي ﷺ: «كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَارْفَعُوا»<sup>(٣)</sup> عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ<sup>(٤)</sup>. رواه ابنُ ماجه<sup>(٥)</sup>. والأَفْضَلُ الوقوفُ في مَوْقِفِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ، وأن يَقِفَ رَاكِبًا؛ لأنَّ النبي ﷺ وَقَفَ رَاكِبًا، ولأنَّه أَمَكُنَّ له مِنَ الدُّعَاءِ. وقيل: الرَّاجِلُ أَفْضَلُ؛ لأنَّه أَرْوَحُ لِرَاجِلَتِهِ. وَيَحْتَمِلُ أن يَكُونَا سَوَاءً.

---

(١) فى: باب صفة حجة النبي ﷺ، وباب الصلاة بجمع، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ٤٤٣/١، ٤٤٩.

كما أخرجه مسلم، فى: باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٩٣/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١١٩/٤. وابن ماجه، فى: باب الموقف بعرفات، وباب الذبح، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠١/٢، ١٠١٣. والدارمى، فى: باب عرفة كلها موقف، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٥٧/٢. والإمام مالك، فى: باب الوقوف بعرفة والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٨٨/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٧٢/١، ٧٦، ٨١، ١٥٧، ٣٢١/٣، ٣٢٦، ٨٢/٤.

(٢) بطن عرنة: واد يلازم عرفات.

(٣) فى الأصل: «ادفعوا».

(٤) فى الأصل، سنن ابن ماجه: «عرفة».

(٥) فى: باب الموقف بعرفات، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠٢/٢. كما أخرجه الإمام مالك، فى: باب الوقوف بعرفة والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٨٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٨٢/٤.

**فصل: وَيَجْتَهِدُ فِي الذِّكْرِ والدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ رَغْبَةٍ تُرْجَى فِيهِ الْإِجَابَةُ،**  
**فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ<sup>(١)</sup> أَنْ يَغْتَقِيَ اللَّهَ فِيهِ عَبْدًا مِنْ**  
**التَّارِ مِنْ<sup>(٢)</sup> يَوْمٍ عَرَفَهُ؛ فَإِنَّهُ لَيَذْنُو عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ يُبَاهِي<sup>(٤)</sup> بِهِمُ<sup>(٥)</sup> الْمَلَائِكَةَ،**  
**فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٧)</sup>.**

وَيَذْعُو بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « أَكْثَرُ دُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ  
 قَبْلِي، وَدُعَائِي عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ  
 الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُعْجِبِي وَيُمِيتُ<sup>(٨)</sup>، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ  
 قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ<sup>(٩)</sup> فِي قَلْبِي نُورًا،<sup>(١٠)</sup> وَفِي بَصَرِي نُورًا<sup>(١١)</sup>، وَفِي  
 سَمْعِي نُورًا، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي<sup>(١٢)</sup> ». وَيَذْعُو بِدُعَاءِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي

(١) سقط من: الأصل، س ١، ف.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣ - ٣) في م: « فَيُبَاهِي ».

(٤) في س ١، س ٢، ب: « بِهِمْ ».

(٥) زيادة من: س ٢، م.

(٦ - ٦) سقط من: م.

والحديث أخرجه مسلم، في: باب في فضل الحج والعمرة ...، من كتاب الحج. صحيح  
 مسلم ٩٨٣/٢. والنسائي، في: باب ما ذكر في يوم عرفة، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/  
 ٢٠٢. وابن ماجه، في: باب الدعاء بعرفة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠٣/٢.

(٧) بعده في الأصل، م: « وهو حي لا يموت ».

(٨) بعده في م: « لِي ».

(٩ - ٩) سقط من: م.

(١٠) أخرجه البيهقي، في: باب أفضل الدعاء ...، من كتاب الحج. السنن الكبرى ١١٧/٥.  
 وضعف إسناده. وانظر المطالب العالمة ٣٤٥/١.

(١١) سقط من: م.

ذَكَرْنَاهُ<sup>(١)</sup> . وَيَخْتَارُ مِنَ الدَّعَاءِ مَا أَمُكَّنَهُ .

**فصل : وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ لِمَا رَوَى عُزُورَةُ بْنُ مُصْرُسٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ لَآيمَ ، قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيِّ ، أَكَلَلْتُ رَاحِلَتِي ، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي ، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟** فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَفَتُّهُ »<sup>(٢)</sup> . هَذَا<sup>(٣)</sup> حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : أَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(٤)</sup> وَقَفَ بَعْدَهُ . « وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي ؛ لِلْحَبِيرِ ، وَلِأَنَّ مَا قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ<sup>(٥)</sup> ، فَكَانَ وَقْتًُا لِلْوُقُوفِ بِهَا ، كَالَّذِي بَعْدَهُ ، وَوُقُوفُ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٦)</sup> لَمْ يَشْتَوِعِبِ الْوُقُوفُ<sup>(٧)</sup> ، بِذَلِيلٍ مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ .

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٤١٨ .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٢ . والترمذى ، فى : باب من أدرك الإمام بجمع ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ . والنسائى ، فى : باب فى من لم يدرك صلاة الصبح ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٢١٣ ، ٢١٤ . وابن ماجه ، فى : باب من أتى عرفة قبل الفجر ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٤ . والدارمى ، فى : باب بما يتم الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢ / ٥٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) فى الأصل ، ف : « وهذا » .

(٤ - ٥) فى ف : « لم يقف إلا بعد الزوال » .

(٥) بعده فى ف : « وقتا للرعى » .

(٦ - ٦) فى ف : « لا يمنع ما قبله » .

وَمَنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي وَقْتِ الْوُقُوفِ ، قَائِمًا ، أَوْ قَاعِدًا ، أَوْ مُجْتَازًا ، أَوْ نَائِمًا ، أَوْ غَيْرِ عَالِمٍ بِأَنَّهُ عَرَفَةُ ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ ؛ لِلخَيْرِ ، وَمَنْ كَانَ مُغْمًى عَلَيْهِ ، أَوْ مَجْنُونًا ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، بِخِلَافِ النَّائِمِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا فِي الصَّيَامِ . وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ . قَالَ [ ١٢٢ ] ابْنُ عَقِيلٍ : وَالشُّكْرَانُ كَالْمُغْمَى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْوُقُوفِ طَهَارَةٌ ، وَلَا سُتْرَةٌ ، وَلَا اسْتِيقْبَالٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ إِذْ حَاضَتْ : « افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » <sup>(١)</sup> . وَأَمَرَهَا فَوَقَّتْ . قَالَ أَحْمَدُ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْهَدَ الْمُنَاسِكَ كُلُّهَا عَلَى وَضوءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ .

وَيَجِبُ أَنْ يَقِفَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ دَفَعَ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ الْغُرُوبِ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ عَادَ <sup>(٤)</sup> ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ ، وَإِنْ لَمْ يُمُدِّ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ نُسْكًَا وَاجِبًا ، وَلَا يَبْطُلُ حُجُّهُ ؛ لِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ .

وَمَنْ وَافَى عَرَفَةَ لَيْلًا أَجْزَأَهُ ذَلِكَ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةُ ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَيْلَةً جَمَعَ فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في ١٥٩/١ .

(٢) في م : « عاد » .

(٣ - ٣) سقط من : س ١ ، م .

(٤) في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٥١ ، ٤٥٢ . =

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدْفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ، قَالَ أَحْمَدُ: وَمَا يُعْجِئُنِي <sup>(١)</sup> أَنْ يَدْفَعَ إِلَّا <sup>(٢)</sup> مَعَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَدْفَعُوا قَبْلَهُ.

**فصل:** ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ، وَيَسِيرُ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً <sup>(٣)</sup> أَسْرَعَ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ: وَأَزْدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةَ، وَسَارَ وَهُوَ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ». حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَلِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا <sup>(٤)</sup>. وَقَالَ أُسَامَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ الْعَنَقَ <sup>(٥)</sup>، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً <sup>(٦)</sup>، نَصَّ. يَعْنِي أَسْرَعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup>. وَيَكُونُ فِي الطَّرِيقِ يُلَبِّي، وَيَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى؛

---

= كما أخرجه الترمذى، فى: باب حدثنا ابن أبى عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٩٨/١١، ٩٩. والنسائى، فى: باب فرض الوقوف بعرفة، من كتاب المناسك. المجتبى ٢٠٦/٥. وابن ماجه، فى: باب من أتى عرفة....، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠٣/٢. والدارمى، فى: باب بما يتم الحج، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٥٩/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٠٩/٤، ٣١٠، ٣٣٥.

(١) بعده فى م: «إلا».

(٢) سقط من: م.

(٣) فى م: «فرجة».

(٤) تقدم تخريجه من حديثه فى صفحة ٣٢١.

(٥) العنق: ضرب من السير فسيح سريع.

(٦) فى م: «فرجة».

(٧) أخرجه البخارى، فى: باب السير إذا دفع من عرفة، من كتاب الحج، وفى: باب السرعة فى السير، من كتاب الجهاد، وفى: باب حجة الوداع، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٢٠٠/٢، ٧٠/٤، ٢٢٦/٥. ومسلم، فى: باب الإفاضة من عرفات....، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٣٦/٢.



لَا رَوَى الْفَضْلُ<sup>(١)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

فَإِذَا وَصَلَ مُزْدَلِفَةَ ، أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ قَبْلَ حَطِّ  
الرُّحَالِ ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ؛ لِحَبْرِ جَابِرٍ . وَرَوَى أُسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ فَصَلَّى  
الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَمْ يَجْلُوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ،  
فَصَلَّى<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ حَلُّوا .<sup>(٤)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَإِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي طَرِيقِ مُزْدَلِفَةَ ،

= كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الدفعة من عرفات ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ /  
٤٤٧ . والنسائي ، فى : باب كيف السير من عرفة ، وباب الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر  
الصحيح بمضى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢٠٨ / ٥ ، ٢١٦ . وابن ماجه ، فى : باب الدفع من  
عرفة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٤ / ٢ . والإمام مالك ، فى : باب السير فى  
الدفعة ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٩٢ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٠٥ / ٥ ، ٢١٠ .  
(١) بعده فى ب : « وأسامة » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب التلبية والتكبير ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ /  
٢٠٤ . ومسلم ، فى : باب استحباب إقامة الحاج التلبية ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ /  
٩٣١ ، ٩٣٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب متى يقطع التلبية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ /  
٤٢١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء متى يقطع التلبية فى الحج ، من أبواب الحج . عارضة  
الأحوذى ١٥٠ / ٤ . والنسائي ، فى : باب التلبية فى السير ، وباب التكبير مع كل حصاة ، وباب  
قطع الحرم التلبية ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢١٧ / ٥ ، ٢٢٤ . وابن ماجه ، فى : باب متى  
يقطع الحاج التلبية ، من كتاب المناسك ، سنن ابن ماجه ١٠١١ / ١ . والدارمى ، فى : باب فى  
رمى الجمار يرمىها راكباً ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٦٢ / ٢ ، ٦٣ . والإمام أحمد ، فى :  
المسند ٢١٠ / ١ ، ٢١٤ .

(٣) فى س ١ ، س ٢ ، م : « فصلوا » .

(٤ - ٤) سقط من : ف ، م .

تَرَكَ السُّنَّةَ، وَأَجْزَاهُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ رُحْصَةً، فَجَازَ تَرْكُهَا كَسَائِرِ الرُّحُصِ.

ثُمَّ يَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا،  
ثُمَّ يَأْتِي الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَيَقِفُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو، وَيَكُونُ مِنْ  
دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ كَمَا وَقَفْنَا فِيهِ، وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ، فَوَقَفْنَا لِدُكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا،  
وَاعْفُزْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ، وَقَوْلِكَ الْحَقُّ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ  
مِنْ عَرَفَاتٍ﴾<sup>(١)</sup> الْآيَتِينَ<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ يَقِفُ حَتَّى يُشْفِزَ جِدًّا، ثُمَّ يَذْفَعُ قَبْلَ  
طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مَنَى، فَإِذَا أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ<sup>(٣)</sup>، أَسْرَعَ، حَتَّى يُجَاوِزَهُ،  
ثُمَّ يَسِيرُ حَتَّى يَأْتِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَيَزِيمُهَا؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ: ثُمَّ  
اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ  
الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصُوءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ  
الْقِبْلَةَ، فَدَعَا اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ، وَلَمْ يَزَلْ وَاظِمًا حَتَّى أَشْفَرَ جِدًّا،

---

= والحديث أخرجه مسلم، في: باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة .... من كتاب الحج.  
صحيح مسلم ٩٣٤/٢ - ٩٣٦.

كما أخرجه البخاري، في: باب إسباغ الوضوء .... من كتاب الطهارة، وفي: باب الجمع  
بين الصلاتين بالمزدلفة، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٤٧/١، ٢٠١/٢. وأبو داود، في:  
باب الدفعة من عرفة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٤٦/١، ٤٤٧. والنسائي، في:  
باب كيف الجمع، من كتاب المواقيت، وفي: باب الجمع بين الصلاتين .... من كتاب  
المناسك. المجتبى ٢٣٥/١، ٢١٠/٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨،  
٢١٠.

(١) سورة البقرة ١٩٨، ١٩٩.

(٢) سقط من: س ٢، ب، م.

(٣) هو واد بين المزدلفة ومنى.

فَدَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ  
الطَّرِيقَ الْوُسْطَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ - يَغْنَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ - فَرَمَاهَا بِسَبْعِ  
حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ. <sup>(١)</sup> رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ.

وَأَيَّنَ وَقَفَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ، جَازَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُزْدَلِفَةُ» <sup>(٢)</sup> كُلُّهَا  
مَوْقِفٌ <sup>(٣)</sup>. «وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ» <sup>(٤)</sup>. وَحَدَّثَنَا مَا يَبِينُ مَا زِمْنِي عَرَفَةَ  
وَقَرْنِ مُحَسِّرٍ.

وَيُسْتَحَبُّ أَخْذُ حَصَى الْجِمَارِ مِنْهَا؛ لِيَكُونَ مُسْتَعِدًّا بِالْحَصَى، حَتَّى لَا  
يَسْتَعِيزَ بِجَمْعِهِ فِي مَتْنٍ عَنْ تَعْجِيلِ الرَّمْيِ. وَمِنْ حَيْثُ أَخَذَهُ جَازَ، وَعَدَّدَهُ  
سَبْعُونَ حَصَاةً. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، وَيَلْقُطُهَا

(١ - ١) سقط من: س ٢، ف، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٢١.

(٢) في س ٢، ب، م: «مزدلفة».

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب صفة حجة النبي ﷺ، وباب الصلاة بجمع، من كتاب  
المناسك. سنن أبي داود ٤٤٣/١، ٤٤٩. وابن ماجه، في: باب الموقف بعرفات، وباب  
الذبح، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٠٢/٢، ١٠١٣. والدارمي، في: باب عرفة  
كلها موقف، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٥٧/٢. والإمام مالك، في: باب الوقوف بعرفة  
والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٨٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧٢/١، ٧٦، ٨١،  
٣٢١/٣، ٣٢٦، ٨٢/٤.

(٤) أخرجه ابن ماجه، في: باب الموقف بعرفات، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/٢  
١٠٠٢. والإمام مالك، في: باب الوقوف بعرفة والمزدلفة، من كتاب الحج. الموطأ ٣٨٨/١.  
والإمام أحمد، في: المسند ٨٢/٤.

لَقَطًا؛ [١٢٢ط] لما رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِدَاةُ الْعَقَبَةِ: «الْقَطُّ إِلَى حَصَى». فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصَيَاتٍ هُنَّ حَصَى الْخَذْفِ، فَجَعَلَ يَقْبِضُهُنَّ<sup>(١)</sup> فِي كَفِّهِ، وَيَقُولُ: «أَنْتَالِ هَؤُلَاءِ فَارْزُمُوا». ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا كُنتُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٢)</sup>.

وَالْمَبِيتُ مُزْدَلِفَةٌ وَاجِبٌ، يَجِبُ بِتَرْكِهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(٣)</sup> بَاتَ<sup>(٤)</sup> بِهِ، وَسَمَّاهُ مَوْقِفًا، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

وَيَجُوزُ الدَّفْعُ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، قَالَتْ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَأْمَ سَلَمَةَ<sup>(٦)</sup> لَيْلَةَ التَّحْرِ، فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَفَاضَتْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٧)</sup>. وَلَا بَأْسَ بِتَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ لَيْلًا؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ فِي مَنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَتَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>. وَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ، فَمَنْ

(١) فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَه: «يَنْفِضُهُنَّ».

(٢) فِي: بَابُ قَلْبَرِ حَصَى الرَّمْيِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ١٠٠٨/٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ التَّقَاطُ الْحَصَى، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَبَى ٢١٨/٥.

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٥/١، ٣٤٧.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) فِي س ١، س ٢، ب، م: «وَقَفَ».

(٥) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٣٠، ٤٣١.

(٦) فِي: بَابُ التَّعْجِيلِ مِنْ جَمْعٍ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٥٠/١.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابٍ مِنْ قَدَمِ ضَعْفَةِ أَهْلِهِ لَيْلٍ ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٢/٢. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ تَقْدِيمِ دَفْعِ الضَّعْفَةِ ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ =

خَرَجَ قَبْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا فِي لَيْلَتِهِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَمَنْ لَمْ يَغْدُ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِنْ وَاغَاها بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، كَمَا قُلْنَا فِي عَزْفَةِ سَوَاءٍ .

**فصل :** فَإِذَا وَصَلَ مِنْى بَدَأَ بِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ بِهَا ، وَلِأَنَّهَا تَحْيِيَّةٌ مِنْى ، فَلَمْ يُقَدِّمْ عَلَيْهَا شَيْءً ، كَالطَّوَافِ فِي الْمَسْجِدِ . وَالْمُسْتَحَبُّ رَمْيُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . مِنْ « الْمُسْنَدِ » <sup>(١)</sup> . وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ <sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ رَاكِبًا أَنْ يَرْمِيَهَا <sup>(٣)</sup> رَاكِبًا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاجِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَقُولُ : « لِيَتَأْخُذُوا عَنِّي مَتَابِعَكُمْ » . زَوَاهِ مُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَبْطِنَ الْوَادِي ، وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِي عَلَى حَاجِبِهِ

---

= صحيح مسلم ٩٤١/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التعجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٥٠ . وابن ماجه ، فى : باب من تقدم من جمع ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٠٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(١) المسند ١/ ٢٣٤ ، ٣١١ ، ٣٤٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التعجيل من جمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٥٠ . والنسائى ، فى : باب النهى عن رمى جمرة العقبة قبل طلوع الشمس ، من كتاب المناسك . المحيى ٥/ ٢٢٠ . وابن ماجه ، فى : باب من تقدم من جمع ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٠٧ .

(٢) هو المتقدم فى الصفحة السابقة حاشية ٦ .

(٣) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : « يأتها » .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٤١٣ .

الْأَيْمَنِ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ، اسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَجَعَلَ يَزِمِي الْجُمُرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ رَمَى بِسَبْعٍ<sup>(١)</sup> حَصِيَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مِنْ هَلْهُنَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلْتَ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا، جَازَ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ جَاءَ وَالزَّحَامُ عِنْدَ الْجُمُرَةِ، فَصَعِدَ فَرَمَاهَا<sup>(٣)</sup> مِنْ فَوْقِهَا.

وَيُقْطَعُ التَّلْبِيَةُ عِنْدَ الْبَدَايَةِ بِالرُّمْيِ؛ لِقَوْلِ الْفَضْلِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ. «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ». وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ لِلْإِحْرَامِ، وَبِالرُّمْيِ يَشْرَعُ فِي التَّحْلِيلِ مِنْهُ، فَلَا يَبْقَى لِلتَّلْبِيَةِ مَعْنَى. وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ. وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ، وَرَمَى الْجُمُرَةَ بِسَبْعٍ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ،

(١) فِي الْأَصْلِ: «سَبْعٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ رَمَى الْجَمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَبَابِ رَمَى الْجَمَارِ بِسَبْعٍ حَصِيَّاتٍ، وَبَابِ مَنْ رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَبَابِ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/٢١٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ رَمَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٩٤٢، ٩٤٣.

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ كَيْفَ تَرْمِي الْجَمَارَ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ. عَارِضَةُ الْأُحْوَذِيِّ ٤/١٣٥. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ الْمَكَانِ الَّذِي تَرْمِي مِنْهُ جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَبَى ٥/٢٢٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَنْ أَيْنَ تَرْمِي جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢/١٠٠٨.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «رَمَى بِهَا».

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ: الْأَصْلِ، س ١.

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٣٢.

اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا». رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي «مَنَاسِكِهِ»<sup>(١)</sup>. وَيَرْفَعُ يَدَهُ<sup>(٢)</sup> فِي الرَّمْيِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ مِنَ الْمَدِيرِ<sup>(٤)</sup> وَالْحَذَفِ، وَلَا بِحَجَرٍ قَدْ رُمِيَ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِالْحَصَى وَأَمَرَ بَلْقُطِةَ مِنْ غَيْرِ الْمَزْمِيِّ<sup>(٥)</sup>. وَلِأَنَّ مَا تُقْبَلُ مِنَ الْحَصَى رُفِعَ، وَالْبَاقِي مَرْدُودٌ، فَلَا يُرْمَى بِهِ. وَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ كَبِيرٍ، أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّهُ حَجَرٌ. وَعَنهُ، لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ. وَلَا يُجْزِئُهُ وَضْعُ الْحَصَاةِ<sup>(٦)</sup> فِي الْمَزْمِيِّ بِغَيْرِ رَمْيٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى. فَإِنْ رَمَى السَّبْعَ دَفْعَةً وَاحِدَةً، لَمْ يُجْزِئُهُ إِلَّا عَنْ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى سَبْعَ<sup>(٧)</sup> رَمَيَّاتٍ.

وَلَوْ رَمَى فَوْقَ قِمَتِ الْحَصَاةِ فِي غَيْرِ الْمَزْمِيِّ وَاسْتَقَرَّتْ، لَمْ تُجْزِئُهُ، وَإِنْ طَارَتْ فَوْقَ قِمَتِ فِي الْمَزْمِيِّ، أَجْزَأَتْهُ؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ فِيهِ بِرَمْيِهِ. وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبِ إِنْسَانٍ أَوْ مَحْمِلِهِ، ثُمَّ طَارَتْ إِلَى الْمَزْمِيِّ، أَجْزَأَتْهُ، وَإِنْ رَمَاهَا الْإِنْسَانُ عَنْ ثَوْبِهِ، أَوْ وَقَعَتْ [١٢٣] بِحَرَكَةِ الْمُحْمِلِ، لَمْ تُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ رَمَى الْجَمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٢٩/٥.

(٢) فِي م: «يَدِهِ».

(٣) فِي م: «إِبْطِهِ».

(٤) الْمَدِيرُ: قَطْعُ الطَّيْنِ الْيَابِسِ.

(٥) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَّقِمِ فِي صَفْحَةِ ٤٣٥.

(٦) فِي م: «الْحَصَى».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «سَبْعَ».

تَصِلُ بِرَمِيهِ . وَإِنْ رَمَاهَا مِنْ مَكَانٍ عَالٍ فَتَدْخُرْجَتْ إِلَى الْمَرْمَى ، أُجْزَأَتْهُ ؛  
لَأَنَّهَا حَصَلَتْ فِيهِ بِفَعْلِهِ ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الْمَرْمَى ، <sup>(١)</sup> فَأُطَارَتْ أُخْرَى إِلَى  
الْمَرْمَى <sup>(٢)</sup> ، لَمْ تُجْزَأْهُ ؛ لِأَنَّ التِّي رَمَاهَا لَمْ تَصِلْ .

وَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الرَّمْيِ ، انْصَرَفَ وَلَمْ يَقِفْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقِفْ  
عِنْدَهَا . وَإِنْ أَخَّرَ الرَّمْيَ إِلَى الْمَسَاءِ ، رَمَى ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ  
عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ بِمَنْى ، قَالَ رَجُلٌ : رَمَيْتُ بَعْدَ مَا  
أَمْسَيْتُ . فَقَالَ : « لَا حَرَجَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَزِمْ حَتَّى جَاءَ  
اللَّيْلُ ، لَمْ يَزِمْ ، وَأَخَّرَهُ إِلَى غَدٍ <sup>(٤)</sup> بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَذْبُحُ هَذِيئًا إِنْ كَانَ مَعَهُ ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَلَا  
هَذِيئَ مَعَهُ ، اشْتَرَاهُ فَذَبَحَهُ ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ رَمَى مِنْ بَطْنِ  
الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَذْنَةً بِيَدِهِ . <sup>(٦)</sup> رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ <sup>(٧)</sup> . وَيُسْنُ أَنْ يَتَحَرَ بِيَدِهِ ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَنْبِ فِيهِ ؛

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فى : باب الذبح قبل الحلق ، وباب إذا رمى بعد ما أمسى ... ، من كتاب الحج . صحيح  
البخارى ٢١٢/٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الحلق والتقصير ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/  
٤٥٨ . والنسائى ، فى : باب الرمي بعد المساء ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/٢٢١ . وابن  
ماجه ، فى : باب من قدم نسكا قبل نسك ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/١٠١٣ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه البيهقى ، فى : السنن الكبرى ٥/١٥٠ .

(٥ - ٥) سقط من : م .

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢١ .



لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عَلَيْنَا فَتَحَرَ مَا غَيْرَ<sup>(١)</sup>.

وَحَدَّثَ مِنِّي مَا بَيْنَ الْعَقَبَةِ وَبَطْنِ مُحَسَّرٍ، فَحَيْثُ نَحَرَ مِنْهَا أَوْ مِنَ الْحَرَمِ، أَجْزَأَهُ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مِنِّي مَنَحَرٌ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٌ وَطَرِيقٌ»<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَبِّرَ عِنْدَ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ نُشْكٌ، وَيُسْتَقْبَلُ الْقَبِيلَةَ، وَيَبْذَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِالْحَلَاقِي، فَأَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، فَحَلَقَهُ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَصَّرَ مِنْ شَعْرِهِ، إِلَّا أَنْ أَحْمَدَ قَالَ: مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ، أَوْ عَقَصَ، أَوْ صَفَّرَ، فَلْيَخْلُقْ؛ لَأَنَّ عَمَرَ وَابْنَهُ أَمَرَا مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ أَنْ يَخْلُقَ<sup>(٤)</sup>. وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَبَّدَ فَلْيَخْلُقْ»<sup>(٥)</sup>. فَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَيُجْزِئُهُمُ التَّقْصِيرُ بِالْإِجْمَاعِ. وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلْقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمَقْصُرِينَ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ

(١) أَى مَا بَقِيَ، وَهُوَ تَمَامُ الْمَائَةِ. وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمِ.

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤٠٢.

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ فِي ٤٣/١ حَاشِيَةِ ٤.

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ عَمَرَ، الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ التَّلِيدِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمَوْطَأُ ١/٣٩٨.

وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٣٥/٥.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ.

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى، فِي: الْكَامِلِ ٤/١٤٨٢، ٥/١٨٧٠. وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥/

١٣٥. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عَمَرَ وَابْنِ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لِلْمُحَلِّقِينَ». قالوا: يا رسولَ الله، وللمُقَصِّرِينَ؟ قال: <sup>(١)</sup> «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». فقالوا: يا رسولَ الله، وللمُقَصِّرِينَ. قال <sup>(٢)</sup> في الرَّابِعَةِ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ». <sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْمَرْأَةُ تُقَصِّرُ وَلَا تَحْلِقُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّ الْحَلْقَ فِي حَقِّهَا مِثْلَةٌ، فَلَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا.

وَمَنْ لَا شَعَرَ لَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِحَلٍّ، فَسَقَطَتْ بَدَاهِيهِ، كَغَسَلِ الْيَدِ فِي الْوُضُوءِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُمِرَّ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ ذَلِكَ.

**فصل: وفي الحِلَاقِ والتَّقْصِيرِ رِوَايَتَانِ؛ إِخْدَاهُمَا، لَيْسَ بِئُسْكَ، إِنَّمَا هُوَ اسْتِيْبَاحَةٌ مَخْظُورٌ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ <sup>(٥)</sup> فِي الْإِحْرَامِ، فَلَمْ يَكُنْ نُسْكًَا،**

(١ - ١) زيادة من: ف.

(٢ - ٢) سقط من: م.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب الحلق والتقصير... من كتاب الحج. صحيح البخارى ٢/٢١٣. ومسلم، فى: باب تفضيل الحلق على التقصير... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٤٦.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب الحلق، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/١٠١٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٣٥٣، ١٦/٢، ٧٩، ١١٩، ١٣٨، ١٤١، ٤١١.

(٣) فى: باب الحلق والتقصير، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤٥٨.

كما أخرجه الدارمى، فى: باب من قال: ليس على النساء حلق، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٢/٦٤.

(٤ - ٤) سقط من: س ٢، ب، م.

كالطَّيِّبِ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا مُوسَى أَنْ (١) يَتَحَلَّلَ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ (٢). ولم يَذْكُرْ (٣) حَلْفًا وَلَا تَقْصِيرًا. والثَّانِيَّةُ، هُوَ نُشْكٌ. وَهُوَ أَصَحُّ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ (٤). ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ بِقَوْلِهِ: «فَلْيَقْصُرُوا وَلْيَحْلِلُوا» (٥). وَدَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً. وَالتَّفَاضُلُ إِنَّمَا هُوَ فِي النَّشْكِ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ».

فَإِنْ قُلْنَا: هُوَ اسْتِباحَةٌ مَخْطُورٌ. فَلَهُ الْخِيَرَةُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَالْأَخْذُ مِنْ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ. وَيَخْصُلُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِرَمْيِ الْجَمْرَةِ قَبْلَهُ، فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ مُحَرَّمٍ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ مِنَ الْوَطْءِ وَالْعَقْدِ وَالْمُبَاشَرَةِ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ: «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِصَ لَكُمْ، إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمْ أَنْ تَحِلُّوا». يَغْنَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ (٦). زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧). وَعَنْهُ، يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ. وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ نُشْكٌ. فَعَلِيهِ الْحَلْقُ، أَوِ التَّقْصِيرُ مِنْ جَمِيعِ رَأْسِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾. وَخَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ جَمِيعَ رَأْسِهِ. وَعَنْهُ،

(١) سقط من: الأصل، س ١، ب.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤.

(٣ - ٣) زيادة من: ف.

(٤) سورة الفتح ٢٧.

(٥) تقدم تخريجه من حديث ابن عمر في صفحة ٣٣٤.

(٦) قال في عون المعبود: إلى ههنا تفسير من بعض الرواة. عون المعبود ١٥٦/٢.

(٧) في: باب الإفاضة في الحج، من كتاب الحج. سنن أبي داود ٤٦١/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٩٥/٦.

يُجْزِئُهُ بَعْضُهُ، [١٢٣ط] كَالْمَسْحِ . وَيُقَصِّرُ قَدْرَ الْأَمَلَةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ ذَلِكَ . وَإِنْ أَخَذَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ . وَلَا يَخْصُلُ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ إِلَّا بِهِ مَعَ الرِّمِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلْيُقَصِّرْ وَلْيُحْلِلْ » . وَالْأَوَّلَى حُصُولُ التَّحْلِيلِ بِالرِّمِيِّ وَحْدَهُ ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ .

وإن أُخِّرَ الحِلَاقُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّحْرِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ النَّحْرِ جَائِزٌ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الحَلْقِ ، فَالْحَلْقُ أَوَّلَى . وَإِنْ أُخِّرَ عَنْ ذَلِكَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ التَّشْلُكَ فِي وَقْتِهِ ، فَأَشْبَهَ تَأْخِيرَ الرِّمِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى فِعْلِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبَيِّنُ أَوَّلَ وَقْتِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَمْ يُبَيِّنْ آخِرَهُ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الطَّوْفَ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا فِعْلُهُ ، فَالْحَلْقُ أَوَّلَى .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَلَقَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَارِبِهِ وَأُظْفَارِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ قَلَّمَ أُظْفَارَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّيَّبَ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمَةِ <sup>(٣)</sup> حَيْثُ أَخْرَمَ ، وَلِحِلِّهِ حَيْثُ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** وَيُسْنُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى خُطْبَةٍ يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٤٢ .

(٣) فى ف : « لإحرامه » .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢٦ .

الإفāضة والزَّمْنِي والمَبِيتَ بَمْنَى، وسائر مناسكهم؛ لما رَوَى ابْنُ عُمرَ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فقال في خُطْبَتِهِ: «إِنَّ هَذَا  
يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. ولأنَّه يَوْمٌ فِيهِ وفيما بعده مناسِكُ  
يُحْتَاجُ إِلَى الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup> بها، فَشَرِّعَتْ فِيهِ الْخُطْبَةُ، كَيَوْمِ عَرَفَةَ.

فصل: ثم يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوَافًا يَثْوِي بِهِ الزِّيَارَةَ،  
وَيُسَمَّى طَوَافَ الزِّيَارَةِ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَهُوَ رُكْنٌ لِلْحَجِّ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ؛  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٣)</sup>. وَرَوَتْ عَائِشَةُ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ صَفِيَّةَ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَابِسُنَا  
هِيَ»<sup>(٤)</sup>؟ قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ<sup>(٥)</sup> يَوْمَ النَّحْرِ<sup>(٦)</sup>. قال:  
«فَلْتَنْفِرْ إِذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>. فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ.

(١) في: باب الخطبة أيام منى، من كتاب الحج. صحيح البخارى ٢/٢١٧.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب يوم الحج الأكبر، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/  
٤٥١. وابن ماجه، في: باب الخطبة يوم النحر، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/  
١٠١٦. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٤١٢.

(٢) في م: «العمل».

(٣) سورة الحج ٢٩.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥ - ٥) زيادة من: ف.

(٦) أخرجه البخارى، في: باب الزيارة يوم النحر، وباب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت،  
وباب الإدلاج من المحصب، من كتاب الحج، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ  
لَهُنَّ...﴾، من كتاب الطلاق. صحيح البخارى ٢/٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٣، ٧/٧٥. ومسلم،  
في: باب وجوب طواف الوداع...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٩٦٤، ٩٦٥.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب الحائض تخرج بعد الإفاضة، من كتاب المناسك. سنن =

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ؛ لِحَدِيثِ «عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» . وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَمَى الْجَمْرَةَ أَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فِي حَدِيثِ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ أَخْرَجَهُ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ . فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ، حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُثْمَرَ: أَفَاضَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ . يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ . وَعَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ أَفَاضَ قَبْلَ الرَّمْيِ، حَلَّ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ، وَوَقَّفَ الثَّانِي عَلَى الرَّمْيِ، فَإِنْ فَاتَ وَقْتَهُ قَبْلَ رَمْيِهِ، سَقَطَ، وَحَلَّ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِسُقُوطِهِ . وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَسْعَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَيَقِفَ التَّحْلُلُ الثَّانِي <sup>(٣)</sup> عَلَى السَّعْيِ .

قال أصحابنا: يَخْصُلُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ الرَّمْيِ، وَالْحَلْقِ،

---

= أبى داود ٤٦٢/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المرأة تحيض بعد الإفاضة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧١/٤ . وابن ماجه ، فى : باب الحائض تنفر قبل أن تودع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٢١/٢ . والإمام مالك ، فى : باب إفاضة الحائض ، من كتاب الحج . الموطأ ٤١٢/١ ، ٤١٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٨/٦ ، ٣٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٣ ، ٤٣١ .

(١ - ١) فى الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : «أم سلمة» . وحديث عائشة هو المتقدم فى الحاشية السابقة .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٢١ .

(٣) حديث ابن عمر تقدم تخريجه فى صفحة ٣٣٤ .

وحديث عائشة عند البخارى فى صحيحه ٢٠٦/٢ . ومسلم فى صحيحه ٩٠٢/٢ .

(٤) زيادة من : ف .

والطَّوَّافُ، وَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّ<sup>(١)</sup> الْحَلَقَ نُسَكٌ .  
وإِنْ قُلْنَا: لَيْسَ بِنُسَكٍ . حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِوَاحِدٍ مِنَ اثْنَيْنِ، وَهُمَا<sup>(٢)</sup>  
الرَّمْيُ وَالطَّوَّافُ، وَحَصَلَ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ<sup>(٣)</sup> .

**فصل:** قال أحمدُ في الْمُتَمَتِّعِ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ لَطَوَّافٍ الزِّيَارَةِ: يَتَدَأُ قَبْلَهُ  
بَطَوَّافِ الْقُدُومِ، وَيَسْعَى بَعْدَهُ، ثُمَّ يَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ بَعْدَهُمَا . وَهَكَذَا الْقَارِئُ  
وَالْمُقَرِّدُ إِذَا لَمْ يَكُونَا دَخَلَا مَكَّةَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَا طَافَا لِلْقُدُومِ، فَإِذَا  
دَخَلَاهَا لِلْإِفَاضَةِ، بَدَأَ بِطَوَّافِ الْقُدُومِ، وَسَعَى بَعْدَهُ، ثُمَّ طَافَا لِلزِّيَارَةِ؛ لِأَنَّ  
طَوَّافَ الْقُدُومِ مَشْرُوعٌ، فَلَا يَسْقُطُ بِتَعْيِينِ طَوَّافِ الزِّيَارَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي  
الْمَرْأَةِ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً فَحَاضَتْ، فَخَشِيتُ [١٢٤و] قَوَاتِ الْحَجِّ: أَهَلَّتْ  
بِالْحَجِّ، وَكَانَتْ قَارِنَةً، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا قَضَاءُ طَوَّافِ الْقُدُومِ . وَاخْتَجَّ  
أَحْمَدُ بِقَوْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ،  
وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ طَافُوا طَوَّافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَتْنَى الْحَجِّهِمْ .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِي مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ طَوَّافَ الْقُدُومِ فِي  
حَقِّهِمْ غَيْرُ مَشْرُوعٍ؛ لَكُونِهِمْ لَمْ يَطُوفُوا بَعْدَ الرُّجُوعِ مِنْ مَتْنَى إِلَّا طَوَّافًا  
وَاحِدًا، وَلَوْ شَرَعَ طَوَّافُ الْقُدُومِ لَطَافُوا طَوَّافَيْنِ، وَلِأَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا، لَمْ تَطُفْ لِلْقُدُومِ حِينَ أَدْخَلَتْ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ

(١) زيادة من: الأصل .

(٢) سقط من: الأصل .

(٣) في م: «بالثالث» .

(٤) بعده في م: «قال الشيخ» .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .

له قبل ذلك ، ولأنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ ، فَسَقَطَ بِتَعَيُّنِ الْفَرَضِ ، كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الْمَفْرُوضَةُ .

**فصل :** يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ <sup>(١)</sup> .  
سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ أَفْعَالِ الْحَجِّ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يُفْعَلُ فِيهِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ ؛ الْوُقُوفُ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ الْإِفَاضَةُ مِنْهُ <sup>(٣)</sup> إِلَى مِنًى ، ثُمَّ الرَّمْيُ ، ثُمَّ النَّحْرُ ، ثُمَّ الْحَلْقُ ، ثُمَّ طَوَافُ الزِّيَارَةِ .

وَالسُّنَّةُ تَرْتَّبُهَا هَكَذَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَتَّبَهَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ .  
فَإِنْ قَدَّمَ <sup>(٤)</sup> شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فِي النَّحْرِ ، وَالْحَلْقِ ، وَالرَّمْيِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، قَالَ : « لَا حَرْجَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَالِمًا ذَاكِرًا ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِلْحَبْرِ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٤ .

(٢) سقط من : س ١ ، ف ، ب .

(٣) زيادة من : ب .

(٤) في م : « فعل » .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا رمى بعد ما أمسى ... من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/ ٢١٤ ، ٢١٥ . ومسلم ، فى : باب من حلق قبل النحر ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ٩٥٠ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .



الحَلَقُ كَانَ مُحَرَّمًا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا<sup>(١)</sup> بِالزَّمَنِ .

**فصل :** ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مِثْنَى مِنْ يَوْمِهِ ، فَيَمْكُثُ بِهَا لَيَالِي أَيْامِ التَّشْرِيقِ ؛  
لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ  
يَوْمِهِ جِئْنَ صَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِثْنَى ، فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِي أَيْامِ  
التَّشْرِيقِ . <sup>(٢)</sup> زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَهَلِ الْمَيْثُ بِهَا وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛  
لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا رَمَيْتَ الْجَمْرَةَ قَبْتَ حَيْثُ شِغْتُ .  
وَلِأَنَّهُ مَيْثٌ بِمِثْنَى ، فَلَمْ يَجِبْ ، كَلَيْلَةِ عَرَفَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ ابْنَ  
عُمَرَ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ  
لِلْيَالِي مِثْنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا رُخْصَةَ لغيرِهِ .  
فَعَلَى هَذَا ، إِنْ تَرَكَهُ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُطْلَعُ شَيْئًا تَمَرًا أَوْ نَحْوَهُ . وَخَفَّفَهُ .

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٣) سقط من : م .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب رمى الجمار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥٦ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٩٠ . وانظر إرواء الغليل ٤ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب سقاية الحاج ، وباب هل يبيت أصحاب السقاية ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٩١ ، ٢١٧ . ومسلم ، في : باب وجوب المبيت بمِثْنَى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب يبيت بمكة ليالي مِثْنَى ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود

١ / ٤٥٤ . وابن ماجه ، في : باب البيوتة بمكة ليالي مِثْنَى ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ /

١٠١٩ . والدارمي ، في : باب في من يبيت بمكة ليالي مِثْنَى ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي

٢ / ٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٩ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٨٨ .

وهذا يُدُلُّ على أنه <sup>(١)</sup>، أى شىء تصدَّق به أجزأه . وعنه ، فى لَيْلَةٍ مُدَّةً ،  
وفى لَيْلَتَيْنِ مُدَّانٍ . وعنه ، فى لَيْلَةٍ دُرْهَمٍ ، وفى لَيْلَتَيْنِ دِرْهَمَيْنِ ؛ لما ذَكَرْنَا  
فى الشَّعْرِ . وعنه ، فى لَيْلَةٍ نِصْفُ دُرْهَمٍ . فأَمَّا اللَّيْلَةُ الثَّالِثَةُ ، فلا شىء فى  
تَرْكِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى <sup>(٢)</sup> مَنْ أَذْرَكَ اللَّيْلُ بِهَا . فَإِنْ تَرَكَهَا فى هَذِهِ  
الْحَالِ مَعَ اللَّيْلَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ ، فعليه فى الثَّلَاثِ دَمٌ ، فى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ .

**فصل :** ثم يَزِمَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثُ فى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، كُلُّ  
جَمْرَةٍ فى كُلِّ يَوْمٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ؛ يَتَدَيُّ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ، وهى أَبْعَدُهَا  
مِنْ مَكَّةَ ، وَيَلِى مَسْجِدَ الْخَيْفِ ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ  
وَيَزِمِيهَا ، كَمَا وَصَفْنَا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ عَنْهَا إِلَى مَوْضِعٍ لَا يُصِيبُهُ  
الْحَصَى ، فَيَقِفُ وَقُوفًا <sup>(٣)</sup> طَوِيلًا ، يَدْعُو اللَّهَ رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ إِلَى  
الْوُسْطَى ، فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَزِمِيهَا كَذَلِكَ ، وَيَفْعَلُ مِنَ الْوُقُوفِ وَالِدُّعَاءِ  
فِعْلَهُ فى الْأُولَى ، ثُمَّ يَزِمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ ، عَلَى صِفَةِ رَمِيهِ يَوْمَ النَّحْرِ ،  
وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
رَجَعَ إِلَى مَنًى ، فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَوْمَى الْجَمْرَةِ إِذَا زَالَتْ  
[١٢٤] الشَّمْسُ ، كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، يَقِفُ  
عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، فَيُطِيلُ الْقِيَامَ <sup>(٤)</sup> ، وَيَتَضَرَّعُ ، وَيَزِمَى <sup>(٥)</sup> الثَّالِثَةَ ، وَلَا يَقِفُ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى الأصل : « فوقها » .

(٣) فى م : « المقام » .

(٤) بعده فى الأصل : « فى » .

عندها . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

ولا يُجْزِئُهُ الرَّمْيُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، مُرْتَبًا ؛ لِلْخَيْرِ . فَإِنْ نَكَسَهُ فَبَدَأَ  
بِالثَّانِيَةِ ، ثُمَّ بِالأُولَى ، ثُمَّ بِالأُولَى ، لَمْ يُعْتَدَ لَهُ إِلَّا بِالأُولَى .

وإن تَرَكَ الوُقُوفَ والدُّعَاءَ ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ مَشْرُوعٌ ، فلم  
يَجِبْ ، كما فى سائرِ المشاعِرِ .

فصل : ولا يَنْقُصُ مِنْ سَبْعٍ . والمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ اسْتِيفَاءَهَا غَيْرُ  
وَاجِبٍ ، وَقَالَ : مَنْ رَمَى بِسِتٍّ حَصِيَّاتٍ لَا بُاسَ ، وَخَمْسٍ حَسَنٍ<sup>(٢)</sup> ،  
وَأَقْلُ مِنْ خَمْسٍ لَا يَزِمِي أَحَدٌ ، وَأَحَبُّ إِلَى سَبْعٍ ؛ لِمَا رَوَى سَعْدٌ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : رَجَعْنَا مِنَ الْحَجَّةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ  
بِسِتٍّ . وَبَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بِسَبْعٍ<sup>(٣)</sup> . فلم يَعِبْ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ بَعْضُنَا عَلَى  
بَعْضٍ . رواه الأَثَرُمُ<sup>(٥)</sup> . وعنه ، أَنَّ اسْتِيفَاءَ السَّبْعِ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
رَمَى بِسَبْعٍ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَتَابِكُكُمْ »<sup>(٦)</sup> . فعلى هذه الزَّوَايَةِ ، إِنْ  
أَخْلَ بِحَصَاةٍ مِنَ الأُولَى ، لَمْ يَصِحَّ رَمْيُ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَى الْجِمَارِ  
تَرَكَهَا حَسَبَهَا مِنَ الأُولَى ؛ لِئَلَّا يَشَقَّطَ الْفَرَضُ بِبَقِيَّتِهِ .

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٤٤٨ .

(٢) فى الأصل : « خمس » .

(٣) بعده فى ف : « وبعضنا يقول : رميت بخمس » .

(٤) بعده فى م : « فى » .

(٥) وأخرجه النسائى ، فى : باب عدد الحصى التى يرمى بها الجمار ، من كتاب المناسك . المحببى  
٢٢٣/٥ .

(٦) تقدم تخريجه فى صفحة ٤١٣ .

فإن تَرَكَ الرَّمْيَ كُلَّهُ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، فعليه دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ  
نُشْكًا وَاجِبًا . وَإِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ، فعلى الزَّوَايَةِ الْأُولَى ، لَا شَيْءَ  
عليه . وعلى الثَّانِيَةِ ، يُخَرِّجُ فِيهَا مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا فِي لَيَالِي مِثْنَى . وعنه : مَنْ  
رَمَى بِسِتِّ نَاسِيًا ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَمَّدَهُ ، تصدَّقَ بِشَيْءٍ . وَإِنْ أَخَّرَ  
رَمْيَ يَوْمٍ إِلَى آخَرَ ، أَوْ أَخَّرَ الرَّمْيَ كُلَّهُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ ، تَرَكَ السَّنَةَ ، وَلَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ ، لِكُنْهَ يُقَدَّمُ بِالنِّيَّةِ رَمْيَ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ الثَّانِي ، ثُمَّ الثَّالِثُ ؛ لِأَنَّ أَيَّامَ  
التَّشْرِيقِ كُلُّهَا وَقْتُ لِلرَّمْيِ ، فَجَازَ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ ، كَتَأْخِيرِ الْوُقُوفِ  
بَعْرِفَةَ إِلَى اللَّيْلِ . وَأَمَّا وَجِبُ التَّزْيِيبِ بِالنِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ يَجِبُ التَّزْيِيبُ  
فِيهَا مَعَ فِعْلِهَا مُتَّفَقَةٌ<sup>(١)</sup> فِي أَيَّامِهَا ، فَوَجِبَ مَعَ فِعْلِهَا مَجْمُوعَةٌ ،  
كَالْصَّلَوَاتِ .

**فصل :** ويجوزُ لِرُعَاةِ الْإِبِلِ وَأَهْلِ سِقَايَةِ الْحَاجِّ تَرَكَ الْمَبِيتِ بِمِثْنَى لَيَالِي  
مِثْنَى ، وَتَرَكَ رَمْيَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ إِنْ أَحْبَبُوا ، فَيَزُمُوا<sup>(٢)</sup>  
الْجَمِيعَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، وَالرَّمْيَ بِاللَّيْلِ<sup>(٣)</sup> ، فَيَزُمُونَ<sup>(٤)</sup> رَمْيَ كُلِّ يَوْمٍ فِي  
اللَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الرُّخْصَةِ لِلْعَبَاسِ<sup>(٥)</sup> .  
وَقَالَ عَاصِمُ بْنُ غُدَيْيٍّ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُعَاةِ الْإِبِلِ أَنْ يَزُمُوا يَوْمَ

(١) زيادة من : ف .

(٢) في م : «أَنْ يَرْمُوا» .

(٣) في م : «فِي اللَّيْلِ» .

(٤ - ٤) في ف : «وَلِكُلِّ» .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٨ .

التَّخْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمَى يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ التَّخْرِ، يَزْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا<sup>(١)</sup>.  
 حديثٌ صحيحٌ. ولأنَّهم يَسْتَعْلُونَ بِالرَّعَايَةِ، وَاسْتِقَاءِ الْمَاءِ، فَوُحِّصَ لَهُمْ  
 لذلك. وكلُّ ذِي عُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، كَالرَّعَايَةِ  
 فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ فِي مَعْنَاهُمْ، لَكِنْ إِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِمْ بَمَتَى، لَزِمَ  
 الرَّعَايَةُ الْبَيْتُوتَةُ دُونَ أَهْلِ السَّقَايَةِ؛ لِأَنَّ الرَّعَايَةَ رَغِيْبُهُمْ فِي النَّهَارِ، فَلَا حَاجَةَ  
 لَهُمْ إِلَى<sup>(٢)</sup> الْخُرُوجِ لَيْلًا، فَهَمَّ كَالْمَرِيضِ تَسْقُطُ عَنْهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ حَضَرَهَا  
 وَجَبَتْ عَلَيْهِ، وَأَهْلُ السَّقَايَةِ يَسْتَقُونَ<sup>(٣)</sup> فِي اللَّيْلِ<sup>(٤)</sup>، فَلَمْ يَلْزَمُهُمُ الْمَبِيتُ.

**فصل:** وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ، جَازَ أَنْ يَسْتَنْيِبَ مَنْ يَزِمِي عَنْهُ؛ لِأَنَّ  
 جَابِرًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَبَّيْنَا عَنِ الصَّبْيَانِ، وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ<sup>(٥)</sup>. وَالْأَفْضَلُ  
 أَنْ يَضَعَ كُلُّ حَصَاةٍ فِي يَدِ النَّائِبِ<sup>(٦)</sup> وَيُكَبِّرُ النَّائِبُ<sup>(٧)</sup>، فَإِذَا رَمَى عَنْهُ، ثُمَّ  
 بَرَأَ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ سَقَطَ بِفِعْلِ النَّائِبِ. وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَى  
 إِنْسَانٍ، فَرَمَى عَنْهُ إِنْسَانٌ، فَإِنْ كَانَ أُذِنَ لَهُ، جَازَ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) أخرجه أبو داود، في: باب في رمي الجمار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٥٦/١،  
 ٤٥٧. والترمذي، في: باب ما جاء في الرخصة للرعاة... من أبواب الحج. عارضة الأحوذى  
 ١٧٩/٤. والنسائي، في: باب رمي الرعاة، من كتاب المناسك. المجتبى ٢٢١/٥. وابن ماجه،  
 في: باب تأخير رمي الجمار... من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٠/٢. والإمام مالك،  
 في: باب الرخصة في رمي الجمار، من كتاب الحج. الموطأ ٤٠٨/١. والإمام أحمد، في:  
 المسند ٤٥٠/٥.

(٢) في الأصل، م: «في».

(٣ - ٣) في م: «بالليل».

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٧.

(٥ - ٥) سقط من: الأصل.

**فصل :** وَيُسَنُّ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ يَوْمَ النَّفْرِ ، وَهُوَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَيُعَلِّمُ النَّاسَ حُكْمَ التَّعْجِيلِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، وَتَوَدِّيْعِهِمْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرِ ، قَالَا : رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ<sup>(١)</sup> أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَنَحْنُ عِنْدَ [ ١٢٥ د ] رَاجِلَيْهِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ النَّاسَ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يُعَلِّمَهُمْ ذَلِكَ ، فَشَرَعَتِ الْخُطْبَةُ فِيهِ ، كَيَوْمِ عَرَفَةَ .

**فصل :** وَإِذَا<sup>(٣)</sup> رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي ، وَأَحَبُّ أَنْ يَنْفِرَ ، نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْمَبِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ ، وَالرَّمْيُ بَعْدَهَا . وَإِنْ عَزَبَتْ وَهُوَ فِي مَنَى ، لَزِمَتْهُ الْبَيْتُوتَةُ ، وَالرَّمْيُ مِنَ الْعِدِّ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيَّامُ مَنَى ثَلَاثَةٌ ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup> . وَالْيَوْمُ اسْمٌ لِبَيَاضِ

(١) فى ف : « فى » .

(٢) فى : باب أى يوم يخطب بمنى ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٥٢ / ١ .

(٣) بعده فى م : « كان » .

(٤) سورة البقرة ٢٠٣ .

(٥) فى : باب ما جاء فى فضل الخدمة فى سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ١٢٧ / ٤ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ . والنسائي ، فى : باب فى من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٢١٤ / ٥ . وابن ماجه ، فى : باب من أتى عرفة ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٠٣ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٩ / ٤ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

النَّهَارِ . وَإِنْ رَحَلَ<sup>(١)</sup> ، وَخَرَجَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا لِحَاجَةٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْمَبِيتُ وَلَا الرَّمِيُّ ؛ لِأَنَّ الرُّحْصَةَ قَدْ حَصَلَتْ لَهُ بِالتَّعْجِيلِ .

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ نَقَرَ أَنْ يَنْزِلَ الْمُحْصَبُ<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ يَدْخُلَ مَكَّةَ ؛ لِمَا رَوَى نَافِعٌ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ يَهْجِعُ هَجْعَةً ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ : لَيْسَ نُزُولُ الْأَبْطَحِ بِسُنَّةٍ ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . وَهَذَا لَفْظُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

**فصل : وَمَنْ أَرَادَ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ فَلَا وَدَاعَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّوْدِيعَ لِلْمُفَارِقِ .**

(١) فى ف : «رمى» .

(٢) سقط من : م .

(٣) قال فى المغنى : هو الأبطح ، وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة . المغنى ٢٣٥ / ٥ .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب النزول بذى طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٢٢ .

وسلم ، فى : باب استحباب النزول بالمحصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥١ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التحصيب ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٦٤ / ١ .

(٥) أخرجهما البخارى ، فى : باب المحصب ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢ / ٢٢٢ .

وسلم ، فى : باب استحباب النزول بالمحصب ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٢ .

كما أخرجهما الترمذى ، فى : باب ما جاء فى نزول الأبطح ، وباب من نزل الأبطح ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

وأخرجه عن عائشة ابن ماجه ، فى : باب نزول المحصب ، من كتاب المناسك . سنن ابن

ماجه ٢ / ١٠١٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢٠٧ .

ومن أراد الخروج، لم يَجُزْ له ذلك حتى يُودَّعَ البيتَ بطوافٍ؛ لما روى ابنُ عباسٍ، رَضِيَ اللهُ عنهما، قال: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَيَجْعَلُ الْوَدَاعَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ؛ لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ.

فَإِنْ وَدَّعَ، ثُمَّ اشْتَعَلَ بِتِجَارَةٍ أَوْ إِقَامَةٍ، لَزِمَتْهُ إِعَادَتُهُ؛ لِلخَبَرِ. وَإِنْ صَلَّى فِي طَرِيقِهِ، أَوْ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ شَيْئًا، لَمْ يُعَذِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ وَدَاعًا. فَإِنْ خَرَجَ وَلَمْ يُودَّعْ، لَزِمَهُ الرَّجُوعُ مَا كَانَ قَرِينًا يُمَكِّنُهُ الرَّجُوعُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، "أَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ" الرَّجُوعُ، فَعَلَيْهِ دَمٌ. فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ بُلُوغِهِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ لَخُرُوجِهِ الثَّانِي، وَقَدْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ دَمُ الْأَوَّلِ.

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، أَوْ نَفَسَاءً، خَرَجَتْ وَلَا وَدَاعَ عَلَيْهَا، وَلَا فِذْيَةَ؛ لِلخَبَرِ، "إِلَّا أَنَّهُ"<sup>(٢)</sup> يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَقِفَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَتَدْعُوَ بِدُعَاءِ الْمُودَّعِ. وَإِنْ نَفَرَتْ، فَطَهَّرَتْ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْبَيْتَيْنِ، لَزِمَتْهَا التَّوَدُّعُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْبَلَدِ، وَإِنْ لَمْ تَطْهُرْ حَتَّى فَارَقَتْهُ، فَلَا رُجُوعَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي حَقِّهَا مَا يُوجِبُهُ فِي الْبَلَدِ.

---

(١) أخرجه البخاري، في: باب طواف الوداع، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢/ ٢٢٠. ومسلم، في: باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٦٣/٢.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل.

(٣ - ٣) في الأصل: (و).



**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُودِعِ أَنْ يَقِفَ فِي الْمَلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ،  
 كَمَا زَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو <sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، فَوَضَعَ  
 صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ <sup>(٢)</sup> وَكَفَّيْهِ <sup>(٣)</sup> هَكَذَا ، وَبَسَطَهُمَا <sup>(٤)</sup> بَسْطًا ، وَقَالَ :  
 هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ . زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَيَدْعُو فَيَقُولُ :  
 اللَّهُمَّ <sup>(٦)</sup> هَذَا بَيْتُكَ ، وَأَنَا عَبْدُكَ ، <sup>(٧)</sup> «وَابْنُ عَبْدِكَ» ، وَابْنُ أَمَتِكَ ، حَمَلْتَنِي  
 عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ حَتَّى بَلَّغْتَنِي  
 «بِنِعْمَتِكَ إِلَى <sup>(٨)</sup> بَيْتِكَ ، وَأَعْتَنْتَنِي عَلَى أَذَاءٍ تُسَكِّي ، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ  
 عَنِّي ، فَازِدْ عَنِّي رِضًا ، وَلَا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَتَأَيَّ عَنْ بَيْتِكَ دَارِي ، فَهَذَا  
 أَوَانُ انْصِرَافِي إِنْ أَذْنَتَ لِي ، غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ بِكَ ، وَلَا بِبَيْتِكَ ، وَلَا رَاغِبٍ <sup>(٩)</sup>  
 عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ ، اللَّهُمَّ فَأُصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي ، وَالصُّحَّةَ فِي  
 جِسْمِي ، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي ، وَأَحْسِنْ مُتَقَلِّبِي ، وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا  
 أَبْقَيْتَنِي ، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرِي <sup>(١٠)</sup> الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ف ، م : «عمر» .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي س ١ ، ف ، ب ، م : «بسطها» .

(٤) فِي : بَابِ الْمَلْتَزِمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٣٨/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمَلْتَزِمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٩٨٧/٢ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦ - ٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، م .

(٧) فِي س ١ ، ب ، م : «راغبًا» .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، س ١ ، ب : «خير» .

قديم. وما زاد على ذلك من الدعاء فحسن<sup>(١)</sup>. ثم يُصَلَّى على النبي ﷺ.

**فصل:** ومن ترك طواف الزيارة، فطافه عند الخروج، أجزأه عن طواف الوداع؛ لأنه يحصل به المقصود منه، فأجزأ عنه، كإجزاء طواف الغمرة عن طواف القدوم، وصلاة الفرض عن تحية [١٢٥] المسجد. وإن نوى بطوافه الوداع، لم يُجزئه عن طواف الزيارة؛ لقوله عليه السلام: «<sup>(٢)</sup> وإنما لامرئ ما نوى<sup>(٣)</sup>». ولحكمه محكم من ترك طواف الزيارة، يتقضى على إخراجه أبدأ حتى يوجع فيطوف للزيارة، إلا أن إخراجه عن<sup>(٤)</sup> النساء حسب؛ لأنه قد حل له بالتحلل الأول كل شيء إلا النساء.

**فصل:** وليس في عمل القارين زيادة على عمل المفرد، وإن قتل صبيداً

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في «مجموع الفتاوى» ١٤٢/٢٦، ١٤٣: وإن أحب أن يأتي الملتزم، وهو ما بين الحجر الأسود والباب، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه، ويدعو، ويسأل الله تعالى حاجته، فعل ذلك، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع، فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره، والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة. إلى أن قال: ولو وقف عند الباب، ودعا هناك من غير التزام للبيت، لكان حسناً. وقال ابن القيم، في «زاد المعاد» ٢٩٨/٥: وأما المسألة الثانية، وهي وقوفه في الملتزم، فالذي روى عنه أنه فعله يوم الفتح. وذكر حديث عبد الرحمن بن صفوان، ثم ذكر فعل ابن عمر، وقال: فهذا يحتمل أن يكون في وقت الوداع، وأن يكون في غيره، ولكن قال مجاهد والشافعي بعده وغيرهما: إنه يستحب أن يقف في الملتزم بعد طواف الوداع، ويدعو. انتهى.

(٢) زيادة من: م.

(٣) تقدم تخريجه في ٥١/١.

(٤) في الأصل: «على».

فَجَزَّأُوهُ وَاحِدٌ. وعنه ، عليه طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وتَمَامُهُمَا بِأَفْعَالِهِمَا . ولنا ، قولُ عائِشَةَ : وأَمَّا الذين كانوا يَجْمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، طَافُوا لهما طَوَافًا وَاحِدًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وقال النبي ﷺ لعائِشَةُ لما قُرِئَتْ : « يَسْعُوكِ طَوَافُكَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَتِ » . رواه مسلم <sup>(٣)</sup> . ولأنَّهُما عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ ، اجْتَمَعَتَا ، فَدَخَلَتْ أَفْعَالُ الصُّغْرَى فِي الْكُبْرَى ، كَالطَّهَارَتَيْنِ .

**فصل : وأزكانُ الْحَجِّ ؛ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَطَوَافُ الزَّيَارَةِ . وفي الإحرامِ والسَّعْيِ رِوَايَتَانِ .**

وواجِبَاتُهُ ؛ الإحرامُ مِنَ المِيَقَاتِ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ ، وَالْمَيْيْتُ بِمَزْدَلِفَةَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَالرَّمْيُ ، وَطَوَافُ الْوُدَاعِ . وفي الْحَلْقِ وَالْمَيْيَتِ بَيِّنَتِي رِوَايَتَانِ .

وَسُنَنُهُ ؛ الاغْتِسَالُ ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ ، وَالرَّمْلُ ، وَالاضْطِجَاعُ فِيهِ ، وَاسْتِثْلَامُ الرُّكْنَيْنِ ، وَتَقْبِيلُ الْحَجَرِ ، وَالْإِسْرَافُ وَالْمَشْيُ فِي مَوَاضِعِهِمَا ، وَالخُطْبُ ، وَالْأَذْكَارُ ، وَالِدُعَاءُ ، وَالصُّعُودُ عَلَى الصُّفَا وَالْمَزْوَةِ . وَأَزْكَانُ الْعُمْرَةِ ؛ الطَّوَافُ . وفي الإحرامِ والسَّعْيِ رِوَايَتَانِ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٣) هو من حديث عائشة المتقدم ، وهذا اللفظ أخرجه مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٩ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٤ / ٦ .

وَوَاجِبُهَا؛ الْحَلُّ فِي إِحْدَى الرَّوَاتِينِ .

وُسْتَنْهَأَ؛ الْغُسْلُ، وَالِدُعَاءُ<sup>(١)</sup>، وَالذِّكْرُ، وَالشَّنُّ التِّي فِي الطَّوَائِفِ  
وَالشَّغْيِ .

فَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا، لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ<sup>(٢)</sup> إِلَّا بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا، فَعَلِيهِ دَمٌ،  
وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

**فصل :** فَإِذَا رَجَعَ قَالَ : « آيُّونَ ، تَائِبُونَ ، عَابِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ » .  
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُهُ إِذَا قَفَلَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبَيْهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ لِمَا رُوِيَ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ زَارَنِي ، أَوْ زَارَ قَبْرِي ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا ، أَوْ<sup>(٥)</sup>  
شَهِيدًا » . زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) بعده في الأصل : « والإحرام » .

(٢ - ٣) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو ، من كتاب  
العمرة ، وفي : باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٨ / ٣ ،  
٩ ، ١٤٢ / ٥ . ومسلم ، في : باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره ، من كتاب الحج .  
صحيح مسلم ٩٨٠ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير على كل شرف في المسير ، من كتاب الجهاد . سنن  
أبي داود ٧٩ / ٢ ، ٨٠ . والإمام مالك ، في : باب جامع الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ /  
٤٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢ ، ١٠ ، ١٥ ، ٦٣ ، ١٠٥ .

(٤) في الأصل : « و » .

(٥) في مسنده ١٢ ، ١٣ .

كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٥ / ٢٤٥ . وقال : هذا إسناد مجهول . وضعفه =

وَيُصَلِّي فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لقول النبي ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». «رَوَاهُ مُسْلِمٌ». وقوله عليه السلام: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

---

= فى الإرواء ٤/٣٣٣ - ٣٣٥.

أما زيارة قبر النبي ﷺ فتستحب لأجل السلام عليه، ويشترط أن تكون بدون سفر، بل تشرع لمن كان فى المدينة، أو سافر لزيارة المسجد النبوى والصلاة فيه، فإنها تدخل تبعاً. والدليل على مشروعيتها عموم الدليل على مشروعية زيارة القبور، ولم يثبت بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام حديث، وكل الأحاديث الواردة بخصوص زيارة قبره عليه الصلاة والسلام إما ضعيفة شديدة الضعف، أو موضوعة، كما نبه على ذلك الحفاظ، كالدارقطنى، والبيهقى، وابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن عبد الهادى وغيرهم، فلا يجوز الاحتجاج بها.

(١ - ١) سقط من: س ١، س ٢، ف، م.

والحديث تقدم تخريجه فى صفحة ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٢٧٩.

## بَابُ مَا يُفْسِدُ الْحَجَّ

### وَحُكْمُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

وَمَنْ وَطِئَ فِي الْفَرْجِ، فَأَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ، فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِي فَايِدِهِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْتُ امْرَأَتِي وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ. فَقَالَ: أَفْسَدْتَ حَجَّكَ، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُكَ مَعَ النَّاسِ، فَاقْضُوا مَا يَقْضُونَ، وَجَلَّ<sup>(١)</sup> إِذَا حَلَقُوا، فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ فَاخْجُجْ أَنْتَ وَامْرَأَتُكَ، وَأَهْدِيَا هَذِي، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا، فَضُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو<sup>(٢)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ. <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ. وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>. وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّحَلُّلُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَّا بِأَفْعَالِهِ. وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى [١٢٦و] الْفَوْرِ؛ لِلْخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ حَجٌّ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ، فَكَانَ وَاجِبًا عَلَى الْفَوْرِ، كَحَجَّةِ

(١) فِي م: «احلن».

(٢) فِي الْأَصْلِ، ف، م: «عمر».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: ف، م.

وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٣٨٢.

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ بِإِسْنَادٍ، فِي: بَابِ هَدْيِ الْمُحْرَمِ إِذَا أَصَابَ أَهْلَهُ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمَوْطَأُ

١/ ٣٨١، ٣٨٢. وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٦٧/٥.

الإسلام.

ويجب الإحرام عليهما للقضاء من حيث أخرهما أولاً أو من قدره، إن سلكا طريقاً غيرها؛ لأنه قضاء لعبادة، فكان على وفقها، كقضاء الصلاة.

وتفسد حج المرأة؛ للخبر، ولأنها أخذ المجامعين<sup>(١)</sup>، فأشبهت الرجل. وعليها<sup>(٢)</sup> القضاء، ونفقة القضاء عليها إن كانت مطاوعة، كالرجل، وإن كانت مكرهة، فعلى الزوج؛ لأنه ألزمها ذلك، فكان موجباً عليه.

ولا فرق بين العمد والشهو، والعلم والجهل؛ للخبر، ولأنه معنى يوجب القضاء، فاستوى فيه ذلك، كالفوات<sup>(٣)</sup>.

ولا فرق بين الوطء فى القبل والدبر، من آدمى أو بهيمة؛ لأنه وطء فى فرج، أشبه وطء فرج<sup>(٤)</sup> الأدمية.

**فصل:** ويتفرقان فى القضاء؛ لأن ابن عباس قال: ويتفرقان من حيث يُخرمان حتى يُفْضيا حجَّهما<sup>(٥)</sup>. وفيه وجهان؛ أحدهما، أنه واجب؛ لأن ابن عباس ذكره حكماً للمُجامع، فكان واجباً، كالقضاء. والثانى، لا يجب؛ لأنه حج، فلم يجب فيه مفارقة الزوجة، كغير القضاء؛ ولأن

(١) فى س ١، س ٢، ف، ب، م: «المتجامعين».

(٢) فى الأصل: «عليه».

(٣) فى م: «كالفوات».

(٤) سقط من: س ١، س ٢، م.

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٨٢.

مَقْصُودَ الْفِرَاقِ التَّحَرُّزُ مِنْ إصَابَتِهَا، وَهَذَا وَهَمٌّ لَا يَفْتَضِي الْوُجُوبَ .  
وَمَعْنَى التَّفَرُّقِ ؛ اجْتِنَابُ الرُّكُوبِ مَعَهَا عَلَى بَعِيرٍ وَاحِدٍ ، وَالْجُلُوسُ مَعَهَا فِي  
خَبَاءٍ ، وَلَكِنْ يَكُونُ قَرِينًا مِنْهَا ، يُرَاعَى حَالُهَا ؛ لِأَنَّهُ مَحْرُمُهَا .

**فصل :** وَمَنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ قَبْلَ ، أَوْ كَسَ ، فَلَمْ يُنْزَلْ ، لَمْ يَفْسُدْ  
حُجُّهُ ، وَإِنْ أُنْزَلَ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَفْسُدُ حُجُّهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْزَالٌ عَنْ  
مُبَاسَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْوُطْءَ فِي الْفَرْجِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يَفْسُدُ . وَهِيَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ  
فِعْلٌ <sup>(١)</sup> لَا يَجِبُ الْحَدُّ بِجَنْسِهِ ، وَلَا الْمَهْرُ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ بِدُونِ  
الْإِنْزَالِ ، أَشْبَهَ النَّظَرَ .

وَلَا يَفْسُدُ التَّشْكُّ بِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُرْمَاتِ كُلِّهَا ، بِغَيْرِ خِلَافٍ .

**فصل :** وَمَنْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ الثَّانِي ، لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ ؛  
لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا تَحْلُلَانِ ، فَوْجُودُ الْمُفْسِدِ بَعْدَ أَوَّلِهِمَا لَا يَفْسِدُهَا ، كَالصَّلَاةِ ،  
وَلَكِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ ، فَيُحْرِمُ لِيَطُوفَ لِلزِّيَارَةِ بِالْإِحْرَامِ صَحِيحٌ . وَإِنْ وَطِئَ  
الْمُقْتِمِرُ فِي عُمْرَتِهِ ، أَفْسَدَهَا ، وَعَلَيْهِ إِمَامُهَا وَقَضَاؤُهَا ، كَالْحَجِّ .

وَيَتَعَلَّقُ بِالْمَاضِي فِي الْفَائِدِ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَتَحْرِيمِ الْحُرْمَاتِ ، وَوُجُوبِ  
الْفِدْيَةِ فِيهَا ، مِثْلُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّحِيحِ سَوَاءً ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى الْإِحْرَامِ ، فَتَعَلَّقَ  
بِهِ ذَلِكَ ، كَالصَّحِيحِ .

**فصل :** وَمَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَقَدْ فَاتَهُ  
الْحَجُّ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَقُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ

(١) بعده في م : « ما » .



الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةٍ جَمِيعٍ». رَوَاهُ الْأَثَرُ<sup>(١)</sup>. وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ؛ وَهِيَ طَوَافٌ وَسُغَى وَتَقْصِيرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ عَمَرٍ، وَائِنِّهِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ عُمَرُ لِأُمِّ أَيْيُوبَ حِينَ فَاتَهُ الْحَجُّ: اضْنَعْ مَا يَضْنَعُ الْمُغْتَبِرُ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَمْنَعُ فِي حَجِّ فَايِدٍ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْمَبِيتُ وَالرَّمْيُ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِقَوْلِ الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّ الْمَبِيتَ تَبَعٌ لِلْوُقُوفِ، فَيَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ. وَعَنْهُ، لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ نَفْلًا، وَإِنْ كَانَتْ فَرَضًا، فَعَلَّهَا بِالْوُجُوبِ السَّابِقِ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ الصَّحَابَةِ الْمُسْتَعِينَ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصْرِهِمْ، وَلِأَنَّ الْحَجَّ يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ، فَيَلْزَمُ قَضَاؤُهُ كَالْمَنْذُورِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

وَيُجْزِئُهُ الْقَضَاءُ عَنِ الْحَجَّةِ الْوَاجِبَةِ بَلَا<sup>(٣)</sup> خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الْحَجَّةَ لَوْ تَمَّتْ لِأَجْزَأَتٍ عَنِ الْوَاجِبَةِ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهَا؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْأَدَاءِ.

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ هَذِي. وَعَنْهُ، [١٢٦ ط] لَا هَذِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَهُ هَذِي لَزِمَ الْمُحَصَّرُ هَذِيَانِ؛ لِلْقَوَايِ وَالْإِخْصَارِ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، فِي: بَابِ إِدْرَاكِ الْحَجِّ بِإِدْرَاكِ عَرَفَةَ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٤/٥. عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ هَدْيٍ مِنْ فَاتِهِ الْحَجِّ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. الْمُوطَأُ ٣٨٣/١. وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، فِي: الْأُمِّ ١٤١، ١٤٢. وَالْبَيْهَقِيُّ، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٤/٥.

(٣) فِي م: «بَغِيرِ».

لأنه قول الصَّحَابَةِ الْمُسْتَعِينِ، ولأنه حَلٌّ مِنْ إِخْرَامِهِ قَبْلَ إِمْتَامِهِ، فَلَزِمَتْهُ هَذِي، كَالْمَحْضَرِ. وَيُخْرِجُهُ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ؛ لِمَا رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّ هُبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ<sup>(١)</sup> حَجَّ مِنَ الشَّامِ، فَقَدِمَ يَوْمَ النَّحْرِ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: انْطَلِقْ إِلَى الْبَيْتِ، فَطُفْ بِهِ<sup>(٣)</sup> سَبْعًا، وَإِنْ كَانَ مَعَكَ هَذِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> فَانْحَرْهَا، ثُمَّ إِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ فَاحْجُجْ، وَإِنْ وَجَدْتَ سَعَةً فَأَهْدِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٥)</sup>. فَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ مُتَشَبِّهٌ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفٌ.

فَإِنْ عَدِمَ الْهَذِي، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ. وَقَالَ الْحَرَقِيُّ: يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ مِنْ قِيَمَةِ الشَّاةِ يَوْمًا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مُعَادَلَةِ الْهَذِي، كِبَدَلِ جَزَاءِ الصَّيْدِ. وَقَوْلُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوْلَى.

**فصل:** وَإِذَا أَخْطَأَ النَّاسُ الْعَدَدَ، فَوَقَّفُوا فِي غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَجَزَّاهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ فَيَشُقُّ. وَإِنْ وَقَعَ لَتَغْيَرِ مِنْهُمْ، لَمْ يُجْزِئْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَتَغْيَرِطِهِمْ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِهُبَّارٍ: مَا حَبَسَكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ<sup>(٦)</sup> عَرَفَةَ. فَلَمْ يُعْذَرْ بِذَلِكَ.

(١) هو هبار بن الأسود بن المطلب بن أسد، القرشي، أسلم بعد الفتح، وحسن إسلامه، وصحب النبي ﷺ واستشهد بأجنادين. أسد الغابة ٣٨٤/٥، سير أعلام النبلاء ٣١٥/١.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) بعده في ف: «بعد طلوع الفجر».

(٤) في م: «هذي».

(٥) انظر ما تقدم تخريجه في الصفحة السابقة في حاشية ٢.

(٦) سقط من: م.

**فصل:** وإذا حَصَرَ المحْرِمُ عدُوَّ<sup>(١)</sup> من المسلمين، فَمَنَعَهُ المَضْيَ، فالأَفْضَلُ التَّحَلُّلُ، وَتَرْكُ قِتَالِهِ؛ لَأَنَّهُ أَسهَلُ مِنْ قِتَالِ المُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ مُشْرِكًا، لَمْ يَجِبْ قِتَالُهُ إِلَّا أَنْ يَتَدَأَّ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُقَاتِلِ الَّذِينَ أَحْصَرُوهُ<sup>(٢)</sup>. وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ المحْرِمِ الظُّفْرُ، اسْتَحْبَبَ الْقِتَالُ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْجِهَادِ وَالْحَجِّ. وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خِلَافُ ذَلِكَ، اسْتَحْبَبَ الْإِنْصِرَافُ؛ صِيَانَةُ لِلْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّغْرِيرِ.

ثم إن وَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا، لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّحَلُّلُ، قَرِيبٌ أَمْ بَعْدُ؛ لَأَنَّهُ قَائِدٌ عَلَى أَذَاءِ نُسُكِهِ، فَأُشْبِهَ مَنْ لَمْ يُحْصَرْ. فَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَّا بَعْدَ الْقَوَاتِ، مَضَى، وَتَحَلَّلَ بِغُمْرَةٍ. وَفِي الْقَضَاءِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَجِبُ؛ لَأَنَّهُ فَاتَهُ الْحَجُّ، أُشْبِهَ مَنْ أَخْطَأَ الطَّرِيقَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ تَحَلَّلَ بِسَبَبِ الْحَصْرِ، أُشْبِهَ مَنْ تَحَلَّلَ قَبْلَ الْقَوَاتِ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آمِنًا، فَلَهُ التَّحَلُّلُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ بِالْحُدُودِ فَتَحَلَّلَ. وَلَأَنَّهُ لَوْ لَزِمَهُ الْبَقَاءُ عَلَى الْإِحْرَامِ لَحَرَجَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَتَقَيَّ الْحَصْرُ سِنِينَ.

وله أَنْ يَتَحَلَّلَ وَقَتَ الْحَصْرِ، سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَمِرًا أَوْ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا. وَعَنْهُ فِي المحْرِمِ بِالْحَجِّ، لَا يَجِلُّ إِلَّا يَوْمَ النُّحْرِ؛ لِيَتَحَقَّقَ الْقَوَاتُ، فَإِنَّهُ لَا يَبَاسُ

(١) فِي م: «عِدَّة».

(٢) فِي م: «أَحْصَرُوهُمْ».

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمَ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٢٩.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦.

مِنْ زَوَالِ الْحَضَرِ . وَكَذَلِكَ مَنْ سَاقَ هَذِيًّا لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّخَرُّقُ قَبْلَ وَقْتِهِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِلآيَةِ وَالْحَبَرِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاقَ هَذِيًّا " فَنَحَرَهُ وَحَلَّ " قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَجَّ أَخَذَ الْأَنْسَاكَ ، فَأُشْبِهَ الْعُمْرَةَ ، وَلَوْ وَقَفَ الْحِلُّ عَلَى تَقْيِينِ الْقَوَاتِ ، لَمْ يُجْزِ الْحِلُّ مِنَ الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَفُوتُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ ، لَمْ يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَلَهُ ذَبْحُهُ حَيْثُ <sup>(٢)</sup> أُخْصِرَ . وَعَنْهُ ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْحَرَمِ ، أَوْ عَلَى إِزْسَالِهِ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي يَذْبَحُهُ فِيهِ ، فَيَحِلُّ حَيْثُ ذَبَحَ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الذَّبْحِ فِي الْحَرَمِ ، فَأُشْبِهَ الْمُخْصَرَ فِي الْحَرَمِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيَّهُ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيَرَةِ <sup>(٣)</sup> ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْهَدْيَ مَكْرُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> . " وَلِأَنَّهُ مُؤَضِّعٌ جِلَّهُ " ، فَكَانَ مُؤَضِّعُ ذَبْحِهِ ، كَالْحَرَمِ . وَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ بِذَبْحِهِ التَّحَلُّلَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ يَكُونُ لغيرِهِ ، فَلَزِمَتْهُ النَّيَّةُ ، لِيُمَيَّزَ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ يَخْلُقُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١ - ١) فِي م : « وَنَحَرَهُ » .

(٢) هُوَ الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ فِي صَفْحَةِ ٤٠١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « حِينَ » .

(٤) فِي م : « السَّيْرِ » .

(٥) سُورَةُ الْفَتْحِ ٢٥ .

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

خَرَجَ مُعْتَمِرًا فَحَالَتْ [١٢٧] كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَتَحَرَ هَذِيهِ ،  
وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحُدُودِيَّةِ . (١) زَوَاهِ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ .

وهل يجب الحِلَاقُ أو التَّقْصِيرُ أم لا ؟ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيهِ ، هَلْ  
هُوَ نُسْكَ أم لا ؟ فَإِنْ قُلْنَا : هُوَ نُسْكَ . حَصَلَ الْحِلُّ بِهِ ، وَبِالْهَذْيِ وَالنَّيَّةِ .  
وَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ بِنُسْكَ . حَصَلَ الْحِلُّ بِهِمَا دُونَهُ .

**فصل :** وَإِنْ لَمْ يَجِزْ هَذْيًا <sup>(٢)</sup> ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ  
وَاجِبٌ لِلْإِحْرَامِ ، فَكَانَ لَهُ بَدَلٌ يُنْتَقَلُ إِلَيْهِ ، كَدَمِ التَّمَتُّعِ . وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ  
الصَّيَامِ ، كَمَا لَا يَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ الْهَذْيِ . فَإِنْ نَوَى التَّحْلُلَ قَبْلَهُ ، لَمْ يَحِلَّ ،  
وَكَانَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَذْبَحَ أَوْ يَصُومَ ؛ لِأَنَّهُ أُقِيمَ هَلْهُنَا مَقَامُ أَفْعَالِ الْحَجِّ .

**فصل :** وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
قَضَى عُمْرَةَ الْحُدُودِيَّةِ <sup>(٣)</sup> . وَسُمِّيَتِ الثَّانِيَةُ عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ ، وَلِأَنَّهُ حَلَ مِنْ  
إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِمْتَامِهِ ، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، كَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ . وَوَجْهُ الْأُولَى <sup>(٤)</sup> أَنَّهُ  
تَطَوُّعٌ جَازَ التَّحْلُلُ مِنْهُ ، مَعَ صَلَاحِ الْوَقْتِ لَهُ <sup>(٥)</sup> ، فَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهُ ، كَمَا  
لَوْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ يَغْتَقِدُهُ وَاجِبًا فَلَمْ يَكُنْ . فَأَمَّا الْحَبَرُ ، فَإِنَّ الَّذِينَ صَدُّوا  
كَانُوا أَلْفَا وَأَزْغَمَاءَ ، وَالَّذِينَ اعْتَمَرُوا مَعَهُ فِي الْقَضَاءِ ، كَانُوا نَفَرًا يَبْسِرًا ،

(١ - ١) سقط من : س ٢ ، ف ، ب ، م .

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « القضية » .

(٤) في الأصل : « الأول » .

(٥) سقط من : الأصل .

ولم يأثر الباقيين بالقضاء، والقضيئة؛ الصلح الذي جرى بينهم، وهو غير القضاء، ويُفارق القَوَات، فإنه<sup>(١)</sup> بتفريطه.

**فصل:** فإن لم يحلَّ المحضَر حتى زال الحَضَر، لم يجز له التَّحْلُل؛ لأنَّه زال العُدْر، وإن زال العُدْر<sup>(٢)</sup> بعد القَوَات، تحلَّل بعُمرة، وعليه هَدْي للقَوَات لا للحَضَر؛ لأنَّه لم يحلَّ به. وإن فاته الحجَّ مع بقاء الحَضَر، فله الحلُّ به؛ لأنَّه إذا حلَّ به قبل القَوَات، فمعه أوَّلَى، وعليه<sup>(٣)</sup> الهَدْي للحلِّ<sup>(٤)</sup>. ويَحْتَمِلُ أن يُلْزَمَهُ هَدْي آخر للقَوَات. وإن حلَّ بالإحصار ثم زال، وأمكنه الحجَّ من عامه، لزمه ذلك، إن قلنا بوجوب القضاء، أو كانت الحَجَّة واجبة؛ لأنَّ الحجَّ على الفور، والأ فلا.

ومن كان إحرأه فاسداً، فله التَّحْلُل بالإحصار؛ لأنَّه إذا حلَّ من الصَّحيح، فمين الفاسد أوَّلَى، فإن زال الحَضَر بعد الحلِّ، وأمكنه الحجَّ من عامه، فله القضاء فيه. ولا يُتَصَوَّر القضاء للحجَّ في العام الذي أفسده فيه، إلا في هذا الموضع.

**فصل:** ومن صدَّ عن عَرَفَةَ، وتمكَّن من البيت، فله أن يتحلَّل بعُمرة؛ لأنَّ له ذلك من غير حَضَر، فمعه أوَّلَى. وعنه، لا يجوز له التَّحْلُل، بل<sup>(١)</sup> يُقِيم على إحرأه حتى يَقُوتَ الحجَّ، ثم يحلُّ بعُمرة؛ لأنَّه إنما جاز له

(١) في الأصل: «الذي فاته».

(٢) زيادة من: م.

(٣ - ٣) في الأصل: «التحلل والهدى».

(٤) في م: «و».

التَّحْلُلُ بِعُقْرَةٍ<sup>(١)</sup> فِي مَوْضِعٍ<sup>(٢)</sup> يُمَكِّنُهُ الْحُجُّ مِنْ عَامِهِ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا، وَهَذَا تَمْنُوعٌ مِنَ الْحُجِّ، فَلَا<sup>(٣)</sup> يُمَكِّنُهُ أَنْ يَصِيرَ مُتَمَتِّعًا.

**فصل:** وَالْحَصْرُ الْخَاصُّ؛ مِثْلُ أَنْ يَحْبِسَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَرِيبٌ ظُلْمًا، أَوْ بِحَقٍّ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْقَائِهِ، وَالْعَبْدُ إِذَا مَنَعَهُ سَيِّدُهُ، وَالزَّوْجَةُ يَمْنَعُهَا زَوْجُهَا، كَالْعَامِّ فِي جَوَازِ التَّحْلُلِ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ<sup>(٤)</sup> وَتَحْقِيقِ الْمَعْنَى فِيهِ. فَأَمَّا مَنْ أَحْصَرَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدَمُ نَفَقَةٍ، ففِيهِ رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، لَهُ التَّحْلُلُ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ<sup>(٥)</sup>، وَلِأَنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرِجَ، فَقَدْ حُلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٦)</sup>. وَلِأَنَّهُ مُحْصَرٌ، فَأُشْبِهَ مَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ. وَالثَّانِيَةُ، لَيْسَ لَهُ التَّحْلُلُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عَمْرٍو قَالَا: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ. وَلِأَنَّهُ لَا<sup>(٧)</sup> يَسْتَفِيدُ بِالْحِلِّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ حَالِهِ، وَالتَّحْلُلُ<sup>(٨)</sup> مِنَ الْأَدَى بِهِ، بِخِلَافِ حَصْرِ الْعَدُوِّ.

(١) سقط من: م.

(٢ - ٣) سقط من: م.

(٣) في: باب في من أحصر بعدو، من كتاب المناسك. المجتبى ١٥٦/٥، ١٥٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الإحصار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٣١/١.

والترمذى، في: باب ما جاء في الذى يهل بالحج فيكسر أو يعرج، من أبواب الحج. عارضة

الأخوذى ١٦٨/٤. وابن ماجه، في: باب المحصر، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/

١٠٢٨. والدارمى، في: باب في المحصر بعدو، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٦١/٢.

والإمام أحمد، في: المسند ٤٥٠/٣.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في م: «أو».

## بَابُ الْهَدْيِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى مَكَّةَ أَنْ يُهْدِيَ هَدْيًا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى فِي حَجَّتِهِ مِائَةَ بَدَنَّةٍ. "زَوَاهِ الْبُخَارِيُّ، وَلَمْ يَقُلْ: فِي حَجَّتِهِ".

وَيُسْتَحَبُّ [١٢٧] اسْتِشْمَانُهَا وَاسْتِخْسَانُهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾<sup>(٢)</sup>. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْاسْتِشْمَانُ وَالْاسْتِخْسَانُ وَالْاسْتِعْظَامُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَفْضَلُ<sup>(٤)</sup> الْهَدْيُ الْأَصَاغِي الْإِبِلُ، ثُمَّ الْبَقَرُ، ثُمَّ الْغَنَمُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى<sup>(٥)</sup>، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ<sup>(٦)</sup>، وَمَنْ رَاحَ

(١) سقط من: م.

(٢ - ٢) سقط من: ف، م.

والحديث تقدم تخريجه من حديث جابر في صفحة ٣٢١.

(٣) سورة الحج ٣٢.

(٤) أخرجه الطبري، في: تفسيره ١٥٦/١٧.

(٥) في س ٢، م: «الأفضل في».

(٦ - ٦) زيادة من: ف.

(٧) سقط من: الأصل.



فى الساعَةِ الرَّابِعَةِ ، فكأُتْمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فى السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فكأُتْمَا قَرَّبَ بَيْضَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيجوزُ لِلْمُتَطَوِّعِ أَنْ يُهْدِيَ مَا أَحَبَّ مِنْ كَبِيرِ الْحَيَوَانِ وَصَغِيرِهِ ، وَغَيْرِ الْحَيَوَانِ ؛ اسْتِذْلَالًا بِهَذَا الْحَدِيثِ ، إِذْ ذُكِرَ فِيهِ الدَّجَاجَةُ وَالْبَيْضَةُ . وَالْأَفْضَلُ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مِنْهَا .

فَإِنْ كَانَتْ إِبْلًا ، سُنَّ إِشْعَارُهَا ، بِأَنْ يَشُقَّ صَفْحَةٌ سَنَامِهَا الْيُمْنَى <sup>(٢)</sup> حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ، وَيُقْلَدُّهَا نَعْلًا أَوْ نَحْوَهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ دَعَا بَيْدَنَةً فَأَشْعَرَهَا فى صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْيُمْنَى ، وَسَلَّتْ الدَّمَ عَنْهَا بِيَدِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا رُبَّمَا اخْتَلَطَتْ بِغَيْرِهَا ، أَوْ ضَلَّتْ ، فَتُعْرَفُ بِذَلِكَ ، فَتُرَدُّ . وَإِنْ كَانَتْ غَنَمًا ، قُلِدَتْ آذَانُ الْقَرَبِ وَالغُرَى ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : كُنْتُ أَقْبِلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَيُقْلَدُّ الْغَنَمَ ، وَيُقِيمُ فى أَهْلِهِ حَلَالًا . <sup>(٤)</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ نَحْوَهُ . وَلَا يُشْعَرُهَا

(١) تقدم تخريجه فى ٤٩٩/١ .

(٢) فى ف : « الأيمن » .

(٣) فى : باب تقليد الهدى .... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٢/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الإشعار ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٦/١ . والنسائي ، فى : باب أى الشقين يشعر ، وباب سلت الدم عن البدن ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٣٢/٥ ، ١٣٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى إشعار البدن ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٣٩/٤ . وابن ماجه ، فى : باب إشعار البدن ، من كتاب المناسك ١٠٣٤/٢ . والدارمى ، فى : باب فى الإشعار كيف يشعر ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٦٥/٢ ، ٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢١٦/١ ، ٢٥٤ ، ٢٨٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٧٢ .

=

(٤ - ٤) سقط من : ف ، م .

لَصَغْفِهَا ، وَلَآئِهٖ يَسْتَتِرُ مَوْضِعُ الْإِشْعَارِ بِشَعْرِهَا وَصُوفِهَا .

**فصل :** وَلَا يَجِبُ الْهَدْيُ بِسَوْقِهِ مَعَ نِيَّتِهِ ، كَمَا لَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ بِالْمَالِ بِخُرُوجِهِ بِهِ لذلِكَ ، وَيَتَقَى عَلَى مِلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَمَنَآؤُهُ لَهُ حَتَّى يَتَخَرَّجَهُ . وَإِنْ قَلَّدَهُ وَأَشْعَرَهُ ، وَجِبَ بِذلِكَ ، كَمَا لَوْ بَنَى مَسْجِدًا وَأَذَّنَ لِلصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> فِيهِ . وَإِنْ نَذَرَهُ ، أَوْ قَالَ : هَذَا هَدْيٌ . أَوْ<sup>(٢)</sup> : لِلَّهِ . وَجِبَ ؛ لِأَنَّهُ لَفَظٌ يَقْتَضِي الْإِجَابَ ، فَأَشْبَهَ لَفْظَ الْوَقْفِ .

وَلَهُ رُكُوبُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بِهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ازْكَبْهَا » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : « ازْكَبْهَا وَتِلْكَ » . فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ ، قَالَ : « ازْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُخِفَّتْ إِلَيْهَا ، حَتَّى تَجِدَ

---

= والحديث أخرجه البخاري ، في : باب قتل القلائد للبدن والبقر ، وباب إشعار البدن ، وباب تقليد الغنم ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨ . ومسلم ، في : باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٥٧ ، ٩٥٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من بعث بهديه وأقام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/٤٠٧ . والنسائي ، في : باب قتل القلائد ، وباب هل يوجب تقليد الهدى لإحراما ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/١٣٣ ، ١٣٧ . وابن ماجه ، في : باب تقليد البدن ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/١٠٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/١٩١ ، ٢٣٦ .

(١) في ف : « للناس بالصلاة » ، وفي م : « بالصلاة » .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : ف .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب ركوب البدن ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢/٢٠٥ . ومسلم ، في : باب جواز ركوب البدنة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٩٦٠ . =

ظَهَرًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ نَقَصَهَا الرُّكُوبُ، ضَمِنَهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّ غَيْرِهِ بِهَا.

وَأِنْ وَلَدَتْ، فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا، يَذْبَحُهَا مَعَهَا؛ لِمَا رُوِيَ<sup>(٢)</sup> «أَنْ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَأَى رَجُلًا يَشُوقُ بَدَنَتَهُ مَعَهَا وَلَدَهَا، فَقَالَ: لَا تَشْرَبْ مِنْ لَبَنِيهَا، إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ وَلَدِهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ النَّخْرِ فَانْحَرْهَا وَوَلَدَهَا<sup>(٣)</sup>». وَلِأَنَّهُ مَغْنَى تَصِيرُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَاسْتَتَبَعَ الْوَلَدَ، كَالْعَتِقِ.

وَلَوْ أَنَّ يَشْرَبَ مِنْ لَبَنِيهَا مَا فَضَّلَ عَنْ وَلَدِهَا؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ، وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾<sup>(٤)</sup>. وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِلْخَبَرِ، وَلِأَنَّ اللَّبَنَ إِذَا عَذَّاءَ الْوَلَدِ، فَلَا يَجُوزُ مِنْهُ مِنْهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ الْأُمُّ عَاقِلًا. فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَشِيُّ، حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهَا؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَحْمِلُ

= كما أخرجه أبو داود، في: باب في ركوب البدن، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٠٨. والترمذي، في: باب ما جاء في ركوب البدنة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/ ١٤٥. والإمام مالك، في: باب ما يجوز من الهدى، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٧٨، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٠٥.

(١) في: باب في ركوب البدن، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٠٨.

كما أخرجه مسلم، في: باب جواز ركوب البدنة المهداة... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٦١. والنسائي، في: باب ركوب البدنة بالمعروف، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/ ١٣٩. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤٨.

(٢ - ٢) في الأصل: «ابن عباس».

(٣) أخرجه البيهقي، في: باب لبن البدنة لا يشرب إلا بعد رى فصليها، من كتاب الحج، وفي: باب ما جاء في ولد الأضحية ولبنها، من كتاب الضحايا. السنن الكبرى ٥/ ٢٣٧، ٩/ ٢٨٨.

(٤) سورة الحج ٣٣.

وَلَدَ الْبَدَنَةِ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>. فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ حَمْلُهُ وَلَا سَوْقُهُ، صَنَعَ بِهِ مَا<sup>(٢)</sup> يَصْنَعُ  
بِالْهَدْيِ الَّذِي يُخَشَى عَظْبُهُ.

وإن كان عليها صُوفٌ في جِزِّهِ صَلَاحٌ لَهَا، جِزُّهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ؛ لِأَنَّهَا  
تَسْمَنُ بِذَلِكَ، فَتَنْفَعُ الْمَسَاكِينَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جِزِّهِ صَلَاحٌ، لَمْ يَجُزَّ  
أَخْذُهُ؛ لِأَنَّهُ جِزٌّ مِنْهَا، وَ<sup>(٣)</sup> يَنْفَعُ الْفُقَرَاءَ عِنْدَ ذَبْحِهَا.

وإن أُخْصِرَ، نَحَرَهُ حَيْثُ أُخْصِرَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِيهَ  
بِالْحُدُيَّةِ<sup>(٤)</sup>. وَإِنْ تَلَفَ<sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ، لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ،  
فَلَمْ يَضْمَنْهُ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ، كَالْوَدِيعَةِ. وَإِنْ تَعَيَّبَ، ذَبَحَهُ وَأَجْزَأَ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُ  
لَا يَضْمَنُ جَمِيعَهُ، فَيَبْغُضُهُ أَوَّلَى.

[١٢٨] **فصل:** وإن عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ أَوْ عَطِبَ دُونَ مَحَلِّهِ، نَحَرَهُ  
مَوْضِعَهُ، وَصَبَّغَ نَقْلَهُ الَّتِي فِي عُنُقِهِ فِي ذِمِّهِ، فَضَرَبَ بِهَا صَفْحَتَهُ لِيَعْرِفَهُ  
الْفُقَرَاءُ، وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ رُفَقَاتِهِ؛ لِأَنَّ  
رَوَى<sup>(٧)</sup> دُؤَيْبُ أَبُو<sup>(٨)</sup> قَبِيصَةَ<sup>(٩)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَثُّ مَعَهُ بِالْبُذْنِ،

(١) أخرجه الإمام مالك، في باب ما يجوز من الهدى، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٧٨.  
والبيهقي، في: السنن الكبرى ٥/٢٣٧.

(٢) في الأصل، م: «كما».

(٣) سقط من: م.

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠١.

(٥ - ٥) في ف: «بغير».

(٦) بعده في الأصل: «له».

(٧ - ٧) سقط من: ف، م.

(٨) هو ذؤيب بن حلحلة، وقيل: ابن حبيب بن حلحلة، كان يسكن قُدَيْدًا، وهو موضع =

ثم يَقُولُ : « إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَأَنْحَرْهَا ، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَبِيهَا ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَ صَفْحَتَيْهَا ، وَلَا تَطْعَمْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يَنْهَى فِي التَّفْرِيطِ فِيهَا لِئَاكُلَهَا ، أَوْ يُطْعِمَهَا رُقَّتَهُ ، فَمُنِعُوا مِنْ أَكْلِهَا لِذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ يَذْبَحْهَا عِنْدَ خَوْفِهِ عَلَيْهَا حَتَّى تَلْفَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ فَرَطَ فِيهَا ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهَا ، كَالزَّادِغَةِ إِذَا رَأَى مَنْ يَسْرِقُهَا فَلَمْ يَمْتَنِعْ . وَإِنْ أَتْلَفَهَا ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالًا <sup>(٢)</sup> تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ غَيْرُهُ ، فَضَمِنَتْهُ ، كَالْغَاصِبِ . وَيَلْزِمُهُ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ هَدْيٍ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَتْهُ الْإِرَاقَةُ وَالتَّفْرِقَةُ ، وَقَدْ فَوَّتَهُمَا <sup>(٣)</sup> ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُمَا ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَ شَيْئَيْنِ . فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا وَفَقَ <sup>(٤)</sup> مِثْلُهَا أَوْ أَقَلُّ ، لَزِمَهُ مِثْلُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ ، اشْتَرَى بِالْفَضْلِ هَدْيًا آخَرَ . فَإِنْ لَمْ يَتَسَّعِ اشْتَرَى بِهِ لَحْمًا وَتَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُفَوَّتِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْقِيَمَةِ . وَإِنْ أَكَلَ مِمَّا مُنِعَ مِنْ أَكْلِهَا ، ضَمِنَتْهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرْنَا . وَإِنْ أَتْلَفَهَا غَيْرُهُ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْزِمُهُ الْإِرَاقَةُ ، فَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهَا كَغَيْرِهَا ، وَيَشْتَرِي بِالْقِيَمَةِ مِثْلَهَا . فَإِنْ زَادَتْ ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيمَا إِذَا أَتْلَفَهَا صَاحِبُهَا .

---

= قرب مكة ، وله دار بالمدينة ، شهد الفتح ، وعاش إلى زمن معاوية . أسد الغابة ١٨٢ / ٢ .  
(١) في : باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ١ / ٢ .  
٩٦٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب في الهدى إذا عطب ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣٦ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٥ / ٤ .  
(٢) في ب : « ما » .  
(٣) في الأصل : « فوتها » .  
(٤) في الأصل : « فوق » .

وإن اشترى هذياناً فوجده معيباً، فله الأرش. ويَحْتَمِلُ أن يكون<sup>(١)</sup> للمساكين؛ لأنه بدلٌ عن الجزءِ الفائتِ من حيوانٍ جعله لله تعالى، فكان للمساكين، كعوضٍ ما أُلْفَ منه بعدَ الشراء، ويكونُ حُكْمُهُ حُكْمُ الفاضلِ عن المثلِ. ويَحْتَمِلُ أن يكونَ<sup>(٢)</sup> له؛ لأنَّ التَّذرُّعَ إنما صادفَ المعيبَ بدُونِ الجزءِ الفائتِ، فلم يَدْخُلْ في نَذْرِهِ، فلا يُسْتَحَقُّ عليه بدلُهُ.

**فصل:** ولا يُزُولُ مِلْكُهُ عن الهذْيِ والأُضْحِيَّةِ بإيجابهما. نَصَّ عليه. وله إبدالُهما بخيرٍ منهما. وقال أبو الخطاب: يُزُولُ مِلْكُهُ، وليس له يَبْعُهُ، ولا إبداله؛ لأنه جعله لله تعالى، فأشبهه المَعْتَقَ والمُزَوَّقَ. ووجهُ الأولِ، أنَّ التَّذرُّعَ مَحْمُولَةٌ على أَصُولِهَا في الفروض، وفي الفَرْضِ لا يُزُولُ مِلْكُهُ، وهو الرِّكَاءُ، وله إخراجُ البَدَلِ، فكذلك في التَّذرُّعِ. وأما يَبْعُهَا بدونها فلا يجوز؛ لأنَّ فيه تَقْوِيتَ حَقِّ الفقراءِ مِنَ الجزءِ الزائدِ، فلم يَجُزْ، كما لو أُخْرِجَ في الرِّكَاءِ أَذْنَى مِنَ الواجبِ. ولا يجوزُ إبدالُها بِمِثْلِهَا؛ لأنه تَقْوِيتُ لَعْنَتِهَا مِن غيرِ فائِدَةٍ تَحْصُلُ.

**فصل:** وَمَنْ وَجِبَ فِي ذِمَّتِهِ هَذْيٌ، فَعَيْتَهُ فِي حَيَوَانٍ، تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> مَا وَجِبَ بِهِ مُعَيَّنٌ جاز أن يَتَعَيَّنَ بِهِ مَا فِي الذِّمَّةِ، كالْبَيْعِ، وَيَصِيرُ لِلْفُقَرَاءِ. فَإِنْ هَلَكَ بِتَقْرِيطٍ أَوْ غَيْرِهِ، رَجَعَ الْوَاجِبُ إِلَى مَا فِي الذِّمَّةِ، كما لو كان عليه دَيْنٌ، فباعه به طَعَامًا، فَهَلَكَ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ. وَإِنْ تَعَيَّبَ أَوْ عَطَبَ فَتَحَرَّهُ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لذلك. وهل يُعَوِّدُ الْمُعَيَّنُ إِلَى صَاحِبِهِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ؛

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢) في م: «لأنه».

إحداهما ، يعودُ . ذَكَرَهُ الْحَرَقِيُّ ، فقال : صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَيَّنَّهُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ عَنْهُ ، عَادَ إِلَى صَاحِبِهِ ، كَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ ، فَبَانَ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يَعُودُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لِلْمَسَاكِينِ بَنْدَرُهُ ، فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ ، كَالَّذِي عَيَّنَّهُ ائْتِدَاءً . وَهَلْ يَعُودُ إِلَى ذِمَّتِهِ مِثْلَ الْمُعَيَّنِّ ، أَوْ مِثْلَ الْوَاجِبِ فِي الذَّمَّةِ ؟ يُنْظَرُ ؛ فَإِنْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الذَّمَّةِ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلْفِهَا . وَإِنْ تَلَفَ بِتَقْرِيطٍ ، لَزِمَهُ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالْمُعَيَّنِّ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا أَتْلَفَهُ ، فَعَلِيهِ مِثْلُ مَا قُوَّتُهُ . وَإِنْ وَلَدَ هَذَا الْمُعَيَّنُّ <sup>(١)</sup> تَبِعَهُ وَلَدُهُ ؛ يَلَا ذَكَرْنَا فِي الْمُعَيَّنِّ ائْتِدَاءً .

فَإِنْ تَعَيَّنَّتِ <sup>(٢)</sup> الْأُمُّ فَبَطُلَ تَعْيِينُهَا ، فَفِي وَلَدِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَبْطُلُ تَبَعًا كَمَا ثَبَتَ تَبَعًا . وَالثَّانِي ، لَا يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ بَطْلَانَهُ فِي الْأُمِّ لِمَعْنَى اخْتِصَّ بِهَا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْحُكْمِ فِي وَلَدِهَا ، فَلَمْ يَبْطُلْ فِيهِ ، كَمَا لَوْ وَلَدَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى ثُمَّ رَدَّهَا لَعَيْنِهَا .

[ ١٢٨ ط ] فصل : وَإِذَا ذَبَحَ هَدْيَهُ أَوْ أَضْحِيَّتَهُ إِنْسَانًا بِغَيْرِ أَفْرِهِ <sup>(٣)</sup> فِي وَقْتِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضِيهِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ إِنْسَانًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ <sup>(٤)</sup> ، وَقَعَ الْمَوْقِعُ ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الذَّابِحِ ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ تَعَيَّنَّ إِرَاقَةُ دِمِهِ عَلَى الْقَوْرِ ، حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَالْمُرْتَدِّ .

(١) فِي م : « الْمُعَيَّن » .

(٢) فِي س ١ : « تَعَيَّنَتْ » .

(٣) فِي س ١ : « إِذْنُهُ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « أَجْزَأُ عَنْهُ » .

**فصل :** ويجوز الأكل من هدي التمتع والقران ؛ لأن أزواج النبي ﷺ كنَّ مُتَمَتِّعَاتٍ <sup>(١)</sup> ، إلا عائشة ، فإنها كانت قارئة لإدخالها الحج على عُمرتها <sup>(٢)</sup> . وقالت : إنَّ رسولَ الله ﷺ نَحَرَ عن آلِ محمدٍ في حَجَّةِ الوداعِ بقرَّةٍ واحدةٍ ، قالت : فذخِلَ علينا بلُحْمٍ بَقَرٍ ، فقلْتُ : ما هذا؟ ف قيل : ذَبَحَ النبي ﷺ عن أزواجه . رواه <sup>(٣)</sup> البخاري ، ومسلم نحوه <sup>(٤)</sup> . ولأنه ذمُّ نُسكٍ ، فجاز الأكلُ منه ، كالأضحية . ولا يجوز الأكلُ من واجبٍ سواهما ؛ لأنه كفارةٌ ، فلم يَجْزِ الأكلُ منه ، ككفارة اليمين . وعنه ، له الأكلُ من الجميع إلا المندور ، وحزاء الصيِّد . ولا يجوز الأكلُ من الهدي المندور في الذمَّة ؛ لأنه نذرٌ إيصاله إلى مُشْتَحَقِّه ، فلم يَجْزِ أن يأكلَ منه ، كما لو نذرَ لهم طعامًا . وما <sup>(٥)</sup> ساقه تَطَوُّعًا ، اسْتَحَبَّ له <sup>(٦)</sup> الأكلُ منه ، سواء عَيْتَه أو لم يُعَيْتَه ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَافِغَ وَالْمَعَرَّ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وأقلُّ أحوالِ الأمرِ الاستِخْبَابُ . وقال

(١) انظر ما تقدم تخريجه في حديث حفصة في صفحة ٣٣٤ .

(٢) انظر ما تقدم تخريجه في ١٥٩/١ .

(٣ - ٣) في م : « مسلم » .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب ما يأكل من البدن ... من كتاب الحج ، وفي : باب

الحروج آخر الشهر ... من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢/٢١١ ، ٢١٢ ، ٥٩/٤ ، ٦٠ .

ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/٨٧٦ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/

٩٩٢ ، ٩٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/١٩٤ ، ٢٧٣ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) زيادة من : الأصل .

(٦) سورة الحج ٣٦ .



جابر: أمر النبي ﷺ من كل بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ، فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ، <sup>(١)</sup> فَأَكَلَا مِنْهَا وَحَسِيًّا <sup>(٢)</sup> مِنْ مَرْقَهَا. <sup>(٣)</sup> «زواه مسلم». ولأنه دَمٌ تُسَلِّكُ، فَأَشْبَهَ الْأَضْحِيَّةَ. قال ابن عَقِيلٍ: حُكْمُهُ فِي الْأَنْحِلِ وَالتَّفْرِيقِ حُكْمُهَا. وقال جابر: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ بُدْنَتِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَرُخِّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ، فقال: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا». فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا. زواه البخاري، ومسلم <sup>(٤)</sup>. والمُسْتَحَبُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى التَّيْسِيرِ فِي الْأَنْحِلِ، كَفِعَالِ <sup>(٥)</sup> النَّبِيِّ ﷺ فِي بُدْنِهِ. وَإِنْ أَطْعَمَهَا كُلَّهَا فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ افْتَطَعَ». زواه أبو داود <sup>(٦)</sup>. فظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ <sup>(٧)</sup> شَيْئًا. وَيَجُوزُ لِلْمُهْدِي تَفْرِيقَ اللَّحْمِ بِنَفْسِهِ، وَيَجُوزُ إِطْلَاقُهُ لِلْفُقَرَاءِ، اسْتِذْلَالًا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

**فصل:** إِذَا نَذَرَ هَذِيًّا مُطْلَقًا، فَأَقْلُ مَا يُجْزِيهِ شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الشَّرْعِ، وَلَا يُجْزِي إِلَّا مَا يُجْزِي

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ، ف، م: «فَأَكَل مِنْهَا وَحَسَا».

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ: س ١، ف.

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي صَفْحَةِ ٣٢١.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبَدَنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ ...، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/٢١١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ ...، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٥٦٢.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣/٣١٧.

(٤) فِي س ٢، ف، م: «لِفَعْل».

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٢٩.

(٦) فِي م: «مِنْهَا».

فى الأَصْحِيَّةِ ، وَيَمْتَنِعُ فِيهِ <sup>(١)</sup> مِنَ الْعَيْبِ مَا يَمْتَنِعُ فِيهَا . وَإِنْ عَيَّنَّه بِتَنْذِرِهِ ائْتِدَاءً ، أَجْزَأَهُ مَا عَيَّنَّه ، كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا ، <sup>(٢)</sup> «حَيَوَانًا كَانَ» أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً» . وَ«كَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً» <sup>(٣)</sup> .

وَإِذَا أُطْلِقَ <sup>(٤)</sup> «بِالنَّشْبَةِ إِلَى» مَكَانِهِ ، وَجَبَ إِصْصَالُهُ إِلَى قُرْأَةٍ <sup>(٥)</sup> الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَغْهُودُ فِي الْهَدْيِ . وَإِنْ عَيَّنَ الذَّبْحَ بِمَكَانٍ غَيْرِهِ فِي تَنْذِرِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَغْصِيَّةٌ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتَحَرَّ بِبُؤَانَةٍ <sup>(٦)</sup> . قَالَ : «هَلْ بِهَا» <sup>(٧)</sup> صَتَمَ ؟ . قَالَ : لَا . قَالَ : «أَوْفِ بِتَنْذِرِكَ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٨)</sup> .

**فصل : وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ دَمٌ ، أَجْزَأَهُ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ سُبُحٌ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ؛**

(١) سقط من : الأصل ، وفى ف : «منه» .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل ، وفى ، س ١ ، س ٢ ، ب : «حيوانا» ، وفى م : «أو حيوانا» .

(٣) تقدم تخريجه فى ٤٩٩/١ .

(٤ - ٤) فى ف : «النية فى» .

(٥) فى م : «مساكين» .

(٦) بؤانة : هضبة وراء ينبع قريبة من ساحل البحر . معجم البلدان ١/٧٥٤ .

(٧) فى ف : «فيها» .

(٨) فى : باب ما يؤمر به من الوفاء عن النذر ، من كتاب الأيمان . سنن أبى داود ٢/٢١٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الوفاء بالنذر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١/٦٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٦٤ ، ٦/٣٦٦ .

ورود بعد هذا فى ف فصل زائد عما فى بقية النسخ يتعلق بجزاء الصيد وفدية الأذى ،

وتقدم نحوه فى صفحة ٣٩٨ - ٤٠٢ .

لَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِي الْمُتْعَةِ : شَاةٌ ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ ذَبَحَ بَدَنَةً ، اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهَا وَاجِبًا ، كَمَا لَوْ اخْتَارَ التَّكْفِيرَ بِأَعْلَى الْكَفَّارَاتِ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سُبُعُهَا وَاجِبًا وَبَاقِيهَا تَطَرُّعًا ؛ لِأَنَّ سُبُعَهَا يُجْزِئُهُ ، فَأُسْبَةُ مَا لَوْ ذَبَحَ سَبْعَ شِيَاهٍ .

وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ بَنَدَرٌ ، أَوْ قَتْلُ نَعَامَةٍ ، أَوْ وَطْءٌ ، أُجْزَأَهُ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ بِسَبْعٍ ، وَالشِّيَاهُ أَطْيَبُ لَحْمًا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً ، وَأَنَا مُوسِرٌ بِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَاعَ سَبْعَ شِيَاهٍ فَيَذْبَحَهُنَّ . رَوَاهُ ابْنُ [١٢٩] مَاجِهٍ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنَّمَا يُجْزِئُ ذَلِكَ مَعَ <sup>(٤)</sup> عَدَمِ الْبَدَنَةِ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ الْمُبْدَلِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وَأِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ فَذَبَحَ بَقَرَةً ، أُجْزَأَتْهُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : كُنَّا نَتَحَرَّى الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ فَقَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ ! <sup>(٥)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٦ .

(٢) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، ب ، م : «لها» . وهي رواية المسند في الموضع الأول ، والمثبت كما في ف ، هو موافق لما في سنن ابن ماجه والمسند الموضع الثاني .

(٣) في : باب كم تجزئ من الغنم عن البدنة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٨ / ٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣١١ / ١ ، ٣١٢ . وانظر : مصباح الزجاجة ٣ /

٥٢ ، ٥٣ .

(٤) في الأصل : «موضع» .

(٥ - ٥) زيادة من م .

نَذَرَ<sup>(١)</sup> بَدَنَهُ ، لِرِمِّهِ مَا نَوَاه . فَإِنْ لَمْ يَثْوِ شَيْئًا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ مُخَيَّرٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَالثَّانِيَةُ ، إِنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَهُ ، أُجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ . وَعَنْهُ ، عَشْرٌ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ ، فَلَا يُجْزَىٰ مَعَ وُجُودِ الْأَصْلِ . فَأَمَّا مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ ، فَإِنَّهُ يُجْزَىٰ بَدَنَهُ أَوْ بَقَرَةً ؛ لِأَنَّهَا تُجْزَىٰ عَنْ سَبْعٍ فِي حَقِّ سَبْعَةٍ ، فَفِي حَقِّ وَاحِدٍ أَوْلَىٰ .

---

= والحديث أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم  
٩٥٥ / ٢ .

(١) في ف : «نوى» ، وفي م : «نذرهما» .



## بَابُ الْأُضْحِيَّةِ

وهي سُنةٌ مؤكَّدةٌ؛ لما رَوَى أَنَسٌ قال: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. قال أبو زَيْد<sup>(٢)</sup>: الْأَمْلَحُ: الْأَيْبُضُ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ. وقال ابنُ الْأَعْرَابِيِّ<sup>(٣)</sup>: هو الْأَيْبُضُ النَّقِيُّ.

(١) أخرجه البخاري، في: باب نحر البدن قائمة، من كتاب الحج، وفي: باب في أضحية النبي ﷺ، وباب من ذبح الأضاحي بيده، وباب وضع القدم على صفحة الذبيحة، وباب التكبير عند الذبح، من كتاب الأضاحي. صحيح البخاري ٢/٢١٠، ٧/١٣٠، ١٣١، ١٣٣. ومسلم، في: باب استحباب الضحية...، من كتاب الأضاحي صحيح مسلم ٣/١٥٥٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما يستحب من الضحايا، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٢/٨٦. والترمذي، في: باب ما جاء في الأضحية بكبشين، من أبواب الأضاحي. عارضة الأحوذى ٦/٢٩٠. والنسائي، في: باب الكبش، وباب وضع الرجل على صفحة الضحية، وباب تسمية الله عز وجل، وباب ذبح الرجل أضحيته بيده، من كتاب الضحايا. المجتبى ٧/١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٤. وابن ماجه، في: باب أضاحي رسول الله ﷺ، من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ٢/١٠٤٣. والدارمي، في: باب السنة في الأضحية، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٢/٧٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣/١١٥.

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري، البصري، ابن صاحب رسول الله ﷺ، الإمام العلامة النحوي، حجة العرب، وصاحب التصانيف، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. إنباء الرواة للقفطي ٢/٣٠. سير أعلام النبلاء ٩/٤٩٤ - ٤٩٦.

(٣) محمد بن زياد بن الأعرابي، أبو عبد الله الهاشمي، إمام اللغة، مولاها من النسابة، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٠/٦٨٧، ٦٨٨.

والتَّضَحِّيَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِقِيَمَتِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَثَرَهَا عَلَى الصَّدَقَةِ. وليست واجبة؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ عَنْ أَهْلِيهِمَا؛ مَخَافَةَ أَنْ يُرَى ذَلِكَ وَاجِبًا. وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ أَطْفَالِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضَحِّيَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وقال القاضي: هَذَا نَهَى كَرَاهَةً لَا تَحْرِمُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ عَائِشَةَ: كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَانَدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَقْلُدُهَا بِيَدِهِ، ثُمَّ يَتَعَثُّ بِهَا، وَلَا يَخْرُؤُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى يَنْحَرَ الْهَدْيَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي التَّحْرِيمِ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَالْآخَرُ فِي الْهَدْيِ الْمُرْسَلِ، وَلَوْ تَعَارُضَا لَكَانَ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ خَاصًّا فِي الشَّعْرِ وَالْأَطْفَالِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ، فَإِنْ فَعَلَ، اسْتَقْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ.

(١) بعده في س ١: «أنه».

(٢) في: باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره.... من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ١٥٦٥/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٨٥/٢. والترمذي، في: باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحي، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٩/٦، ٣٢٠. والنسائي، في: أول كتاب الضحايا. المجتبى ١٨٧/٧. وابن ماجه، في: باب من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأطْفَارِهِ، من كتاب الأضاحي. سنن ابن ماجه ١٠٥٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٩/٦، ٣٠١، ٣١١.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٧٢، ٤٧٣.

**فصل: ولا يُجْزَى إِلَّا بِهِيْمَةُ الْأَنْعَامِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(١)</sup>.**

ولا يُجْزَى إِلَّا الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ<sup>(٢)</sup>، والثَّيْتُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، فَإِنْ عَسُرَ عَلَيْكُمْ، فَادْبَحُوا الْجَدْعَ مِنَ الضَّانِ». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. والثَّيْتُ مِنَ الْبَقَرِ هِيَ الْمُسِنَّةُ<sup>(٤)</sup>، وَمِنَ الْإِبِلِ مَا كَمَلَ لَهَا خُمْسُ سِنِينَ. قَالَه الْأَصْمَعِيُّ<sup>(٥)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِخْصَانُهَا، وَأَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةُ أَضْحِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ مَا كَانَ أَحْسَنَ لَوْنًا.

**فصل: وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَكَذَلِكَ الْبَقَرَةُ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ: كُنَّا نَتَمَتُّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَذْبَحُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، نَشْتَرِكُ فِيهَا. رَوَاهُ**

(١) سورة الحج ٣٤.

(٢) أى: ما له ستة أشهر.

(٣) فى: باب سن الأضحية، من كتاب الأضاحى. صحيح مسلم ١٠٥٥/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب ما يجوز فى الضحايا من السن، من كتاب الأضاحى.

سنن أبى داود ٨٦/٢. والنسائى، فى: باب المسنة والجذعة، من كتاب الضحايا. المجتبى ٧/

١٩٢. وابن ماجه، فى: باب ما تجزى من الأضاحى، من كتاب الأضاحى. سنن ابن ماجه ٢/

١٠٤٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٢١٣/٣، ٣١٢، ٣٢٧.

(٤) أى ما لها ستان.

(٥) عبد الملك بن قريش بن عبد الملك الأصمعى، أبو سعيد، الراوية، اللغوى، كان

الرشيد يسميه شيطان الشعر، توفى سنة ست عشرة ومائتين. تاريخ العلماء النحويين

٢١٨ - ٢٢٤.



مسلم<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يشتركوا فيها، سواء أراد جميعهم القربة، أو بعضهم<sup>(٢)</sup> والباقون اللحم؛ لأن كل شئ مَقَامٌ<sup>(٣)</sup> شاة. ويجوز أن يقسموا أنصاءهم؛ لأن القسمة إقرار حق، والحاجة داعية إليه.

**فصل: ويستحب أن يذبح<sup>(٤)</sup> الهدي والأضحية بيده؛ لحديث أنس<sup>(٥)</sup>. ويجوز أن يشتيب فيه؛ لما ذكرنا في الهدي<sup>(٦)</sup>. ويجوز أن يشتيب كتابيًا؛ لأنه من أهل الذكاة. ولا يستحب أن يذبحها إلا مسلم؛ لأنها قربة، فالأفضل أن لا يليها<sup>(٧)</sup> كافر<sup>(٨)</sup>. وعنه، لا يجوز أن يليها كافر؛ لذلك.**

ويستحب لمن اشتاب أن يحضرها؛ لما روى أبو سعيد أن رسول الله ﷺ [١٢٩ ط] قال لفاطمة: «اخضري أضحتك، يُغفرُ لك بأولِ قَطْرَةٍ تَقُطِرُ مِنْ دَمِهَا»<sup>(٩)</sup>.

(١) في: باب الاشتراك في الهدي ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٥٦/٢.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب في البقر والجزور، عن كم تجزئ؟ من كتاب الأضاحي.  
سنن أبي داود ٨٩/٢. والنسائي، باب ما تجزئ عنه البقرة في الضحايا، من كتاب الضحايا.  
المجتبى ١٩٥/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٤/٣.

(٢) بعده في م: «القربة».

(٣) في فـه: «مكان».

(٤) في م: «ينحر».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٨٥.

(٦) انظر ما تقدم في صفحة ٤٤٠.

(٧) بعده في الأصل: «إلا خطأ».

(٨) بعده في م: «بالله».

(٩) أخرجه عبد الرزاق، في: باب فضل الضحايا ...، من كتاب المناسك. المصنف ٤/ =

ويقول عند الذَّبْح: بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ؛ لحديث أنس . وإن قال :  
اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي . أو : مِنْ فُلَانٍ . فحَسَنٌ ؛ لِمَا رَوَى  
جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عَلَى أَضْحِيَّتِهِ : « اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ  
وَأُمِّتِهِ ، بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ ذَبَحَ <sup>(١)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ : « بِاسْمِ اللَّهِ ،  
اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّةِ مُحَمَّدٍ <sup>(٢)</sup> » . ثُمَّ ضَعَى . رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : عَنْ فُلَانٍ ؛ لِأَنَّ <sup>(٤)</sup> النَّيَّةَ تُجْزَى .

**فصل :** وَأَوَّلُ وَقْتِ الذَّبْحِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمِضَرِّ ، إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ  
وَخَطَبَ يَوْمَ النُّحْرِ ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى  
صَلَاتَنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا ، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ،  
فَلْيَعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَفِي حَقِّ غَيْرِ أَهْلِ الْمِضَرِّ قَدْرُ

---

= ٣٨٨ . والبيهقي ، في : باب ما يستحب من ذبح النسيكة ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٢٣٩/٥ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب أضاحي رسول الله ﷺ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٧٥ ، ٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٧٥ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في : باب استحباب الضحية ، وذبحها مباشرة ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٥/٢ ، ٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٧٨ . كلهم من حديث عائشة ، رضي الله عنها .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الأكل يوم النحر ، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة =

الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ؛ لَأَنَّهُ تَعَدَّرَ فِي حَقِّهِمْ اغْتِبَارُ حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ، فَاعْتَبِرَ قَدْرُهَا. وَقَالَ الْحَرْقِيُّ: الْمُغْتَبَرُ قَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ؛ لَأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ بِأَخْرِجِهَا بِالْوَقْتِ، فَتَعَلَّقَ أَوَّلُهَا بِالْوَقْتِ، كَالصَّوْمِ. فَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ، لَمْ يُجْزِئْهُ، وَعَلَيْهِ بِدَّلْهَا إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً؛ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ.

وَأَخِرُ وَقْتُهَا أَخِرُ الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ادِّخَارِ لَحْمٍ<sup>(١)</sup> الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَرْقِيُّ: وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ لَيْلًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذْكُرُوا﴾

= العيد، وباب كلام الإمام والناس ...، من كتاب العيدين، وفي: باب من ذبح قبل الصلاة أَعَادَ، من كتاب الأضاحي. صحيح البخاري ٢/٢١، ٢٦، ٢٨، ٧/١٣٢، ١٣٣. ومسلم، في: باب وقتها، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ٣/١٥٥٣.

كما أخرجه النسائي، في: باب الخطبة يوم العيد، وباب حث الإمام الناس على الصدقة، من كتاب العيدين، وفي: باب ذبح الضحية قبل الإمام، من كتاب الذبائح والصيد. المجتبى ٣/١٤٨، ١٤٩، ١٥٥، ٧/١٩٦.

(١) سقط من: ف.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ...، من كتاب الأضاحي. صحيح البخاري ٧/١٣٤. ومسلم، في: باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي ...، من كتاب الأضاحي. صحيح مسلم ٣/١٥٦٠، ١٥٦١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في حبس لحوم الأضاحي، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٢/٩٠. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية أكل الأضحية، من أبواب الأضاحي. عارضة الأحوذى ٦/٣٠٨. والنسائي، في: باب النهي عن الأكل من لحوم الأضاحي ...، من كتاب الأضاحي. المجتبى ٧/٢٠٥. والدارمي، في: باب في لحوم الأضاحي، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٢/٧٨. والإمام مالك، في: باب ادخار لحوم الأضاحي، من كتاب الأضاحي. الموطأ ٢/٤٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٩، ١٦، ٣٤، ٣٧.

أَسْمَ اللَّهِ فِي آيَاتِهِ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴿١﴾ .  
وقال غيره من أصحابنا : يجوزُ ليلاً ؛ لأنه زَمَنٌ يَصِحُّ فِيهِ الرَّمْيُ ، فَصَحَّ فِيهِ  
الذَّبْحُ ، كَالنَّهَارِ . وقال بعضهم : فيه روايتان .

فإن فات وقتُ الذَّبْحِ ، ذَبَحَ الْوَاجِبَ قَضَاءً ؛ لأنه قد وَجِبَ ذَبْحُهُ ،  
فلم يَسْقُطْ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ ، وإن كان تَطَوُّعًا ، فقد فاتته سُنَّةُ الْأُضْحِيَّةِ .

**فصل : ولا يُجْزئُ في الْأُضْحِيَّةِ مَعِيَّةٌ غَيْرُهَا يَنْقُصُ لَحْمُهَا ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ**  
**قَالَ : قامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «أَزْبَعُ لَا تَجُوزُ فِي الْأُضْحَى ؛ الْعَوْرَاءُ**  
**الْبَيْضُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْضُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيْضُ ظَلَمُهَا ، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي**  
**لَا تُنْقَى » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . يَغْنَى الَّتِي لَا مُخَّ فِيهَا . وَالْعَوْرَاءُ الْبَيْضُ عَوْرُهَا ،**  
**هِيَ <sup>(٢)</sup> الَّتِي انْخَسَفَتْ عَيْنُهَا وَذَهَبَتْ . فَتَصَّ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ النَّاقِصَةِ**  
**لِللَّحْمِ <sup>(٣)</sup> ، وَقِسْنَا عَلَيْهَا مَا فِي مَقْنَاهَا . وَلَا تُجْزئُ الْعَضْبَاءُ ؛ لِمَا رَوَى <sup>(٤)</sup> عَلِيُّ**

(١) سورة الحج ٢٨ .

(٢) في : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٨ / ٢ .  
كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما لا يجوز من الأضاحي ، من أبواب الأضحية . عارضة  
الأحوذى ٢٩٤ / ٦ ، ٢٩٥ . والنسائي ، في : باب العرجاء ، من كتاب الأضاحي . المجتبى ٧ /  
١٨٩ . وابن ماجه ، في : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ /  
١٠٥٠ ، ١٠٥١ . والدارمي ، في : باب ما لا يجوز في الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن  
الدارمي ٧٦ / ٢ ، ٧٧ . والإمام مالك ، في : باب ما ينهى عنه من الضحايا ، من كتاب الضحايا .  
الموطأ ٤٨٢ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٤ / ٤ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في س ٢ ، ف ، ب ، م : «اللحم» .

(٥) بعده في ف : «عن» .

قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَغْصَبِ الْأُذُنِ ، أَوْ الْقَرْنِ . قال سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَبِ : الْعَصَبُ النَّصْفُ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> .  
يعْنِي الَّتِي ذَهَبَتْ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا .

وَنَجَزَى الْجَمَاءُ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا قَرْنٌ ، وَالصَّمْعَاءُ ، وَهِيَ الصَّغِيرَةُ الْأُذُنِ ، وَالْبِثْرَاءُ الَّتِي لَا ذَنْبَ لَهَا ، وَالشَّرْقَاءُ الَّتِي شُقَّتْ أُذُنُهَا ، وَالْخَرْقَاءُ الَّتِي انْشَقَّتْ أُذُنُهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ لَحْمَهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . وَغَيْرُهَا أَفْضَلُ مِنْهَا ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ ، وَلَا نُضْحَى بِمُقَابِلَةٍ ، وَلَا مُدَابِرَةٍ ، وَلَا خَرْقَاءَ ، وَلَا شَرْقَاءَ . قال أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ : الْمُقَابِلَةُ : يُقَطَّعُ طَرَفُ الْأُذُنِ ، وَالْمُدَابِرَةُ : يُقَطَّعُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْأُذُنِ ، وَالْخَرْقَاءُ : تُشَقُّ الْأُذُنُ لِلسَّمَةِ ، وَالشَّرْقَاءُ : تُشَقُّ أُذُنُهَا لِلسَّمَةِ <sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا نَهَى تَنْزِيهِ ؛ لِمَا

(١) فى : باب العضباء ، من كتاب الأضاحى . المجتبى ١٩١/٧ ، ١٩٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحى . سنن أبي داود ٨٨/٢ . والترمذى ، فى : باب فى الأضحية بعضباء القرن والأذن ، من أبواب الأضاحى . عارضة الأحوذى ٣٠٣/٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحى . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٠/١ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٥٠ .  
(٢) سقط من : م .

(٣) فى : باب ما يكره من الضحايا ، من كتاب الأضاحى . سنن أبي داود ٨٨/٢ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما يكره من الأضاحى ، من أبواب الأضاحى . عارضة الأحوذى ٢٩٦/٦ ، ٢٩٧ . والنسائى ، فى : باب المقابلة ؛ وهى ما قطع طرف أذنها ، وباب المدابرة ؛ وهى ما قطع من مؤخر أذنها ، وباب الخرقاء ؛ وهى التى تحرق أذنها ، من كتاب الأضاحى . المجتبى ١٩٠/٧ ، ١٩١ . وابن ماجه ، فى : باب ما يكره أن يضحي به ، من كتاب الأضاحى . سنن ابن ماجه ١٠٥٠/٢ . والدارمى ، فى : باب ما لا يجوز فى الأضاحى ، من =

ذَكَرْنَاهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا تُجْزَى الْجَمَاءُ .

وَيُجْزَى الْخَصِيُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مُزْجَوْعَيْنِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ  
يَذْهَبُ عُضْوٌ غَيْرُ مُسْتَطَابٍ ، يَطِيبُ اللَّحْمَ [ ١٣٠ ] بِذَهَابِهِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ الثُّلُثَ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ ، <sup>(٢)</sup> وَيُهْدَى الثُّلُثُ ،  
وَيَتَصَدَّقَ بِالثُّلُثِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأُضْحِيَّةِ ،  
قَالَ : « وَيُطْعِمُ أَهْلَ بَيْتِهِ الثُّلُثَ ، وَيُطْعِمُ فَقَرَاءَ جِيرَانِهِ الثُّلُثَ ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى  
السُّؤَالِ بِالثُّلُثِ » . قَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى <sup>(٤)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلِقَوْلِ  
ابْنِ عُمَرَ : الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا ؛ ثُلُثٌ لَكَ ، وَثُلُثٌ لِأَهْلِكَ <sup>(٥)</sup> ، وَثُلُثٌ  
لِلْمَسَاكِينِ . وَإِنْ أَطْعَمَهَا كُلَّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا ، فَحَسَنٌ ، وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا إِلَّا  
أَوْقِيَّةً تَصَدَّقَ بِهَا ، جَاز ، وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا ، ضَمِنَ الْقَدَرُ الَّذِي تَجِبُ الصَّدَقَةُ

---

= كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ ٧٧/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٠/١ ، ١٠٨ ، ١٢٨ ، ١٤٩ .

(١) مَوْجُوعَيْنِ : خَصِيَيْنِ .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي صَفْحَةِ ٤٨٩ .

وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : سُنَنِ ١٠٤٣/٢ . وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي

رَافِعٍ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٠/٦ .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي س ٢ : « أَنْ » .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَحْمَدَ أَبُو مُوسَى ، ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْحَافِظُ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ ،

مِنْهَا كِتَابُهُ « الْوُظَائِفُ » ، تَوَفَى سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ٦/

١٦٠ - ١٦٣ .

وَالْحَدِيثُ عَزَاهُ فِي الْمَغْنَى إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ « الْوُظَائِفُ » . الْمَغْنَى ١٣/٣٨٠ . وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٩/

٤٢٤ .

(٥) فِي م : « لِأَهْلِ بَيْتِكَ » .

به ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا أَلْفَافَ وَالْمُعْتَرِّ ﴾ <sup>(١)</sup> . والأمر يقتضي الوجوب .

وإن نذر أضحجية ، فله الأكل منها ؛ لأن النذر محمول على المفهوم قبله ، والمفهوم من الأضحجية الشرعية ذبحها والأكل منها . ولا يغير النذر من صفة المنذور إلا الإيجاب . قال القاضي : ومن أصحابنا من منع الأكل منها <sup>(٢)</sup> ؛ قياساً على الهدي المنذور .

**فصل :** ولا يجوز بيع شيء من <sup>(٣)</sup> الأضحجية و <sup>(٤)</sup> الهدي ، ولا إعطاء الجازر بأجزائه شيئاً منها ؛ لما روى عن علي ، رضي الله عنه ، قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بذنه ، وأن أقسم جلودها وجلالها <sup>(٥)</sup> ، وأن لا أعطي الجازر منها شيئاً وقال : « نحن نعطيه من عندنا » . متفق عليه <sup>(٦)</sup> . ويجوز أن يتتبع بجلدها ، ويصنع منه الثعل ، والخفاف ، والفراء ،

(١) سورة الحج ٣٦ .

(٢) بعده في ف : « منعه » .

(٣ - ٣) زيادة من : الأصل .

(٤) الجل : ما تلبسه الدابة لتصان به .

(٥) والحديث أخرجه البخاري ، في : باب لا يعطى الجزر ... ، وباب يتصدق بجلود الهدي ، وباب يتصدق بجلال الهدي ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢/ ٢١٠ ، ٢١١ . ومسلم ، في : باب في الصدقة بلحوم الهدايا ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ٩٥٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك ، سنن أبي داود ١/ ٤٤٠٩ ، ٤١٠ . وابن ماجه ، في : باب من جلل البدنة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٣٥ . والدارمي ، في : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢/ ٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٧٩ ، ١٥٤ .

وَالْأَشَقِيَّةَ، وَيَدَّخِرُ مِنْهَا؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ادِّخَارِ لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّ الْجِلْدَ جُزْءٌ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ، فَجَازَ الْإِثْتِفَاعُ بِهِ كَاللَّحْمِ.

**فصل:** وَإِذَا أُزْجِبَ الْأُضْحِيَّةَ بِعَتِيَّتِهَا، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الْهَدْيِ الْمُعَرِّ؛ فِي رُكُوبِهَا، وَوَلَدِهَا، وَلَبَنِيهَا، وَصُوفِهَا، وَتَلْفِهَا، وَإِثْلَافِهَا، وَنُقْصَانِهَا، وَذَبْحِهَا، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَضَاحِيَّ وَالْهَدَايَا مَغْنَاهُمَا وَاحِدٌ.

وَإِجَابَتُهَا قَوْلُهُ: هَذِهِ أُضْحِيَّتِي. أَوْ: هَذِهِ لِلَّهِ. أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْقَوْلِ. وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالشَّرَاءِ مَعَ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ لِمَلِكٍ عَلَى وَجْهِ الْقَرُونَةِ، فَلَمْ تُؤْثَرْ فِيهَا النِّيَّةُ الْمُقَارِنَةُ<sup>(٢)</sup> لِلشَّرَاءِ، كَالْوَقْفِ وَالْعِتْقِ.

وَإِنْ أُزْجِبَتْ نَاقِصَةً نَقْصًا يَمْتَنِعُ الْإِجْرَاءُ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُهَا؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهَا كَنَذَرِ ذَبْحِهَا، فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَا يَكُونُ أُضْحِيَّةً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُزْبِعْ لَا تُجْزِئُ فِي الْأَضَاحِيِّ»<sup>(٣)</sup>. وَلَكِنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهَا، وَيُنَابُ عَلَيْهِ،

(١) فِي: بَابِ اسْتِذْنَانِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَفِي: بَابِ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضَاحِيِّ...، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢/٦٧٢، ٣/١٥٦٤.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْأَوْعِيَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٢٩٨. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا. الْمُجْتَبَى ٧/٢٠٧. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥/٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩.

(٢) فِي م: «الْمُفَارَقَةُ».

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤٩١.



كَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَتِهِ بِهِ عَيْبٌ يَمْتَنِعُ الْإِجْزَاءُ . وَلَا يُلْزَمُهُ الْبَدَلُ ، إِلَّا أَنْ  
تَكُونَ الْأُضْحِيَّةُ وَاجِبَةً ؛ لِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ .

وإن زال عَيْبُهَا قَبْلَ ذَبْحِهَا ، أَجْزَأَتْ عَنْ الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَنَةَ تَتَعَيَّنُ  
فِيهَا بِالذَّبْحِ ، وَهِيَ سَلِيمَةٌ حَيَّةٌ . وَإِنْ اشْتَرَاهَا مَعِيَّةً فَأَوْجَبَهَا ، ثُمَّ عَلِمَ  
عَيْبَهَا ، خُرِجَ جَوَازُ رَدِّهَا عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَلَهُ اخْتِذُ أَرْضِيهَا ،  
وَحُكْمُهُ حُكْمُ أَرْضِ الْهَدْيِ الْمَعِيْبِ .

## باب العقيقة

وهي الذبيحة عن<sup>(١)</sup> المولود، وهي سنة؛ لما روى سمره أن النبي ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تُذبح عنه يوم سابعه، ويُسمى، ويُحلق رأسه». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. وليست واجبة؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «من ولد له مولود، فأحب أن ينشك عنه فليفعل». رواه مالك في «الموطأ»<sup>(٣)</sup>.

والسنة أن يُذبح عن الغلام شاتان متساويتان، وعن الجارية شاة؛ لما روت أم كرز الكعبية، قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «عن الغلام

(١) في الأصل: «على».

(٢) في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٥/٢.

كما أخرجه الترمذي، في: باب في العقيقة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٦/٣١٩. والنسائي، في: باب متى يعق، من كتاب العقيقة. المجتبى ١٤٧/٧. وابن ماجه، في: باب في العقيقة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢. والدارمي، في: باب السنة في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي ٨١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٧/٥، ٨، ١٢، ١٧، ٢٢.

(٣) في: باب ما جاء في العقيقة، من كتاب العقيقة. الموطأ ٥٠٠/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٦/٢. والنسائي، في: باب أخبرنا أحمد بن سليمان ...، من كتاب العقيقة. المجتبى ١٤٥/٧. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٢/٢، ١٨٣، ١٩٤، ٣٦٩/٥، ٤٣٠.

شَاتَانِ مُكَافِتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ <sup>(١)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَيُسْتَحَبُّ ذَبْحُهَا  
يَوْمَ السَّابِعِ .

وَيُجْزَى فِيهَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ، وَيَمْتَنِعُ فِيهَا مِنَ  
الْعَيْبِ مَا يَمْتَنِعُ فِيهَا .

وَسَبِيلُهَا [ ١٣٠ ط ] فِي الْأَكْلِ ، وَالْهَدْيَةِ ، وَالصَّدَقَةِ ، سَبِيلُهَا ، إِلَّا أَنَّهُ  
يُسْتَحَبُّ تَقْصِيلُهَا أَعْضَاءَ ، وَلَا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ ذَيْبَحَةٍ ذُبِحَتْ  
عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَاسْتَحَبَّ أَنْ لَا تُكْسَرَ عِظَامُهَا ، تَقَاوُلًا بِسَلَامَةِ أَعْضَائِهِ . قَالَتْ  
عَائِشَةُ : السَّنَةُ شَاتَانِ مُكَافِتَانِ عَنِ الْغَلَامِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ <sup>(٢)</sup> ، تُطْبِخُ  
جُدُولًا <sup>(٣)</sup> ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمُهَا ، وَيَأْكُلُ ، وَيُطْعِمُ ، وَيَتَصَدَّقُ ، وَذَلِكَ يَوْمَ  
السَّابِعِ <sup>(٤)</sup> .

فَإِنْ ذُبِحَتْ قَبْلَ السَّابِعِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهَا بَعْدَ سَبِيلِهَا ، فَجَازَ ، كَتَقْدِيمِ

---

(١) فِي : بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٩٥ / ٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْجَارِيَةِ ، وَبَابِ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْغَلَامِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْعَقِيقَةِ . الْمُجْتَمِعُ ١٤٦ / ٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢ /  
١٠٥٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ السَّنَةِ فِي الْعَقِيقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٨١ / ٢ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨١ / ٦ ، ٤٢٢ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « وَكَانَ عِطَاءُ يَقُولُ » .

(٣) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ : أَيُّ غَضُوضًا عَضُوا . الْغَرِيِّينَ ٣٣١ / ١ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ طَرِيقِ الْعَقِيقَةِ وَأَهَامِهَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢٣٨ / ٤ ،

٢٣٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُخْتَصَرًا ، فِي الْمَصْنَفِ ٥١ / ٨ ، ٥٥ .

الْكَفَّارَةَ قَبْلَ الْحِثِّ . وَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْهُ ، ذَبَحَهَا فِي الرَّابِعِ عَشَرَ ، فَإِنْ فَاتَ ،  
فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَقِيقَةِ : « تُذْبَحُ  
لِسَبْعٍ ، وَلِأَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، وَلِإِحْدَى وَعِشْرِينَ »<sup>(١)</sup> . أَخْرَجَهُ الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى  
ابْنُ عِيَّاشٍ الْقَطَّانُ<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْهُ ، ذَبَحَهَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ سَبَبُهَا .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ خَلْقُ رَأْسِ الصَّبِيِّ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَتَسْمِيَّتُهُ ؛ لِحَدِيثِ  
سَمُرَةَ . وَإِنْ سَمَّاهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، جَازَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِأَخٍ  
لَهُ حِينَ وُلِدَ ، فَخَنَّكَهُ بِتَمْرَةٍ ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَسَمَّى النَّبِيُّ  
ﷺ وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةً وُلِدَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .**

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٠٣/٩ .

(٢) فِي ف : « وَابْنٌ » .

(٣) الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عِيَّاشٍ بْنُ عِيسَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ الْبَغْدَادِيُّ ، الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ الثَّقِيُّ ،  
مُسْنَدُ بَغْدَادٍ ، وَلَدَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتِينَ ، سَمِعَ أَحْمَدَ بْنَ الْمُقْدَامِ الْعَجَلِيَّ وَغَيْرَهُ ، حَدَّثَ عَنْهُ  
الْدَّارِقُطْنِيُّ وَيُوسُفُ الْقَوَّاسُ وَجَمَاعَةٌ ، مَاتَ بِبَغْدَادٍ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ  
مِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٣١٩/١٥ ، ٣٢٠ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَصْفِ الْإِمَامِ إِبْلِ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ  
تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٦٠/٢ ، ١٠٩/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ  
اسْتِحْبَابِ تَحْنِيطِ الْمَوْلُودِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْآدَابِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٨٩/٣ .

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ رَحْمَتِهِ ﷺ بِالصَّبِيَّانِ وَالْعِيَالِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ  
مُسْلِمٍ ١٨٠٧/٤ .

وَالْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا عَقِبَ حَدِيثِ آخَرِ بَنَحُو الْمُتَّصِلَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَهُ . انْظُرْ :  
بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّا بِكَ أَحْزُونُونَ » ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٥/٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ  
١٧٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٤/٣ .

وَيُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ اسْمِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّكُمْ تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> .  
وقال النبي ﷺ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » .  
حديث صحيح <sup>(٢)</sup> ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> .

وَيُكْرَهُ لَطْخُ رَأْسِ الصَّبِيِّ بِالْدَمِّ ؛ لِأَنَّهُ تَنْجِيسٌ لَهُ ، وَهُوَ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ  
الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ بُرَيْدَةُ : كُنَّا نُلَطِّخُ رَأْسَ الصَّبِيِّ بِدَمِ الْعَقِيقَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ  
الْإِسْلَامُ كُنَّا نُلَطِّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) فى : باب فى تغيير الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٨٤ / ٢ .  
كما أخرجه الدارمى ، فى : باب فى حسن الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمى ٢٩٤ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٩٤ / ٥ .  
(٢ - ٢) سقط من : الأصل .  
(٣ - ٣) سقط من : ف ، م .  
والحديث أخرجه مسلم ، فى : باب النهى عن التكنى بأبى القاسم ... ، من كتاب الآداب . صحيح مسلم ١٦٨٢ / ٣ .  
كما أخرجه أبو داود ، فى : باب تغيير الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٨٤ / ٢ .  
والترمذى ، فى : باب ما جاء ما يستحب من الأسماء ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٧٥ / ١٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٩ / ٢ . والدارمى ، فى : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمى ٢٩٤ / ٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٤ / ٢ ، ١٢٨ .  
(٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى العقيقة ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٩٦ / ٢ .

## بَابُ الذَّبَائِحِ

لَا يَجِلُّ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِئَةُ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . إِلَّا السَّمَكُ وَشِبْهَهُ مِمَّا لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ وَإِنْ طَفَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ : « هُوَ الطُّهُورُ مَأْوَاهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » . <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ <sup>(٣)</sup> . وَالْجَرَادُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ ؛ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ » <sup>(٤)</sup> . « أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، وَقَالَ : « الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ » . وَلَأنَّ ذَكَاتَهُمَا فِي الْعَادَةِ لَا تُمَكِّنُ ، فَسَقَطَ اغْتِيَابُهَا » <sup>(٥)</sup> .

وَمَا يَعْيشُ مِنَ الْبَحْرِيِّ فِي الْبَرِّ لَا يَجِلُّ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى

(١) سورة المائدة ٣.

(٢ - ٢) سقط من : س ٢ ، ف ، م ، وفي ب : « رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ » .

وَالْحَدِيثُ تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٦/١ .

(٣) بعده في م : « وَدَمَان » .

(٤) بعده في م : « الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » .

(٥ - ٥) سقط من : ف ، م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ صَيْدِ الْخَيْتَانِ وَالْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ

الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ١٠٧٣/٢ ، ١١٠٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٧/٢ .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ف : « اعْتَابَرَهُمَا » .

ذَبَحَهُ، إِلَّا<sup>(١)</sup> السَّرَطَانَ، فَإِنَّهُ لَا ذَكَاةَ<sup>(٢)</sup> لَهُ، فَأُشْبِهَ الْجَرَادَ. <sup>(٣)</sup> وقال  
القاضى: لَا يُبَاحُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ<sup>(٤)</sup>. وعن أحمد، أَنَّ الْجَرَادَ لَا يُبَاحُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ  
بِسَبَبٍ، كَتَغْرِيقِهِ وَطَبِخِهِ. وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ.

ولو وَجَدَ سَمَكَةً فِي بَطْنٍ أُخْرَى، أَوْ فِي حَوْضَةٍ طَائِرٍ، أَوْ جَرَادًا<sup>(٥)</sup>،  
أَوْ حَبًّا، أَوْ وَجَدَ الْحَبَّ فِي زَوْثٍ بَعِيرٍ، حَلٌّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَحَلٍّ طَاهِرٍ، وَلَا  
ذَكَاةَ لَهُ، فَأُشْبِهَ مَا مَاتَ فِي الْمَاءِ. وَعَنْهُ، مَا أُكِلَ مَرَّةً لَا يُؤْكَلُ ثَانِيَةً؛ لِأَنَّهُ  
رَجِيعٌ، فَيَكُونُ مُسْتَحَبًّا.

ولو صَادَ الْوَيْثِيُّ حَوْتًا، حَلٌّ. وَعَنْهُ، لَا يَجِلُّ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا  
ذَكَاةَ لَهُ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَخَذَهُ مَيْتًا.

فصل: وَلِلذَكَاةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ؛ أَهْلِيَّةُ الْمُذَكَّى، بَأَن يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ  
كِتَابِيًّا، عَاقِلًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup>. وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. يَغْنِي ذَبَائِحَهُمْ. وَلَا  
تَحِلُّ ذَكَاةُ وَثْنِيٍّ وَلَا مَجُوسِيٍّ، وَلَا مُزْنَدٌ وَإِنْ تَدَيَّنَ بِيَدَيْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛  
لَأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ لَهُ مُحْكَمُ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَمَقْهُومُ الْآيَةِ تَحْرِيمُ ذَبَائِحِ مَنْ سِوَاهُمْ.  
وَفِي نَصَارَى بَنَى تَغْلِبَ رِوَايَتَانِ؛ أَصْحُهُمَا، حِلُّ ذَبَائِحِهِمْ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَشْبَهَ».

(٢) فِي ف: «م».

(٣) (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) فِي م: «جَرَاد».

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣.

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٥.

والثانية، تَحْرِيْمُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُزَوِّى عَنْ عَلَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ مَنْ أَخَذَ أَبَوَيْهِ وَتَنِيَّ أَوْ مَجُوسِيٍّ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ [١٣١] فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْحَظَرَ وَالْإِبَاحَةَ، فَغُلِبَ الْحَظَرُ.

وإن ذَبَحَ الْيَهُودِيُّ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ؛ وَهُوَ كُلُّ ذِي ظُفْرِ - قَالَ قَتَادَةُ<sup>(١)</sup>: هُوَ الْإِبِلُ وَالْتَعَامُ وَالْبِطُّ، وَمَا لَيْسَ بِمَشْقُوقِ الْأَصَابِعِ<sup>(٢)</sup> - أَوْ ذَبَحَ بَقَرَةً أَوْ شَاةً، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْنَا مِنْهُ شَيْءٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءِ، ذَبَحَ مَا يَحِلُّ لَنَا، فَأُشْبِهَ الْمُسْلِمَ. وَاخْتَارَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيَّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْنَا مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّحْمِ وَذِي الظُّفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسُخَّرْ لِدَابِحِهِ، فَلَمْ يَسُخَّرْ لغيرِهِ، كَالدَّمِ.

وَيُعْتَبَرُ الْعَقْلُ، فَلَا تَحِلُّ ذَكَاةُ مَجْنُونٍ، وَلَا سَكْرَانَ، وَلَا طِفْلٍ غَيْرِ عَاقِلٍ؛ لِأَنَّهُ أُمِرَ يُعْتَبَرُ لَهُ الْفِعْلُ<sup>(٤)</sup> وَالَّذِي، فَاعْتَبَرَ لَهُ الْعَقْلُ، كَالْغُسْلِ، وَلِذَلِكَ<sup>(٥)</sup> لَوْ رَمَى هَدَفًا فَذَبَحَ صَيِّدًا، لَمْ يَحِلَّ<sup>(٦)</sup>.

وَنَصِيحٌ مِنَ الْعَدْلِ وَالْفَاسِقِ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّبِيِّ الْعَاقِلِ،

(١) قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ أَبُو الْخَطَّابِ السَّدُوسِيُّ، حَافِظُ الْعَصْرِ، وَقُدْوَةُ الْمَفْسَرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٢٦٩/٥ - ٢٨٣.

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: تَفْسِيرِهِ ٢/٢٢١. وَابْنُ جَرِيرٍ، فِي: تَفْسِيرِهِ ٨/٧٣.

(٣) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ أَبُو الْحَسَنِ، التَّمِيمِيُّ، صَنَفَ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْفَرَائِضِ، وَلَدَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٢/١٣٩.

(٤) فِي ف، م: «الْعَقْل».

(٥) فِي م: «كَذَلِكَ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «يُحِبُّ».



والأعمى؛ لما روى كعب بن مالك أن جارية له كانت ترعى غنماً بسلع<sup>(١)</sup>، فأصيب منها شاة، فأذركتها فذكتها بحجر، فأمره النبي ﷺ بأكلها. «رواه البخاري». وقال ابن عباس: من ذبح من ذكر وأنثى، صغير وكبير، وذكر اسم الله عليه، فكل<sup>(٢)</sup>.

**فصل: الشرط الثاني، الآلة، وهو أن يذبح بمحدد، أى شىء كان؛ من حديد، أو حجر، أو خشب، أو قصب، إلا السن والظفر، فإنه لا يُباح الذبح بهما؛ لما روى رافع بن خديج، قال: قال النبي ﷺ: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه، فكلوا، ليس السن والظفر، وسأخبركم عن ذلك؛ أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة». متفق عليه<sup>(٣)</sup>.**

(١) سلع: جبل متصل بالمدينة. معجم ما استعجم ٧٤٧/٣.

(٢ - ٢) فى ف: «متفق عليه».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب إذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت...، من كتاب الوكالة، وفى: باب ما أنهر الدم من القصب والمروة، وباب ذبيحة المرأة والأمة، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخارى ١٣٠/٣، ١١٩/٧.

كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب ذبيحة المرأة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ٢/١٠٦٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٨٦/٦.

(٣) أخرجه عبد الرزاق، فى: المصنف ٤٨٢/٤.

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب قسمة الغنيمة، وباب من عدل عشرا، من كتاب الشركة، وفى: باب من قسم الغنيمة فى غزوه وسفروه، وباب ما يكره من ذبح الإبل والغنم، من كتاب الجهاد، وفى: باب التسمية على الذبيحة...، من كتاب الذبائح. صحيح البخارى ١٨١/٣، ١٨٥، ٨٩/٤، ٩١، ١١٧/٧. ومسلم، فى: باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، من كتاب الأضاحى. صحيح مسلم ١٥٥٩/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى الذبيحة بالمروة، من كتاب الأضاحى. سنن أبى داود =

فإن ذَبَحَ بَعْظُمَ غَيْرِ السِّنِّ، أُبَيِّحَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ اللَّفْظِ. وَعَنْهُ، لَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عُلِّلَ تَحْرِيمَ الذَّبْحِ بِالسِّنِّ بِكُونِهِ عَظْمًا.

وَيُسْتَحَبُّ تَحْدِيدُ الْآلَةِ؛ لِمَا رَوَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ»<sup>(١)</sup>، وَلِيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيُرِيحَ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

مسنداً للأمام  
لم يذكر  
الذبح

**فصل: الشرط الثالث، أن يُسَمَّى "الله تعالى"؛ لقول الله تعالى:**

= ٩٢/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية النهبة، من أبواب السير. عارضة الأحوذى ١٠١/٧. والنسائى، فى: باب الإنسية تستوحش، من كتاب الصيد والذبايح. المجتبى ٧/١٦٩. وابن ماجه، فى: باب كم تجزئ من الغنم عن البدنة، من كتاب الأضاحى. سنن ابن ماجه ١٠٤٨/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٤٦٣/٣، ٤٦٤، ٤٦٠/٤، ١٤٢.

(١) فى الأصل، ف، ب، م: «الذبيحة». والثابت موافق للفظ مسلم.  
(٢) فى: باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، من كتاب الصيد. صحيح مسلم ٣/١٥٤٨.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى النهى أن تصير البهائم والرفق بالذبيحة، من كتاب الأضاحى. سنن أبى داود ٩٠/٢. والترمذى، فى: باب ما جاء فى النهى عن المثلة، من كتاب الديات. عارضة الأحوذى ١٧٩/٦. والنسائى، فى: باب الأمر بإحداذ الشفرة، وباب ذكر المنقطة التى لا يقدر على أخذها، وباب حسن الذبح، من كتاب الضحايا. المجتبى ٧/٢٠٠ - ٢٠٢. وابن ماجه، فى: باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، من كتاب الذبايح، سنن ابن ماجه ٢/١٠٥٨. والدارمى، فى: باب فى حسن الذبيحة، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٢/٨٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١٢٣/٤ - ١٢٥.

(٣ - ٣) سقط من: م.

تَرَكَهَا عَمْدًا، لَمْ تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا، حَلَّتْ؛ يَأْثُرُ رَأْيُ  
 ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ، وَإِنْ لَمْ  
 يُسَمِّ<sup>(١)</sup>، إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ». أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْهُ، لَا تَسْقُطُ التَّسْمِيَةُ فِي  
 عَقْدٍ وَلَا سَهْوٍ؛ لِلآيَةِ وَالْخَبَرِ. وَعَنْهُ، لَا تَجِبُ فِي الْحَالَيْنِ؛ يَأْثُرُ رَأْيُ  
 عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَوْمًا مِنَ  
 الْأَعْرَابِ يَأْتُونَنَا<sup>(٣)</sup> بِاللَّحْمِ، لَا نَذَرِي أَذْكَرَ<sup>(٤)</sup> اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ قَالَ:  
 «سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup>. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ. وَإِنْ سَلَّ فِي  
 تَسْمِيَةِ الذَّابِحِ، حَلٌّ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَلِأَنَّ حَالَ الْمُسْلِمِ تُحْمَلُ عَلَى

(١) سورة الأنعام ١٢١.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٤، ٥٠٥.

(٣) بعده في م: «اللَّهُ تَعَالَى».

(٤) وأخرجه الحارث بن أبي أسامة، انظر: باب التسمية على الذبح، من كتاب الصيد  
 والذبائح. زوائد مسند الحارث ١٣٥. وقال البوصيري: رواه الحارث مرسلًا. انظر المطالب  
 العالية ٣٠١/٢. وضعفه في: الإرواء ١٦٩/٨، ١٧٠.

(٥) كذا في النسخ، وهو رواية للبخاري.

(٦) في س ١، ف: «أذكروا». وهو رواية للبخاري.

(٧) في: باب من لم ير الوسواس ونحوها من المشبهات، من كتاب البيوع، وفي: باب ذبيحة  
 الأعراب ونحوها، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ٧١/٣، ١٢٠/٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في أكل اللحم لا يدرى أذكر اسم الله عليه أم لا، من  
 كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٣/٢. والنسائي، في: باب ذبيحة من لم يعرف، من كتاب  
 الضحايا. المجتبى ٢٠٩/٧. وابن ماجه، في: باب التسمية عند الذبح، من كتاب الذبائح. سنن  
 ابن ماجه ١٠٥٩/٢، ١٠٦٠. والدارمي، في: باب اللحم يوجد فلا يدرى أذكر اسم الله عليه  
 أم لا، من كتاب الذبائح. سنن الدارمي ٨٣/٢. والإمام مالك عن عروة مرسلًا، في: باب ما  
 جاء في التسمية على الذبيحة، من كتاب الذبائح. الموطأ ٤٨٨/٢.

تَشْمِيَةِ الذَّابِحِ، حَلٌّ؛ لحديث عائشة، ولأنَّ حالَ المُسْلِمِ تَحْمَلُ عَلَى الصَّحَّةِ، كَالذَّبْحِ فِي الْحَلِّ<sup>(١)</sup>.

والتَّشْمِيَةُ قَوْلٌ: بِاسْمِ اللَّهِ. وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْعَرِيَّةِ. وَمَوْضِعُهَا عِنْدَ الذَّبْحِ، وَيجوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ.

وَإِنْ سَمِيَ عَلَى شَاةٍ وَذَبَحَ أُخْرَى، لَمْ تُبَيَّحْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا. وَإِنْ سَمِيَ عَلَى قَطِيعٍ وَذَبَحَ مِنْهُ شَاةٌ، لَمْ تُبَيَّحْ. وَإِنْ سَمِيَ عَلَى شَاةٍ، ثُمَّ أُلْقِيَ السَّكِينُ وَأُخْذَ أُخْرَى، أَوْ تَحَدَّثَ، ثُمَّ ذَبَحَهَا، حَلَّتْ؛ لِأَنَّهُ سَمِيَ عَلَيْهَا.

وَتَقَوْمُ إِشَارَةَ الْأَخْرَسِ مَقَامَ التَّشْمِيَةِ، كَسَائِرِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التُّطْقُ.

**فصل:** الشَّرْطُ الرَّابِعُ، الْحَلُّ، وَهُوَ الْحَلْقُ وَاللَّبَّةُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ نَادَى: إِنَّ التَّحْرَ<sup>(٢)</sup> فِي اللَّبَّةِ وَالْحَلْقِ لَمَنْ قَدَرَ. أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ<sup>(٣)</sup>. وَرَوَى مَرْفُوعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وَيُشْتَرَطُ قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ، وَهُمَا مَجْزَى الطَّعَامِ [١٣١ ط] وَالتَّقْسِ. وَعَنْهُ، يُشْتَرَطُ قَزَى الْوَدَجَيْنِ، أَوْ أَحَدِهِمَا، وَهُمَا عِزْقَانِ مُعْجِطَانِ بِالْحُلُقُومِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَرِيطَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْحَلُّ».

(٢) فِي م: «الذَّبْحُ».

(٣) وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فِي: الْمَصْنَفِ ٤/ ٤٩٥. وَابْيَهَقِي، فِي: السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/ ٢٧٨.

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي، فِي: كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ. سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤/ ٢٨٣. وَضَعَفَهُ الْأَبْيَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ ٨/ ١٧٦.

الشَّيْطَانِ . وهى التى تُذْبَحُ فَيَقْطَعُ الْجِلْدُ وَلَا تُفَرَى الْأَوْدَاجُ ، ثم تُتْرَكُ حَتَّى تَمُوتَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ مَا لَا يَبْقَى الْحَيَاةَ مَعَهُ فِي مَحَلِّ الذَّبْحِ . وَإِنْ قَطَعَ الْأَوْدَاجُ وَحَدَّهَا <sup>(٢)</sup> ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَحِلَّ ؛ اسْتِذْلَالًا بِالْحَدِيثِ وَالْمَعْنَى . وَالْأَوَّلَى قَطَعَ الْجَمِيعَ ؛ لِأَنَّهُ أَوْخَى <sup>(٣)</sup> وَأُبْلَغَ فِي سَيْلَانِ الدَّمِ ، وَتَنْظِيفِ اللَّحْمِ مِنْهُ .

**فصل :** وَالشُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ ، مَقْقُولَةٌ يَذُهَا الْيُسْرَى ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَمَرَّ ابْنُ عُصَمَرٍ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ لِيَنْحَرَهَا ، فَقَالَ : ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً ، سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . ثُمَّ يَجْزُئُهَا <sup>(٦)</sup> بِالْحَرْبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بُذْنَهُ <sup>(٨)</sup> .

(١) فى : باب فى المبالغة فى الذبح ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٩٣/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٩/١ . وضعفه فى الإرواء ١٦٦/٨ .

(٢) فى م : « وحدهما » .

(٣) فى م : « أسرع لخروج روح الحيوان » . وهو تفسير لهذه الكلمة .

(٤) سورة الحج ٣٦ .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب نحر الإبل مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ٢/٢٠١ .

ومسلم ، فى : باب نحر البدن قياما مقيدة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٦/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف تنحر البدن ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ١/٤٠٩ .

والدارمى ، فى : باب فى نحر البدن قياما ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٦٦/٢ .

والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٢ ، ١٣٩ .

(٦) فى ف : « ينحرها » .

(٧) سورة الكوثر ٢ .

(٨) فى م : « بدنة » .

بَقَرَةُ ﴿١﴾. وَذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَبْشَيْنِ اللَّذَيْنِ ضَحَّى بِهِمَا <sup>(١)</sup>.

فَإِنْ ذَبَحَ مَا يُنَحَّرُ، أَوْ نَحَرَ مَا يُذْبَحُ، جَازٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ مَحَلَّ الذَّبْحِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَتَهَرَ الدَّمُ، وَدُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» <sup>(٢)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ تَوَجُّهُ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّهَا أَوَّلَى الْجِهَاتِ بِالاسْتِقْبَالِ.

فصل: وَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها، فَأَتَتْ السُّكَيْنُ عَلَى مَوْضِعِ ذَبْحِها وَفِيها حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، حَلَّتْ؛ لِأَنَّها مَاتَتْ بِالذَّبْحِ. وَكَذَلِكَ مَا جُرِحَ فِي غَيْرِ مَذْبَحِهِ.

وَالْمُنْحَنَفَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّدَةُ وَالنَّطِيطَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ وَالْمَرِيضَةُ إِذَا أَدْرَكَ ذَكَاتَهَا وَفِيها حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، حَلَّتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>. وَلِحَدِيثِ جَارِيَةٍ كَتَبَ؛ إِذْ أُصِيبَتْ مِنْهَا سَاءَةٌ، فَأَذَرَ كَتْمَهَا فَذَكَّئَهَا بِحَجَرٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا <sup>(٥)</sup>.

وما لم يَتَيَّقْ فِيهِ إِلَّا مِثْلُ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ لَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ

---

= والحديث تقدم تخريجه من حديث جابر في صفة الحج في صفحة ٣٢١.

(١) سورة البقرة ٦٧.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٨٥.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٤، ٥٠٥.

(٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٨٥/٩.

(٥) سورة المائدة ٣.

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٤.

وما لم يَتَقَ فيه إلَّا مثلَ حَرَكََةِ المَذْبُوحِ لا يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ صارَ في حُكْمِ المَيِّتِ . وكذلك لو ذَبَحَها بعدَ ذَبْحِ الوَثْنِيِّ لها ، لم تُبْتَخ .

**فصل :** ويُكرَهُ أن يُيَنَّ<sup>(١)</sup> الرَّأْسَ بالذَّبْحِ ، وَقَطْعُ عُضْوٍ مِمَّا ذَكَى ، أو سَلَخُهُ حتى تَزْهَقَ نَفْسُهُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : لا تَعْجَلُوا الأَنْفُسَ حتى تَزْهَقَ<sup>(٢)</sup> . ولا يَحْرُمُ المَقْطُوعُ ؛ لِأَنَّ إِبَانَتَهُ حَصَلَتْ بعدَ ذَبْحِها وجَلَّها .

ولو ذَبَحَها فسَقَطَتْ في ماءٍ ، أو تَرَدَّتْ تَرَدُّدًا يَقْتُلُهَا مِثْلُهُ ، فقال أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا : لا تَحْرُمُ . لِما ذَكَرْناهُ . وقال الخِرَقِيُّ : تَحْرُمُ . وهو المَنْصُوصُ عليه ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لَعْدِيَّ بنِ حَاتِمٍ : « فَإِنْ وَقَعَتْ في المَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » .<sup>(٣)</sup> مُتَّفَقٌ على مَعْنَاهُ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ ذلكَ يُعِينُ على زُهُوقِ نَفْسِها ، فيَحْصُلُ بِسَبَبِ مُبْيَحٍ ومُحَرِّمٍ .

---

(١) في ف : « يتر » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٧ .

(٣ - ٢) سقط من : س ١ ، س ٢ ، ف ، م .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٣/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣١/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يرمى الصيد فيجده ميتا في الماء ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٧/٦ . والنسائي ، في : باب في الذي يرمى الصيد فيقع في الماء ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٦٩/٧ ، ١٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٩/٤ . ويأتي بلفظ آخر في صفحة ٥١٤ .

**فصل :** وإذا ذَبَحَ حَامِلًا ، فَخَرَجَ جَنِينُهَا مَيِّتًا ، أَوْ فِيهِ حَرَكَةٌ كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، أَيْسَحَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَخَذْنَا يَتَخَرَّجُ النَّاقَةَ ، وَيَذْبَحُ الْبَقْرَةَ وَالشَّاةَ ، فَيَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَيْنَ ، أَيَأْكُلُهُ أَمْ<sup>(١)</sup> يُلْقِيهِ ؟ قَالَ : « كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ ، فَإِنَّ ذَكَاتِهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِهَا يَتَغَذَّى بِغِذَائِهَا ، فَكَانَتْ ذَكَاتُهَا « ذَكَاةً لَهُ »<sup>(٣)</sup> ، كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهُ لِيُخْرِجَ دَمُهُ الَّذِي فِي بَطْنِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَإِنْ خَرَجَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَفْرَّغَةٌ ، لَمْ يُسَحَّ إِلَّا بِالذَّكَاءِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ بِحَيَاتِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا وَلَدَتْهُ قَبْلَ ذَبْحِهَا .

**فصل :** وَإِذَا نَدَّ بَعِيرُهُ أَوْ غَيْرُهُ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّيْدِ ؛ لِمَا رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ ، فَأَصَابَ الْقَوْمُ غَنَمًا وَإِبِلًا ، فَتَدَّ بَعِيرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ ، فَحَبَسَهُ اللَّهُ بِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَايِدَ<sup>(٤)</sup> كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ ،

(١) فِي م : « أَوْ » .

(٢) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الْجَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٩٣ / ٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الْجَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٢٦٩ / ٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ ذَكَاةِ الْجَيْنِ ذَكَاةُ أُمِّهِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٠٦٧ / ٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي ذَكَاةِ الْجَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٨٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣١ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ . وَصَحَّحَهُ فِي الْإِرْوَاءِ ١٧٢ / ٨ - ١٧٥ .

(٣ - ٣) فِي ف : « وَذَكَاةً » .

(٤) الْأَوَايِدُ : جَمْعُ أَبْدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي قَدْ تَوَحَّشَتْ وَنَفَرَتْ مِنَ الْإِنْسِ .



فَمَا غَلَبَكُمْ<sup>(١)</sup> [١٣٢] مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلَئِنَّهُ تَعَذَّرَ  
 ذَكَائِهِ فِي الْحَلْقِ ، فَأَشْبَهَ الصَّيْدَ . وَلَوْ تَرَدَّى فِي بَيْتٍ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَبْحِهِ ،  
 فَجَرَّحَهُ فِي أَى مَوْضِعٍ قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْ<sup>(٣)</sup> جَسَدِهِ ، أُبَيِّحَ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَاهُ ، إِلَّا أَنْ  
 يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ ، أَوْ فِي شَيْءٍ يَمُوتُ بِهِ غَيْرِ الذَّبْحِ ، فَلَا يُبَاحُ ؛ لِأَنَّنَا لَا  
 نَعْلَمُ أَنَّ الذَّبْحَ قَتَلَهُ .

---

(١) فى ف : « ند عليكم » .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٥٠٤ ، ٥٠٥ .

ويضاف إليه لهذا اللفظ الدارمى ، فى : باب فى البهيمة إذا ندت ، من كتاب الأضاحى .

سنن الدارمى ٨٤ / ٢ .

(٣) فى الأصل : « فى » .

## بَابُ الصَّيْدِ

وهو مُباح؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيْبُتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. قال ابن عباس: هي الكلاب المَعْلَمَةُ والبازي، وكل ما تعلَّم الصَّيْدَ<sup>(٣)</sup>.

فصل: ومن صاد صَيْدًا فَذَكَاهُ، حَلَّ بِكُلِّ حَالٍ؛ لحديث أبي ثَعْلَبَةَ<sup>(٤)</sup>.

وإن أذَرَكَ مَيْتًا، حَلَّ بِشُرُوطِ سَبْعَةٍ؛ أحدها، أَهْلِيَّةُ الصَّائِدِ، على ما ذَكَرْنَا فِي الذَّكَاةِ؛ لَأَنَّ الاضْطِیَادَ كَالذَّكَاةِ، وقائم مقامها.

فصل: الثاني، التَّشْيِيطُ عِنْدَ إِزْسَالِ الْجَارِحِ أَوْ السَّهْمِ؛ لما ذَكَرْنَا فِي الذَّكَاةِ، ولا يُعْفَى عنها<sup>(٥)</sup> فِي عَمْدٍ وَلَا سَهْوٍ؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا

(١) سورة المائدة ٢.

(٢) سورة المائدة ٤.

(٣) أخرجه ابن جرير، في: تفسيره ٩٠/٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٣٥/٩. وضعف إسناده في الإرواء ١٨٢/٨.

(٤) تقدم تخريجه في ٣٩/١.

(٥) في م: «عنهما».

أَرْسَلْتُ كَلْبِيكَ<sup>(١)</sup> وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> فَكُلُّ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِيكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وعنه<sup>(٤)</sup>، يُغْفَى عَنْهَا فِي الشَّهْرِ؛ لِأَنَّ ذَكَرْنَا فِي الذَّكَاةِ. وعنه، يُغْفَى<sup>(٥)</sup> عَنِ الشَّهْرِ فِي إِسْأَالِ الشَّهْمِ؛ لِأَنَّهُ آتَاهُ، فَهُوَ كَسِكْنِيهِ، وَلَا يُغْفَى

(١ - ١) فِي س ١، س ٢، ف، م: «وَسَمِيَتْ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْمَاءِ الَّذِي يَغْسِلُ بِهِ شَعْرَ الْإِنْسَانِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ، وَفِي: بَابِ تَفْسِيرِ الْمَشَبَهَاتِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُؤْتِكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ...﴾، وَبَابِ صَيْدِ الْمَرَاضِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ الْمَرَاضَ بَعْرَضَهُ، وَبَابِ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ...، وَبَابِ الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَبَابِ إِذَا وَجَدَ مَعَ الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/٥٥، ٣/٧٠، ٧/١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الصَّيْدِ بِالْكَلابِ الْمُعْلَمَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٢٩/٣ - ١٥٣١.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الصَّيْدِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ، سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/٩٧ - ٩٩. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمَرَاضِ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦/٢٥٣، ٢٥٧ - ٢٥٩. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْأَمْرِ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الصَّيْدِ، وَبَابِ التَّنْهِي عَنْ أَكْلِ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَبَابِ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ، وَبَابِ إِذَا قَتَلَ الْكَلْبُ، وَبَابِ إِذَا وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لَمْ يَسْمِ، وَبَابِ إِذَا وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا غَيْرَهُ، وَبَابِ الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ بَعْرَضَ مِنْ صَيْدِ الْمَرَاضِ، وَبَابِ مَا أَصَابَ بِحَدِّ مِنْ صَيْدِ الْمَرَاضِ. الْمَجْتَبَى ٧/١٥٨ - ١٦٢، ١٧٢. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ صَيْدِ الْكَلْبِ، وَبَابِ صَيْدِ الْمَرَاضِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سَنَنَ ابْنِ مَاجَهَ ٢/١٠٧٠، ١٠٧٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي صَيْدِ الْمَرَاضِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢/٩١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤/١٩٣ - ١٩٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣٧٧، ٣٨٠. وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٥١٠.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤ - ٤) فِي ف: «عَنْهَا».

عنه فى إرسالي الكلب؛ للحديث. والمذهب الأول.

الشرط الثالث، إرسال الجارح؛ لقول النبي ﷺ: «إذا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَسَمَيْتَ، فَكُلْ». ولأنَّ إرسالها أُقِيمَ مقام الذبح، فاعتبر وجوده. فإن استرسل الكلب بنفسه، لم يُسَخَّ صَيْدُهُ، فإن سَمَى صاحبه وزجره، فزاد فى عذوه، حلَّ صَيْدُهُ؛ لأنَّه أثَّرَ فيه، فصار كإرساله، وإن لم يَزِدْ فى عذوه، لم يُسَخَّ؛ لأنَّه لم يُؤَثَّرْ.

الشرط الرابع، أن يكون الجارح مُعَلِّمًا؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾. ولما روى أبو ثعلبة الحُسَيْنِيُّ أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما صيدت بـكَلْبِكَ المُعَلِّمِ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ<sup>(١)</sup>، فَكُلْ، وما صيدت بـكَلْبِكَ الذى ليس بِمُعَلِّمٍ، فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُعْتَبَرُ فى تَغْلِيْمِهِ إن كان سَبْعًا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، أن يَسْتَرْسِلَ إذا أُرْسِلَ، وأن يَنْزَجِرَ إذا زَجِرَ، ولا يَأْكُلَ إذا أَمْسَكَ. وهل يُعْتَبَرُ تَكَرُّارُ ذلك منه؟ فيه وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُما، يُعْتَبَرُ ثَلَاثًا. ذَكَرَهُ الْقَاضِي؛ لأنَّ تَرْكَ الْأَكْلِ فى المَرَّةِ الواحِدَةِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِيُسَبِّحَ أو عَارِضٍ، فَيُعْتَبَرُ تَكَرُّارُهُ لِيُعَلِّمَ أَنَّهُ لَتَغْلِيْمِهِ. والثانى، لا يُعْتَبَرُ. ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الشَّرِيفُ<sup>(٣)</sup>، وأبو الحَطَّابِ؛ لأنَّه تَعَلَّمَ

(١) بعده فى الأصل: «عليه».

(٢) تقدم تخريجه فى ٣٩/١.

(٣) عبد الخالق بن عيسى بن أحمد، أبو جعفر الشريف، ينتهى نسبه إلى العباس بن عبد المطلب، الإمام شيخ الحنبلىة، مولده سنة إحدى عشرة زاهدا متقنا، عالما بأحكام القرآن والفرائض. توفى فى صفر سنة سبعين وأربعمائة. طبقات الحنابلة ٢/٢٣٧ - ٢٤١. سير =

صَنْعَةً ؛ فلم يُعْتَبَر تَكَرُّرُهُ ، كَسَائِرِ الصَّنَائِعِ .

وأما الطائر ؛ كالبازي ، والصَّقْر ، فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَشْتَرِيزِلَ إِذَا أُرْسِلَهُ ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَوَكُّهُ الْأَكْلِ ؛ لِأَنَّ تَغْلِيْمَهُ بِأَكْلِهِ .

وَكُلُّ حَيَوَانٍ يَقْبَلُ التَّغْلِيمَ يَحِلُّ صَيْدُهُ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ ، إِلَّا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ اقْتِنَاؤُهُ ، وَلَا صَيْدُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : « إِنَّهُ شَيْطَانٌ » . <sup>(٢)</sup> « رَوَاهُ مُسْلِمٌ » . وَمَا وَجَبَ قَتْلُهُ حُرْمَ اقْتِنَاؤِهِ وَتَغْلِيْمِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَحِلَّ صَيْدُهُ .

الشرطُ الخامسُ ، أَنْ يُرْسِلَهُ عَلَى صَيْدٍ ، فَإِنْ أُرْسِلَهُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ ، أَوْ عَلَى إِنْسَانٍ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ بَهِيمَةٍ ، فَأَصَابَ صَيْدًا ، لَمْ يَحِلَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلَهُ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَشْبَهَ مَا اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحِلَّ ، كَمَا لَوْ أُرْسِلَهُ

---

= أعلام النبلاء ٤٥٦/١٨ - ٥٤٨ .

(١) بعده في س ١ : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ » .

(٢ - ٢) سقط من : ف ، م .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بقتل الكلاب ... ، من كتاب المساقاة . صحيح

مسلم ١٢٠٠/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في اتخاذ الكلاب للصيد وغيره ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٧/٢ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في قتل الكلاب ، وفي : باب ما جاء في من أمسك كلبا ما ينقص من أجره ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٨٣/٦ - ٢٨٥ . والنسائي ، في : باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٦٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن اقتناء الكلب ... ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢ . والدارمي ، في : باب في قتل الكلاب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٩٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المستند ٨٥/٤ ، ٥٤/٥ ، ٥٦ ، ٥٧ .

على صَيْدٍ فصاد غيره. وإن أُرْسِلَ على صَيْدٍ، فأصاب غيره، أو قَتَلَ  
 جماعةً، حَلٌّ؛ لِلْحَبْرِ، ولأنَّه أُرْسِلَ على صَيْدٍ، فَحَلٌّ [١٣٢ ط] ما صاده،  
 كما لو أُرْسِلَ على كبارٍ فَفَرَّقَتْ عن صِغارٍ، فصاها. ولو سَمِعَ حِشًّا، أو  
 رأى سَوَادًا، فَظَنَّهُ صَيْدًا، فَأُرْسِلَ عليه كَلْبُهُ أو سَهْمُهُ، فأصاب صَيْدًا،  
 حَلٌّ، <sup>(١)</sup> «فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ»؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ الصَّيْدَ، وإن لم يَظُنَّهُ صَيْدًا، لم  
 يُبَيِّحْ صَيْدَهُ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ قَصْدِهِ تَنْبِيئِي عَلَى ظَنِّهِ، سواءَ كان الذي رآه صَيْدًا  
 أو لم يكن.

الشرط السادس، أن يَجْرَحَ الصَّيْدَ، فإن قَتَلَهُ بِحَقِّهِ أو صَدَمَتْهُ، لم  
 يَحِلُّ؛ لَأَنَّهُ قَتَلَهُ بغيرِ جَرْحٍ، أَشْبَهَ ما <sup>(٢)</sup> رُمِيَ بِالْبَيْدِقِ وَالْحَجَرِ. وقال ابنُ  
 حَامِدٍ: يُبَاحٌ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>. وعمومِ  
 الحَبْرِ.

الشرط السابع <sup>(٤)</sup>، يَخْتَصُّ السَّبَاعَ، وهو تَرْكُ الْأَكْلِ مِنَ الصَّيْدِ، وفيه  
 روايتان، إِحْدَاهُمَا، هو شَرْطٌ، فَمَتَى أَكَلَ الْجَارِحُ مِنَ الصَّيْدِ، لم يَحِلُّ؛ لِأَنَّ  
 رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمُ،  
 وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ قَتَلَ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ  
 الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِذَا أَمْسَكَ عَلَى

(١ - ١) سقط من: ف، م.

(٢) بعد في الأصل، م: «لو».

(٣) سورة المائدة ٤.

(٤) بعده في س ٢، م: «أن».

نَفْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَحْرُمُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيُّ <sup>(٢)</sup> ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّم ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> ، فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَالْأُولَى أُولَى ؛ لِأَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ .

وَلَا يَحْرُمُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ صُيُودِهِ ؛ لِأَنَّهَا وَجِدَتْ مَعَ اجْتِمَاعِ شُرُوطِ التَّغْلِيمِ <sup>(٥)</sup> فِيهِ ، فَلَا تَحْرُمُ بِالِاخْتِمَالِ <sup>(٦)</sup> .

وَإِنْ شَرِبَ مِنْ دَمِ الْحَيَوَانِ ، لَمْ يَحْرُم ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ ، وَلِأَنَّ الدَّمَ لَا يَنْفَعُ الصَّائِدَ ، فَلَا يَخْرُجُ بِشُرْبِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُمَسِّكًا عَلَى صَائِدِهِ .

**فصل :** وَمَا أَصَابَهُ فَمُ الْكَلْبِ ، وَجَبَ غَسْلُهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ ، كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَحَالِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْغَسْلِ ، وَلِأَنَّهُ يَشُقُّ إِجْبَابُ غَسْلِهِ ، فَسَقَطَ .

**فصل :** وَيُباحُ الصَّيْدُ بِغَيْرِ الْحَيَوَانِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي ثَعْلَبَةَ : « مَا صِيدَتْ بِقَوْسِكَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ » . وَلِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ شَدَّ عَلَى

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٤ .

(٢) زيادة من : الأصل .

(٣) بعده في م : « عليه » .

(٤) في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨ / ٢ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في م : « بالاجتماع » .

جَمَارٍ وَخَشِيٍّ ، فَقَتَلَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . فَمَا كَانَ مُحَدِّدًا ؛ كَالشَّهْمِ وَالسَّيْفِ ، حَلًّا مَا قَتَلَ بِهِ إِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ ، كَالْمُعْلَمِ مِنَ الْجَوَارِحِ . وَمَا لَمْ يَكُنْ مُحَدِّدًا ؛ كَالشُّبَاكِ ، وَالْأَشْرَاكِ ، وَالْعِصِيِّ ، وَالْحِجَارَةِ ، وَالْبُنْدُقِ ، فَمَا أَذْرَكَ ذَكَاتَهُ ، حَلًّا ، وَمَا لَمْ يُذْرِكْ ذَكَاتَهُ ، لَمْ يَحِلَّ ، كَغَيْرِ الْمُعْلَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ بِجَرْجِهِ ، فَيَكُونُ قَتِيلُهُ مُتَخَفِّقَةً أَوْ مَوْقُودَةً .

وَلَوْ قَتَلَ الْمُحَدِّدُ الصَّيْدَ بِعَرَضِهِ أَوْ ثِقَلِهِ ، لَمْ يُبَيْعْ ؛ لِذَلِكَ ، وَلِمَا رَوَى عَدِيٌّ ، قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ <sup>(٢)</sup> ، فَقَالَ : « مَا خَزَقَ <sup>(٣)</sup> فَكُلْ ، وَمَا قَتَلَ بِعَرَضِهِ ، فَهُوَ وَقِيدٌ ، فَلَا تَأْكُلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلَوْ نَصَبَ الْمَنَاجِلَ لَصَيْدٍ <sup>(٥)</sup> وَسَمَّى <sup>(٥)</sup> ، فَجَرَحَتِ الصَّيْدَ وَقَتَلَتْهُ ، أُبَيْعَ ؛ لِأَنَّهَا

(١) الأول تقدم تخريجه فى ٣٩/١ .

والثانى تقدم تخريجه فى صفحة ٣٦٢ .

(٢) المعراض : عود محدد ، وربما جعل فى رأسه حديدة المغنى ٢٨٢/١٣ .

(٣) فى الأصل ، ف ، ب : « خرق » ، وفى م : « خزقت » .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلْبِسْكُمْ اللَّهُ بَشِيرًا مِنَ الصَّيْدِ ... ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخارى ١١٠/٧ . ومسلم ، فى : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٠/٣ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب النهى عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٥٨/٧ ، ١٥٩ . والدارمى ، فى : باب التسمية عند إرسال الكلاب وصيد الكلاب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمى ٨٩/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٥٦/٤ .

وأخرجه الترمذى دون قوله ﷺ : « فَلَا تَأْكُلْ » . فى : باب ما جاء فى صيد المعراض ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوزى ٢٥٩/٦ .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .



آلَةٌ مُّحَدَّدَةٌ، فَأَشْبَهَتْ السَّهْمَ. وَلَوْ وَقَعَ السَّهْمُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ وَثَبَ  
فَقَتَلَ الصَّيْدَ، أَوْ أَعَانَتْهُ الرِّيحُ، وَلَوْلَا مَا وَصَلَ، خَلَّ؛ لَحَدِيثِ أَبِي<sup>(١)</sup>  
تَغْلَبَةَ.

فصل: إذا اجتمع في الصيد مبيع ومحرّم، بمثل أن يقتله بمقتل  
ومُحَدَّدٍ، أو بسهمٍ مَسْمُومٍ، أو بسهمٍ مُسْلِمٍ وسهمٍ مَجُوسِيٍّ، أو سهمٍ غير  
مُسَمًّى عليه،<sup>(٢)</sup> «أو كَلَبٍ مُسْلِمٍ وَكَلَبٍ مَجُوسِيٍّ أَوْ غَيْرِ مُسَمًّى عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> أو  
غير مُعْلَمٍ، أو اشتركا في إرسال الجارحة عليه، أو وجد مع كلبه كلبا لا  
يعرف مُرْسِلَهُ، أو لا يعرف حاله، أو وجد<sup>(٤)</sup> مع سهميه سهمًا كذلك، لم  
يسح الصيد؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَسَمَيْتَ، فَكُلْ، وَإِنْ  
وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَلَا تَأْكُلْ»،<sup>(٥)</sup> «فَإِنَّكَ إِنَّمَا» سَمَيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ  
عَلَى الْآخَرِ»<sup>(٥)</sup>. وَلأنَّ الْأَصْلَ الْحَظْرَ، فَإِذَا شَكَّكُنَا فِي الْمُبِيحِ، رُدَّ إِلَى  
أَصْلِهِ. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ كَلْبَهُ أَوْ سَهْمَهُ الْقَاتِلُ دُونَ الْآخَرِ، مَثَلُ أَنْ يَجْرَحَ  
[١٣٣] فِي الْمَقْتَلِ، وَالْآخَرُ فِي غَيْرِهِ، أَوْ يَكُونَ الْآخَرُ رَدَّ عَلَيْهِ الصَّيْدَ،  
أُبَيِّحُ؛ لِقَدَمِ الْأَشْيَاءِ. وَكَذَلِكَ إِنْ عَلِمَ أَنَّ شَرِيكَ كَلْبِهِ أَوْ سَهْمِهِ إِنَّمَا يُبَايِعُ

(١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل.

(٣) زيادة من: م.

(٤ - ٤) في م: «فإنما».

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٤.

صَيْدُهُ ، حَلٌّ لَذَلِكَ .

ولو جَرَحَ الصَّيْدَ ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى تَرَدُّيًّا يَقْتُلُهُ ، لَمْ يُسَحِّحْ لَذَلِكَ ، وَقَدْ رَوَى عَدِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** ولو صاد المسلم بكلب المجوسى ، حَلٌّ . وعنه ، لا يَحِلُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّ هَذَا آلَهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ صَادَ بِقَوْسِهِ وَ <sup>(٣)</sup> سَهْمِهِ . ولو صاد المَجُوسِيَّ بِكَلْبٍ مُسْلِمٍ ، لَمْ يُسَحِّحْ ، كَمَا لَوْ صَادَ بِقَوْسِهِ .

**فصل :** وَإِنْ رَمَى صَيْدًا ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ ، فَغَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا وَسَهْمُهُ فِيهِ ، أَوْ وَجَدَهُ مَعَ كَلْبِهِ وَلَا أَثَرَ بِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقْتُلَهُ غَيْرُهُ ، حَلٌّ ؛ لِحَدِيثِ عَدِيٍّ . وعنه ، إِنْ غَابَ نَهَارًا ، حَلٌّ ، وَإِنْ غَابَ لَيْلًا ، لَمْ يَحِلَّ . وعنه ، إِنْ غَابَ يَسِيرًا أَكَلَهُ ، وَإِنْ غَابَ كَثِيرًا ، لَمْ يَأْكُلْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ سَبَبَ إِبَاحَتِهِ يَقِينًا ، وَالْمُعَارِضُ مُشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ . وَإِنْ شَكَّ فِي سَهْمِهِ ، أَوْ فِي قَتْلِهِ بِهِ ، أَوْ وَجَدَ بِهِ أَثَرًا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ ، أَوْ وَجَدَهُ غَرِيقًا ، لَمْ يُسَحِّحْ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ شَكَّ فِي حِلِّهِ ، فَوَجِبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ .

(١) تقدم تخريجه فى صفحة ٥١٠ .

(٢) سورة المائدة ٤ .

(٣) فى س ١ : « أَوْ » .

**فصل :** إذا أذرك الصَّيْدَ وفيه حياةٌ غيرُ مُستَقَرَّةٍ، فتركه حتى مات ، حلٌّ ؛ لأنَّ عَقْرَهُ قد ذَبَحَهُ ، وكذلك إن لم يَتَّقِ مِنَ الزَّمَانِ ما يَتِمَّكُنْ مِنْ ذَبْحِهِ فِيهِ . وإن وَجَدَ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ ذَبْحَهُ فِيهِ ، فلم يَذْبَحْهُ حتى مات ، لم يَحِلَّ ؛ لأنَّهُ صارَ مَقْدُورًا عَلَى ذَبْحِهِ ، فلم يُسَخَّرْ بِغَيْرِهِ ، كغَيْرِ الصَّيْدِ . فإن لم يكن معه ما يُذَكِّيهِ بِهِ ، ففيهِ رَوَاتَانِ ؛ إحداهما ، لا يُبَاخُ ؛ لذلك . والثانية ، يُوسِلُ عَلَيْهِ صَائِدَهُ حَتَّى يَقْتُلَهُ ، فَيَحِلَّ . اختارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لأنَّهُ صَيِّدٌ قَتَلَهُ صَائِدُهُ قَبْلَ إِمْكَانِ ذَبْحِهِ ، فَأُشْبِهَ الَّذِي قَتَلَهُ قَبْلَ إِذْرَاكِهِ .

**فصل :** إذا ضَرَبَ صَيِّدًا فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا ، وَبَقِيَ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ، فَالْعُضْوُ حَرَامٌ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ » . <sup>(١)</sup> رواه أَبُو دَاوُدَ . وإن قَطَعَهُ نِصْفَيْنِ ، أَوْ قَطَعَ رَأْسَهُ ، حَلٌّ جَمِيعُهُ ؛ لأنَّهُ مات بِضَرْبَتِهِ ، وإن قَطَعَ مِنْهُ عُضْوًا ، وَبَقِيَ فِي سَائِرِهِ <sup>(٢)</sup> حَيَاةً غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ ، حَلٌّ جَمِيعُهُ ؛ لأنها ذَكَاةٌ لِبَعْضِهِ ، فَكَانَتْ ذَكَاةً لَجَمِيعِهِ ، كَمَا لَوْ أَبَانَ رَأْسَهُ .

وقد اسْتَحْسَنَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، قَوْلَ الْحَسَنِ <sup>(٣)</sup> : لَا بَأْسَ بِالطَّرِيدَةِ . قال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : الطَّرِيدَةُ الْعَرَالُ يُؤْمَرُ بِالْعَشْكَرِ فَيُضْرِبُهُ الْقَوْمُ بِأَشْيَائِهِمْ ، فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِطْعَةً . قال الْحَسَنُ : مازالَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ

(١ - ١) زيادة من : م .

والحديث تقدم تخريجه في ٤٣/١ .

(٢) في م : « سائر جسده » .

(٣) انظر إسناده الإمام أحمد إلى الحسن ، في : المغنى ١٣/٢٨١ ، الشرح الكبير ٢٧/٣٨٣ .

ذلك في مغازيهم . وعن أبي عبد الله أنه لا يؤكل ما أُيِّن منه في حياته ،  
ويؤكل سائرُه ؛ للخبر .

وإن بقي مُعلَّقًا بجِلْدِه ، حلَّ ، رواية واحدة ؛ لأنه مُتَّصِلٌ بِجُلْمَتِه ، أشبه  
سائر أَعْضَائِه .

**فصل :** وإذا أُثْبِتَ الصَّيْدُ بِرَمِيَّتِه أو شَبَكَتِه أو غيرهما من آلاَتِ الصَّيْدِ ،  
مِلْكُه ، فَإِنْ انْفَلَتَ مِنَ الشَّبَكَةِ زال مِلْكُه عنه ؛ لأنه لم يَشْتَقِرْ ، فزال  
بأنفِلَاتِه ، فَإِنْ أَخَذَ الشَّبَكَةَ معه ، فصاده آخَرُ ، رَدَّ الشَّبَكَةَ على صَاحِبِهَا ،  
وَمَلَكَ الصَّيْدَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ "غَيْرَ مُتَّعٍ" بها ، فَيَكُونُ لَصَاحِبِهَا ؛ لَأَنَّهَا  
التي أَمْسَكَتْهُ . وَمَنْ أَمْسَكَ صَيْدًا ، وَاسْتَقَرَّتْ يَدُه عَلَيْهِ ، ثُمَّ انْفَلَتَ ، لَمْ  
يَزُلْ مِلْكُه عنه ؛ لِأَنَّ الْيَدَ اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ ، فَلَمْ تَزُلْ عَنْهُ بِأَنْفِلَاتِه ، كَبَهِيمَتِه .  
فَإِنْ أَرْسَلَهُ وَقَالَ : قَدْ أَغْتَمْتُكَ . لَمْ يَزُلْ مِلْكُه عنه ؛ لأنه ليس بِمَحْلٍ لِلْعَتَقِ .

**فصل :** وَإِنْ أُثْبِتَ الصَّيْدُ بِسَهْمِه ، فَرَمَاهُ آخَرُ فَقَتَلَهُ ، حَرَمَ ؛ لأنه صار  
مَقْدُورًا عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُسَخَّرْ بِغَيْرِ الذَّبْحِ ، وَعَلَى الثَّانِي قِيَمَتُهُ مَخْرُوحًا [ ١٣٣ ط ]  
لصَاحِبِه ؛ لأنه أَثْلَفَهُ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَهْمُ الثَّانِي ذَبَحَهُ ، فَيَحِلُّ ؛ لأنه  
ذَكَاةٌ . فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ الْأَوَّلُ ، حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ،  
وَبَرِيءٌ مِنَ الصُّمَّانِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِه . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى السَّابِقِ ، وَأَنْكَرَ  
الثَّانِي كَوْنَ الْأَوَّلِ أَثْبَتَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ امْتِنَاعِه ، وَيَحْرُمُ  
عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَعْيَافِهِ بِتَحْرِيمِه ، وَيَحِلُّ لِلثَّانِي . وَإِنْ رَمَاهُ فَوَجَدَاهُ مُثْبِتًا ،

ولم يَعْلَمَا مَنْ أُثْبِتَهُ مِنْهُمَا ، فهو بينهما ، وإن وَجَدَاهُ مَيِّتًا ، ولم يَعْلَمَا هل  
أُثْبِتَهُ الْأَوَّلُ أم لا ؟ حلٌّ ؛ لأنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ امْتِنَاعِهِ .

## بَابُ مَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ

الْحَيَوَانُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ أَهْلِيٌّ، فَيَبَاحٌ مِنْهُ بِهَيْمَةٍ الْأَنْعَامِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(١)</sup>. وَالْخَيْلُ كُلُّهَا؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ. وَقَالَتْ أَسْمَاءُ: نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكَلْنَاهُ، وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>. وَالذَّجَاجُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى، قَالَ:

(١) المائدة ١.

(٢) فى م: «لحم».

(٣) الحديث الأول أخرجه البخارى، فى: باب لحوم الحمر الإنسية، من كتاب الذبائح. صحيح البخارى ١٢٣/٧. ومسلم، فى: باب أكل لحوم الخيل، من كتاب الصيد والذبائح. صحيح مسلم ١٥٤١/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى أكل لحوم الخيل، وباب فى أكل لحوم الحمر الأهلية، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣١٦/٢، ٣٢٠. والترمذى، فى: باب ما جاء فى أكل لحوم الخيل، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٢٩٣/٧ - ٢٩٤. والنسائى، فى: باب أكل لحوم حمر الوحش، من كتاب الصيد. المجتبى ١٨١/٧. وابن ماجه، فى: باب لحوم الخيل، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢. والدارمى، فى: باب فى أكل لحوم الخيل، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٨٧/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٢٣/٣، ٣٥٦، ٣٦١.

والحديث الثانى أخرجه البخارى، فى: باب غزوة خيبر، من كتاب المغازى، وفى باب لحوم الخيل، وباب لحوم الحمر الإنسية من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخارى ١٧٣/٥، ٧/١٢٣. ومسلم، فى: باب فى أكل لحوم الخيل، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح مسلم ٣/١٥٤١.

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ<sup>(١)</sup> الدَّجَاجَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَالْإِوزُ وَالْبَطُّ ؛  
لأنَّهَا<sup>(٣)</sup> طَيِّبَاتٌ ، فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَجَلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
وَتَحَرُّمُ لَحُومِ<sup>(٥)</sup> الْحُمْرِ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ . وَالْبِغَالُ ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنْهَا ، وَالْمُتَوَلِّدُ  
يَسَّرُ الْوَحْشِيَّ وَالْأَهْلِيَّ كَذَلِكَ ، وَمَا تَوَلَّدَ بَيْنَ حَلَالٍ وَحَرَامٍ ؛ كَالسَّمْعِ<sup>(٦)</sup> ،  
وَالْعِشْبَارِ<sup>(٧)</sup> ، كَذَلِكَ . وَتَحَرُّمُ الْكِلَابِ وَالسَّنَائِيرِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ ، وَتَأْكُلُ  
الْحَبَائِثَ .

**فصل : القِسْمُ الثَّانِي ، الْوَحْشِيُّ ، فَيَبْنِئُ مِنْهُ الْحُمْرُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي**

= كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب لحوم الخيل ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢ /  
١٠٦٤ . والدارمى ، فى : باب فى أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٢ /  
٨٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ .

(١) بعده فى م : « لحم » .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن ، من كتاب المغازى ، وفى : باب  
الدجاج ، من كتاب الذبائح والصيد ، وفى : باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، من كتاب  
الكفارات . صحيح البخارى ٥ / ٢١٩ ، ٧ / ١٢٢ ، ٨ / ١٨٢ ، ١٨٣ . ومسلم ، فى : باب ندب  
من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ... من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣ / ١٢٧٠ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى أكل الدجاج ، من أبواب الأطعمة . عارضة  
الأحوذى ٨ / ٢٠ - ٢٢ . والنسائى ، فى : باب إباحة لحوم الدجاج ، من كتاب الصيد والذبائح .  
المجتبى ٧ / ١٨٢ . والدارمى ، فى : باب فى أكل الدجاج ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمى ٢ /  
١٠٢ ، ١٠٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ .

(٣) فى م : « لأنهما » .

(٤) المائدة : ٤ .

(٥) زيادة من : الأصل .

(٦) السَّمْعُ : هو ولد الضبع من الذئب .

(٧) العِشْبَارُ : هو ولد الذئبة من الضبع .

قَتَادَةَ<sup>(١)</sup>. وَالْأَرَنْبُ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّهُ أَخَذَ أَرَنْبًا، فَذَبَحَهَا أَبُو طَلْحَةَ، وَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَالضَّبَابُ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: «هُوَ صَيْدٌ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْحَرَمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالضَّبَابُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِضَبٍّ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَارِضٌ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ». فَأَجْتَرَهُ<sup>(٤)</sup> خَالِدٌ، فَأَكَلَهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ<sup>(٥)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٢.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب قبول هدية الصيد، من كتاب الهبة، وفى: باب ما جاء فى التصيد، وباب الأرنب، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخارى ٢٠٢/٣، ٢٠٣، ٧/١١٥، ١٢٥. ومسلم، فى: باب إباحة الأرنب، من كتاب الصيد والذبائح. صحيح مسلم ١٥٤٧/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى أكل الأرنب، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٢/٣١٧. والترمذى، فى: باب فى أكل الأرنب، من أبواب الأطعمة، عارضة الأحوذى ٧/٢٨٣، ٢٨٤. والنسائى، فى: باب الأرنب، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ٧/١٧٣، ١٧٤. وابن ماجه، فى: باب الأرنب، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ٢/١٠٨٠. والدارمى، فى: باب فى أكل الأرنب، من كتاب الصيد. سنن الدارمى ٢/٩٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/١٧١، ٢٣٢، ٢٩١.

(٣) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٨٥ حاشية ٤.

(٤) فى م: «فاحتزه».

(٥) بعده فى م: «إليه».

(٦) أخرجه البخارى، فى: باب الشواء، من كتاب الأطعمة. صحيح البخارى ٧/٩٣. ومسلم، فى: باب إباحة الضب، من كتاب الصيد والذبائح. صحيح مسلم ٣/١٥٤٣. =



وَيْبَاحُ الْبَقَرِ، وَالظَّبَاءُ، وَالْتَعَامُ، وَالْأَوْبَارُ<sup>(١)</sup>، وَالْيَزَابِيعُ<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّهَا مُشْتَبِهَةٌ، فَصَّيْتُ الصَّحَابَةَ فِيهَا بِالْجَزَاءِ عَلَى الْحَرَمِ. وَتَبَاحُ الزَّرَافَةُ. نَصَّ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ<sup>(٣)</sup> الْمُسْتَحْسِنَاتِ. وَعَنهُ فِي الْيَزْبُوعِ، أَنَّهُ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْفَأْرَ.

وَفِي الثَّغْلِبِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ يُفْدَى فِي الْإِحْرَامِ. وَفِي سِنُونُورِ رِوَايَتَانِ كَذَلِكَ.

وَيْبَاحُ مِنَ الطَّيْرِ الْحَمَامُ، وَأَنْوَاعُهُ، وَالْعَصَافِيرُ، وَالْقَنَابِيرُ<sup>(٤)</sup>، وَالْحَجَلُ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَطَا<sup>(٦)</sup>، وَالْحُبَارَى<sup>(٧)</sup>، وَالْكُرْكِيُّ<sup>(٨)</sup>، وَالْكُرْوَانُ، وَغُرَابُ الزَّرْعِ،

= كما أخرجه أبو داود، في: باب في أكل الضب، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٢/ ٣١٧. والنسائي، في: باب الضب، من كتاب الصيد والذبائح. المجتبى ٧/ ١٧٤. وابن ماجه، في: باب الضب من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٧٩، ١٠٨٠. والدارمي، في: باب في أكل الضب، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ٢/ ٩٣. والإمام مالك، في: باب ما جاء في أكل الضب، من كتاب الاستئذان. الموطأ ٢/ ٩٦٨. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٨٩. (١) الأوبار؛ جمع الوبر؛ وهو حيوان من ذوات الحوافر، في حجم الأرنب، لونه بين الغيرة والسواد.

(٢) اليرابيع؛ مفردة اليربوع؛ وهو حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جدا وله ذنب كذنب الجرذ.

(٣) بعده في الأصل: «و».

(٤) القنابر: نوع من الطير.

(٥) الحجل: في حجم الحمام، أحمر المنقار والرجلين.

(٦) القطا: نوع من اليمام، يؤثر الصحراء.

(٧) الحبارى: طائر طويل العنق، من رتبة الكركيات.

(٨) الكركى: طائر طويل العنق والرجلين، يأوى إلى الماء أحيانا.

«الزَّاعُ»<sup>(١)</sup>، وأشباهها<sup>(٢)</sup> مَّا يَلْتَقِطُ الْحَبَّ، أو يُقْدَى فِي الْإِحْرَامِ. وقد رَوَى سَفِينَةُ قَالَ: أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَحْمَ<sup>(٣)</sup> حُبَارَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي الْهُذْهِدِ وَالصُّرْدِ<sup>(٥)</sup> رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يُبَاخُ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الْمُبَاخَ. وَالثَّانِيَةُ، يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْهُذْهِدِ وَالصُّرْدِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٦)</sup>. وَكُلُّ طَيْرٍ لَا يَصِيدُ بِمَخْلَبِهِ، وَلَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ، وَلَا يُسْتَنْخَبُ، فَهُوَ حَلَالٌ.

**فصل: وَيَحْرُمُ الْخَنَزِيرُ؛ لَنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ؛ كَالْكَلْبِ، وَالْأَسَدِ، وَالثَّيْرِ، وَالْفَهْدِ، وَالذَّنْبِ، وَابْنِ**

(١ - ١) سقط من: الأصل، وفي ف: «الغداف».

والزَّاعُ: هو نوع من الغربان، صغير نحو الحمامة، أسود، برأسه غبرة وميل إلى البياض، لا يأكل جيفة.

والغداف: كغراب: غراب القيط.

(٢) في س ١، س ٢، ف: «أشباههما».

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في: باب أكل لحم الحبارى، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٨/٢.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في أكل الحبارى، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذ ٢٣/٨. وهو ضعيف. انظر: التلخيص الحبير ١٥٤/٤.

(٥) الصرد: طائر أكبر من العصفور، ضخم الرأس والمنقار.

(٦ - ٦) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في قتل الذر، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٢/٢.

٦٥٦. وابن ماجه، في: باب ما ينهى عن قتله، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٧٤/٢.

والدارمى، في: باب النهى عن قتل الضفادع والنحلة، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٢/٢.

٨٩. والإمام أحمد، في: المسند ١/٣٣٢، ٣٤٧.

أَوَى<sup>(١)</sup>، والنَّمْسُ<sup>(٢)</sup>، وابنُ عَرَسٍ<sup>(٣)</sup>، والفيل، والقرود؛ لما روى أبو ثعلبة أنَّ  
النبي ﷺ نهى عن أكل<sup>(٤)</sup> كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

وتَحْرُمُ سِبَاعُ الطَّيْرِ؛ كَالْعُقَابِ<sup>(٦)</sup>، والبازي، والصَّفَرِ، والشَّاهِينِ<sup>(٧)</sup>،  
والحِدَاةِ، والبُومَةِ؛ لما روى ابنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: نهى رسولُ اللَّهِ  
ﷺ عن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. رَوَاهُ

(١) ابن آوى: حيوان من الفصيلة الكلبية، وهو أصغر حجما من الذئب، جمعه بنات آوى،  
وبنو آوى.

(٢) النمس: دوية نحو الهرة، يأوى البساتين، ويقتل الثعالب، والجمع نموس.

(٣) ابن عرس: دوية تشبه الفأر، والجمع بنات عرس.

(٤) زيادة من: الأصل.

(٥) أخرجه البخارى، فى: باب ألبان الأثمن، من كتاب الطب. صحيح البخارى ١٨١/٧.

ومسلم، فى: باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير، من كتاب  
الصيد. صحيح مسلم ١٥٣٣/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب النهى عن أكل السباع، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود  
٣١٩/٢، ٣٢٠. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية أكل المصبورة، من أبواب الصيد،  
وفى: باب ما جاء فى الانتفاع بآنية المشركين، من أبواب السير، وفى: باب ما جاء فى الأكل  
فى آنية الكفار، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٢٦٦/٦، ٥٠/٧، ٢٩٨. والنسائى،  
فى: باب تحريم أكل السباع، وباب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، وباب إباحة أكل لحوم  
الدجاج، من كتاب الصيد. المجتبى ١٧٧/٧، ١٨١، ١٨٢. وابن ماجه، فى: باب أكل كل  
ذى ناب من السباع، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢. والدارمى، فى: باب ما  
لا يؤكل من السباع، من كتاب الأطعمة. سنن الدارمى ٨٥/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ١/  
١٤٧، ١٩٣/٤، ١٩٤.

(٦) العقاب: طائر من كواسر الطير، قوى الخالب، مسرول، له منقار قصير أعقف، حاد  
البصر.

(٧) الشاهين: طائر من جوارح الطير وسباعها، من جنس الصقر.

أبو داود، "ومسلم".

وَيَحْرُمُ مَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ؛ كَالثُّسُورِ<sup>(٢)</sup>، وَالرَّخْمِ<sup>(٣)</sup>، وَغُرَابِ الْبَيْتِ،  
وَالْأَبْقَعِ، وَالْعَقْعَقِ<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ لِأَكْلِهَا الْخَبَائِثُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ  
ﷺ: «خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ». ذَكَرَ مِنْهَا الْحِدَاةُ  
وَالْغُرَابَ. "رواه مسلم". وما أُبِيحَ قَتْلُهُ، لَمْ يُبَيِّحْ أَكْلُهُ.

وَتَحْرُمُ الْخَبَائِثُ كُلُّهَا؛ كَالْفَأْرِ، وَالْجَرَادِ، وَالْأَوْزَاعِ، وَالْعِظَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَالْوَزَلِ<sup>(٦)</sup>،

---

(١ - ١) سقط من: الأصل، ف.

والحديث أخرجه مسلم، في: باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع...، من كتاب  
الصيد والذباح. صحيح مسلم ١٥٣٤/٣. وأبو داود، في: باب النهي عن أكل السباع، من  
كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٩/٢، ٣٢٠.

كما أخرجه النسائي، في: باب إباحة أكل لحوم الدجاج، من كتاب الصيد. المجتبى ٧/  
١٨٢. وابن ماجه، في: باب أكل كل ذي ناب من السباع، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه  
١٠٧٧/٢. والدارمي، في: باب ما لا يؤكل من السباع، من كتاب الأضاحي. سنن الدارمي  
٨٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/١، ٢٨٩، ٣٠٢، ٣٢٧.

(٢) في م: «كالنسر».

(٣) الرخم: طائر غزير الريش، له منقار طويل أكثر من نصفه مغطى بجلد رقيق.

(٤) العقق: من فصيلة الغراب، صحاب، له ذنب طويل، ومنقار طويل.

(٥ - ٥) سقط من: س ٢، ف، م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٧.

(٦) العظاء: دويبة من الزواحف ذوات الأربع، تعرف في مصر بالسحلية.

(٧) في م: «الورك».

والورل: حيوان من الزحافات، طويل الأنف والذنب، دقيق الخصر، لاعقد في ذنبه كذنب  
الضب، وهو أطول من الضب وأقصر من التمساح، يكون في البر والماء، يأكل العقارب  
والحيات والحراشي والخنافس.

والقُنْفُذِ، والحِزْبَاءِ، والصَّرَاصِرِ<sup>(١)</sup>، والجُعْلَانِ، والخَنَافِيسِ، والحَيَّاتِ،  
والعَقَّارِبِ، والدُّودِ، والوُطُوطِ<sup>(٢)</sup>، والحَشَّافِ<sup>(٣)</sup>، والزَّنَابِيرِ<sup>(٤)</sup>،  
وَالْيَعَاسِبِ<sup>(٥)</sup>، وَالذُّبَابِ، وَالبَقِّ، وَالبَرَاغِثِ، وَالْقَمَلِ، وَأَشْبَاهِهَا؛ لِقَوْلِ  
اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْرِثُ عَلَيْهِمُ الْخَبَثَ﴾<sup>(٦)</sup>. وقد رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ  
الْقُنْفُذَ ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ». رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ<sup>(٧)</sup>.

وما لم يَذْكُرْهُ يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَّهَ بِه، فَيُلْحَقُ بِهِ فِي الْإِبَاحَةِ  
والتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ<sup>(٨)</sup> شَبِيهًا بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَهُوَ  
حَلَالٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(٩)</sup>.  
خَرَجَ مِنْ غُضُومِهَا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَالْبَاقِي يَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ.

(١) فِي م: «الصراصير».

(٢) فِي الْأَصْلِ، س ١، س ٢، ف، ب: «الوطوط».

وَالوُطُوطُ: الْخَفَاشُ.

(٣) فِي م: «الحفّاش».

(٤) جَمْعُ زَنْبَارَةٍ وَهِيَ حَشْرَةٌ أَلِيْمَةٌ اللَّسْعِ، مِنْ الْفَصِيلَةِ الزَّنْبُورِيَّةِ.

(٥) الْيَعَاسِبُ: جَمْعُ الْيَعُوسِبِ: وَهُوَ مَلِكُ النُّحْلِ.

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٥٧.

(٧) فِي: بَابُ أَكَلِ الْحَشَرَاتِ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣١٨/٢، ٣١٩.

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٨١/٢. وَابِيهَقِي، فِي: بَابِ مَا رَوَى فِي الْقُنْفُذِ  
وَحَشَرَاتِ الْأَرْضِ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا. السَّنَنُ الْكُبْرَى ٣٢٦/٩. وَضَعَفَ إِسْنَادُهُ. وَضَعَفَهُ  
الْأَلْبَانِيُّ فِي: الْإِرْوَاءِ ١٤٤/٨.

(٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٩.

**فصل : القسم الثالث ، حيوان البحر ، يُباح جميعه ؛ لقول الله تعالى :**  
**﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾** <sup>(١)</sup> . **إِلَّا الضَّفَدَعُ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى**  
**عن قَتْلِهَا . "زواه أبو داود ، والنسائي" . ولأنَّهَا مُشْتَبِهَةٌ . وكَرِهَ أَحْمَدُ**  
**التَّمَسَّاعَ ؛ لأنَّه ذُو نَابٍ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ؛ لأنَّه سَبْعٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ**  
**مُبَاحٌ ؛ لِلآيَةِ . وقال ابنُ حَامِدٍ : يَحْرُمُ الْكَوْسَجُ <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّه ذُو نَابٍ .**

**وقال أبو علي التَّجَادُ : لا يُؤْكَلُ مِنَ الْبَحْرِيِّ مَا يَحْرُمُ نَظِيرُهُ فِي الْبَرِّ ،**  
**كَكَلْبِ الْمَاءِ وَخَنَازِيرِهِ وَإِنْسَانِهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . وقد قال أَحْمَدُ ، فِي كَلْبِ**  
**الْمَاءِ : يَذْبَحُهُ . وَرَكِبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَى سَرَجٍ عَلَيْهِ جِلْدُ كَلْبِ الْمَاءِ <sup>(٣)</sup> .**

**فصل : وكَرِهَ أَحْمَدُ لَحْمَ الْجَلَّالَةِ وَالْبَنَانِهَا . قال القاضي : هِيَ الَّتِي أَكْثَرُ**  
**عَلْفِهَا النَّجَاسَةُ ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ الطَّاهِرَ ، فَلَيْسَتْ جَلَّالَةً . قال : وَلَحْمُهَا**  
**وَلَبَنُهَا حَرَامٌ . وَفِي بَيَّضِهَا رِوَايَتَانِ . وقال ابنُ أَبِي مُوسَى : عن أَحْمَدَ رِوَايَةً**  
**أُخْرَى أَنَّ أَكْلَهَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةً**

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢ - ٣) سقط من : ف ، م .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في الأدوية المكروهة ، من كتاب الطب . سنن أبي  
 داود ٣٣٤ / ٢ . والنسائي ، في : باب الضفدع ، من كتاب الصيد والذباح . المجتبى ١٨٥ / ٧ .  
 وابن ماجه ، في : باب ما ينهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤ / ٢ .  
 والدارمي ، في : باب النهي عن قتل الضفادع ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٨ / ٢ .  
 والإمام أحمد ، في : المسند ٤٥٣ / ٣ .

(٣) الكوسج : سمك خرطوم كالمنشار .

(٤) أخرجه البخاري معلقا ، في : باب قوله الله تعالى : ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ ، من كتاب  
 الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٦ / ٧ .

الْأَنْعَمَ ﴿<sup>(١)</sup>﴾. وَالْأَوَّلَى <sup>(٢)</sup> ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُصَمَرٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَّالَةِ وَالْبَانِيَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُصَمَرَ بْنِ الْعَاصِ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِبِلِ الْجَلَّالَةِ أَنْ <sup>(٤)</sup> يُؤْكَلَ لَحْمُهَا ، وَلَا يُشْرَبُ لَبَنُهَا ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا إِلَّا الْأُدْمُ ، وَلَا يَرْكَبُهَا النَّاسُ حَتَّى تُغْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . رَوَاهُ الْحَلَّالُ <sup>(٥)</sup> .

ويزول تحريمها وكرهاتها بحبسها عن أكل النجاسات ، وبحبس البعير أربعين ليلة ؛ للحبر ، والبقرة في مقلها . وبحبس الطائر ثلاثاً ؛ لأن ابن عَصَمَر ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ إِذَا أَرَادَ أَكْلَهَا حَبَسَهَا ثَلَاثًا <sup>(٦)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْجَمِيعَ يُحْبَسُ ثَلَاثًا ؛ لِحَبْرِ ابْنِ عُصَمَرٍ .

**فصل : وما سُقِيَ مِنَ الزُّرُوعِ وَالشَّامِرِ بِالنَّجَاسَاتِ <sup>(٧)</sup> أَوْ سُمِدَ بِهَا ،**

(١) سورة المائدة ١ .

(٢) فى م : «الأول» .

(٣) فى : باب النهى عن أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى أكل لحوم الجلالة وألبانها ، من أبواب الأطعمة .

عارضة الأحمذى ١٨ / ٨ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن لحوم الجلالة ، من كتاب الذبائح .

سنن ابن ماجه ١٠٦٤ / ٢ . وصححه الألبانى فى الإرواء ١٤٩ / ٨ - ١٥١ .

(٤) بعده فى م : «لا» .

(٥) وأخرجه الدارقطنى ، فى : باب الصيد والذبائح . سنن الدارقطنى ٢٨٣ / ٤ . والبيهقى ، فى :

باب ما جاء فى أكل الجلالة وألبانها ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٣٣ / ٩ . وقال : ليس

هذا بالقوى . وانظر الإرواء ١٥٢ / ٨ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الجلالة ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٢٢ / ٤ . وابن أبى

شيبه ، فى : باب فى لحوم الجلالة ، من كتاب العقيقة . المصنف ١٤٧ / ٨ .

(٧) فى س ١ ، س ٢ ، ب : «النجاسات» .

نَجَسٌ ، كَالْجَلَّالَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَغَدَّى بِالنَّجَاسَاتِ <sup>(١)</sup> ، وَتَتَرَقَّى فِيهِ أَجْزَاؤُهَا ، فَأَشْبَهَ الْجَلَّالَةَ . وَتُظْهِرُ بِسَقْفِهَا بِالطَّاهِرَاتِ ، كَالْجَلَّالَةِ إِذَا أَكَلَتِ الطَّاهِرَاتِ .

**فصل :** وَتَحْرُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ؛ لِلْآيَةِ ، وَتَحْرُمُ النَّجَاسَاتُ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَبَائِثِ ، وَتَحْرُمُ السُّمُومُ الْمُضِرَّةُ ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِثْلَافُ شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ .

[١٣٤ ط] **فصل :** فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْهِ ، أُبَيِّحُ تَنَاوُلَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَفِي قَدْرِ مَا يُبَاحُ رَوَاتِنَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَدْرُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ . اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِأَكْلِهِ عَنْ كَوْنِهِ مُضْطَرًّا ، فَتُرْوَلُ الْإِبَاحَةُ بِرَوَالِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَهُ الشَّبْعُ ؛ لِأَنَّهُ طَعَامٌ جَازٍ لَهُ سُدُّ الرَّمَقِ مِنْهُ ، فَجَازٍ لَهُ الشَّبْعُ <sup>(٣)</sup> ، كَالْحَلَالِ .

وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَكْلُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَالثَّانِي ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَنِبُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ مَلِكَ الرُّومِ حَبَسَهُ ، وَمَعَهُ لَحْمٌ خَنْزِيرٍ مَشْوًى ، وَمَاءٌ مَمْزُوجٌ بِخَمْرِ ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَأَتَى أَنْ يَأْكُلَهُ ، وَقَالَ : لَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ لِي ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأُسْمِئِكَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ <sup>(٥)</sup> .

(١) فِي س ١ ، س ٢ ، ب « النَّجَاسَاتِ » .

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١١٩ .

(٣) بَعْدَهُ فِي س ٢ : « مِنْهُ » .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٩ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي : تَارِيخِهِ ٩ / ١١٥ ، ١١٦ .



وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامٍ مِنْ لَيْسَ بِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ ، لَزِمَهُ بَذْلُهُ لَهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ فِي مَنَعِهِ مِنْهُ إِعَانَةً عَلَى قَتْلِهِ . وَإِنْ بَذَلَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى ثَمَنِهِ ، لَزِمَهُ اخْتِذُهُ ، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ الْمَيْتَةُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ . وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَاشْتَرَاهُ بِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا ثَمَنُ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى بَذْلِ الزِّيَادَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ ، كَالْمَكْرَه . وَإِنْ مَنَعَهُ مِنَ الْكُلِّيَّةِ ، فَلَهُ قِتَالُهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَحَقَّ بِهِ مِنْ مَالِكِهِ .

وَإِنْ وَجَدَ الْمُضْطَرَّ مَيْتَةً ، وَطَعَامًا لَغَائِبٍ ، فَطَابَتْ نَفْسُهُ بِأَكْلِ الْمَيْتَةِ ، فَهِيَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا تَبَيَّنَتْ بِالنَّصِّ ، فَكَانَتْ أَوْلَى مِمَّا ثَبَتَ بِالِاجْتِهَادِ ، وَإِنْ لَمْ تَطِبْ نَفْسُهُ بِأَكْلِهَا ، أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ .

وَإِنْ وَجَدَ الْمُحَرِّمَ مَيْتَةً وَصِيدًا فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ إِذَا ذَبَحَ الصَّيْدَ صَارَ مَيْتَةً ، وَلَزِمَهُ الْجَزَاءُ ، فَيَجْتَمِعُ فِيهِ تَحْرِيمَانِ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مَغْضُومًا ، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ قَتْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَقَايَةُ نَفْسِهِ بِأَخِيهِ . وَلَا يَحِلُّ لَهُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِهِ لِيَأْكُلَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُثْلِفُهُ يَقِينًا ؛ لِتَخْصِيلِ مَا هُوَ مُؤَهَّوْمٌ . وَإِنْ وَجَدَ آدَمِيًّا مُبَاحَ الدِّمِّ ، فَلَهُ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ ؛ لِأَنَّ إِتْلَافَهُ مُبَاحٌ . وَإِنْ وَجَدَ مَيْتًا مَغْضُومًا ، فَالْأَوْلَى إِبَاحَتُهُ ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ حِفْظَ الْحَيِّ ، فَأُشْبِهَ غَيْرَ الْمَغْضُومِ . اخْتَارَ هَذَا أَبُو الْخَطَّابِ . وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا يُبَاحُ ؛ لِأَنَّ كَثَرَ عَظَمِ الْمَيْتِ كَكَثَرِ عَظَمِ الْحَيِّ .

(١) سقط من : الأصل .

وإن وجدَ المضطّرَّ خَمْرًا، لم يُبَحِّ له<sup>(١)</sup> شربها؛ لأنها لا تدفع جوعًا ولا عطشًا، ولا فيها شِفَاءٌ؛ لما رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ»<sup>(٢)</sup>. وإن وجدَ ماءً مُزَوَّجًا بِخَمْرٍ يَدْفَعُ الْعَطَشَ، حَلٌّ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهُ يَنْدَفِعُ<sup>(٤)</sup> به الهلاك. وإن عُصَّ بِلُقْمَةٍ، ولم يَجِدْ مَائِعًا يَدْفَعُهَا به، وخافَ الهلاكَ، فله دَفْعُهَا<sup>(٥)</sup> بها؛ لَأَنَّهُ يَحْصُلُ بها.

**فصل:** وَمَنْ مَرَّ بِشَمْرَةٍ لَا حَائِطَ لَهَا<sup>(٦)</sup> وَلَا نَاطِرَ<sup>(٧)</sup>، فَفِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ؛ «لَهُ أَنْ»<sup>(٨)</sup> يَأْكُلَ مِنْهُ<sup>(٩)</sup>، وَلَا يَعْجِلُ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي زَيْنَبٍ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي بَرْزَةَ، فَكَانُوا يَمْشُونَ بِالشَّمَارِ، فَيَأْكُلُونَ فِي أَفْوَاهِهِمْ<sup>(١٠)</sup>. وَقَالَ عُمَرُ: يَأْكُلُ، وَلَا

(١) زيادة من: الأصل.

(٢) أخرجه الطبراني، في: المعجم الكبير ٣٢٦/٢٣، ٣٢٧. وأبو يعلى، في: مسنده ١٢/

٤٠٢. وابن حبان، انظر الإحسان ٢٣٣/٤. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١٠/٥.

وانظر التلخيص الحبير ٤/٧٤، ٧٥.

(٣) في م: «فله الشرب منه».

(٤) في م: «يدفع».

(٥) في م: «دفعه».

(٦) في الأصل: «عليها».

(٧) في ف: «ناطور»، وفي م: «ناطر».

(٨ - ٨) في م: «أنه».

(٩) سقط من: م.

(١٠) أخرج ابن سعد عن عاصم قال: سمعت أبا زينب، وكان قد غزا على عهد عمر، قال:

غزونا ومعنا أبو بكرة وأبو بركة وعبد الرحمن بن سمره فكنّا نأكل من الشمار. الطبقات ٧/١٣٠.

وأخرجه ابن أبي شيبة بنحوه، في: المصنف ٦/٨٥. وعنده: وأبي بردة. ولعله تصحيف.

انظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ١٩٣.

يَتَّخِذُ حُبْنَةً<sup>(١)</sup>. والثانية، يُتَاحَ ما سَقَطَ، ولا يَزِمَى بِحَجَرٍ ولا يَضْرِبُ؛ لِمَا رَوَى رَافِعٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ<sup>(٢)</sup>: «لَا تَزِمَ، وَكُلْ مَا وَقَعَ». حديثٌ صحيحٌ<sup>(٣)</sup>. والثالثة، لَهُ الْأَكْلُ إِنْ كَانَ جَائِعًا، وَلَا يَأْكُلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَائِعًا؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ، فَقَالَ: «مَا أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي<sup>(٤)</sup> الْحَاجَةِ، غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>، وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ بِشَيْءٍ<sup>(٦)</sup>، فَعَلِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلَيْهِ وَالْفَقُوبَةُ<sup>(٧)</sup>». هذا حديثٌ حسنٌ.

(١) الحُبْنَةُ: ما يحمله الإنسان في حُضْنِهِ أو تحت إبطه.  
والأثر أخرجه ابن أبي شيبة، في: باب من رخص في أكل الثمرة إذا مر بها، من كتاب البيوع والأفضية. المصنف ٨٣/٦، ٨٤. والبيهقي، في: باب ما جاء في من مر بحائط إنسان أو ماشية، من كتاب الضحايا. السنن الكبرى ٣٥٩/٩. وصححه الألباني في الإرواء ٨/١٥٨.

(٢) سقط من: م.  
(٣) أخرجه أبو داود، في: باب من قال: إنه يأكل مما سقط، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٧/٢، ٣٨. والترمذي، في: باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمرار بها، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى ٢٨٩/٥. وابن ماجه، في: باب من مر على ماشية قوم أو حائط...، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٧١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣١/٥.  
(٤) في الأصل: «ذوى».

(٥ - ٥) في الأصل، س ١، ف، ب: «ومن أخذ منه من غير ذى حاجة». ولم يرد في ف: «ذى». وفي س ٢ يبايض يسع كلمة.

(٦) أخرجه أبو داود، في: باب ما لا قطع فيه، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٤٩/٢. والنسائي، في: باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين، من كتاب قطع السارق. المجتبى ٧٨/٨، ٧٩. وابن ماجه، في: باب من سرق من الحرز، من كتاب الحدود. سنن ابن ماجه ٨٦٥/٢، ٨٦٦. وهو حديث حسن. انظر الإرواء ٦٩/٨.

وفى الزُّرْعِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، هو كالثَّمَرَةِ ؛ لَأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَكْلِ  
الْفَرِيكِ وَالْبَاقِلَا وَنَحْوِهِمَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُبَاحُ ؛ لَأَنَّ الْفَاكِهَةَ [١٣٥] خُلِقَتْ  
لِلْأَكْلِ رَطْبَةً ، وَالتَّفُوسُ إِلَيْهَا أَمِيلٌ ، بِخِلَافِ الزُّرْعِ .

وَمَا كَانَ مَحْظُوطًا أَوْ لَهُ نَاطِرٌ <sup>(١)</sup> ، فَلَيْسَ لَهُ الدُّخُولُ <sup>(٢)</sup> بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ  
عَبَّاسٍ : إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ ، فَهُوَ حَرِيمٌ <sup>(٣)</sup> ، فَلَا تَأْكُلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
حَائِطٌ ، فَلَا بَأْسٌ <sup>(٤)</sup> .

وفى لَبَنِ الْمَاشِيَةِ رِوَايَتَانِ ؛ إحداهما ، هو كالثَّمَرَةِ ؛ لِمَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ  
سَمُرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فِيهَا صَاحِبُهَا ،  
فَلْيَسْتَأْذِنْهُ ، فَإِنْ أَذِنَ ، فَلْيَخْلِبْ وَلْيَشْرَبْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ، فَلْيَصَوِّثْ  
ثَلَاثًا ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ ، فَلْيَخْلِبْ وَلْيَشْرَبْ ، وَلَا يَحْمِلْ » <sup>(٥)</sup> . حَدِيثٌ  
صَحِيحٌ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَحِلُّ لَهُ الْحَلَبُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَخْلِبَنَّ  
أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> .

(١) فى ف : « ناطر » ، وفى م : « ناطر » .

(٢) بعده فى ف : « إليه » .

(٣) فى ف : « حرام » .

(٤) انظر ما أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : المصنف ٨٨ / ٦ ، ٨٩ .

(٥) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى ابن السبيل يأكل من التمر ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبى  
داود ٣٧ / ٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى احتلاب المواشى بغير إذن الأبواب ، من أبواب  
البيع . عارضة الأحوذى ٢٩٥ / ٥ ، ٢٩٦ . وصححه فى : الإرواء ١٦٠ / ٨ .

(٦) أخرجه البخارى ، فى : باب ما تحتلب ماشية أحد بغير إذن ، من كتاب اللقطة . صحيح =

= البخارى ١٦٥/٣. ومسلم، فى: باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها، من كتاب اللقطة. صحيح مسلم ١٣٥٢/٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى من لا يحلب، من كتاب الجهاد. سنن أبى داود ٢/ ٣٨. وابن ماجه، فى: باب النهى أن يصيب منها شيئا إلا...، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٢/ ٧٧٢. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى أمر الغنم، من كتاب الاستئذان. الموطأ ٢/ ٩٧١. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/ ٢، ٥٧.

## فهرس

### الجزء الثانى من الكافى

الصفحة

### كتاب الجنائز

- يستحب الإكثار من ذكر الموت ، والاستعداد له ..... ٥
- فصل : ويستحب أن يلى المريض أرفق أهله به ..... ٦
- فصل : فإذا مات أغمض عينيه ..... ٧
- باب غسل الميت ..... ١١ - ٢٧
- وهو فرض على الكفاية ..... ١١
- فصل : ولا يصح غسل الكافر لمسلم ..... ١٣
- فصل : وينبغى أن يكون الغاسل أميناً ..... ١٥
- فصل : ويجرد الميت عند تغسيله ، ويستر ما بين سرتة وركبتيه ..... ١٦
- فصل : والفرض فيه ثلاثة أشياء ؛ النية ..... ١٧
- ويسن فيه ثمانية أشياء ..... ١٧ - ٢١
- فصل : وكره أحمد تسريح الميت ..... ٢١

- فصل : ويستحب تقليم أظفار الميت ، وقص شاربه ..... ٢١
- فصل : والسقط إذا أتى عليه أربعة أشهر غسل وصلى عليه ..... ٢٢
- فصل : والشهيد إذا مات فى المعترك ، لم يغسل ..... ٢٣
- فصل : ومن تعذر غسله لعدم الماء ، أو خيف تقطعه به ... يُيمم ..... ٢٧
- فصل : يستحب لمن غسل ميتا أن يغتسل ..... ٢٧
- باب الكفن ..... ٢٩ - ٣٦
- يجب كفن الميت فى ماله مقدما على الدين والوصية والإرث ..... ٢٩
- فصل : وأقل ما يكفى فى الكفن ثوب يستر جميعه ..... ٢٩
- فصل : وإن كفن فى قميص ومئزر ولقافة جاز ..... ٣٢
- فصل : وتكفن المرأة فى خمسة أثواب ..... ٣٣
- فصل : فإن لم يجد إلا ثوبا لا يستر جميعه ..... ٣٤
- فصل : فإن خرج منه شئ يسير وهو فى أكفانه ، لم يعد إلى الغسل ،  
وحمل ..... ٣٥
- فصل : وإذا مات المحرم ، لم يقرب طيبا ، ولم يخمر رأسه ..... ٣٥
- باب الصلاة على الميت ..... ٣٧ - ٥٣
- وهى فرض على الكفاية ..... ٣٧
- فصل : وأولى الناس بالصلاة عليه من أوصى إليه بذلك ..... ٣٩

- فصل : ومن شرطها الطهارة والاستقبال والنية ..... ٤١
- فصل : وأركان صلاة الجنازة ستة ..... ٤٢
- فصل : وسننها سبع ..... ٤٤
- فصل : ولا يسن الاستفتاح ..... ٤٧
- فصل : فإن كبر على جنازة ، فجىء بأخرى ، كبر الثانية عليهما ..... ٤٩
- فصل : ومن سبق ببعض الصلاة فأدرك الإمام بين تكبيرتين ، دخل معه .... ٤٩
- فصل : وإذا صلى عليه بودر إلى دفنه ، ولم ينتظر حضور أحد إلا الولي .... ٥٠
- فصل : وتجوز الصلاة على الغائب ..... ٥١
- فصل : ويصلى على كل مسلم ..... ٥١
- فصل : ولا تجوز الصلاة على كافر ..... ٥٢
- باب حمل الجنازة والدفن ..... ٥٥ - ٧٣
- وهما فرض على الكفاية ..... ٥٥
- فصل : واتباع الجنازة سنة ، وهو على ثلاثة أضرب ..... ٥٧
- فصل : وإذا سبقها فجلس ، لم يقم عند مجيئها ..... ٥٩
- فصل : ويجوز الدفن في البيت ..... ٦١
- فصل : ويستحب تعميق القبر وتوسيعه وتحسينه ..... ٦٣
- فصل : ولا يدفن في القبر اثنان ..... ٦٤



- فصل : ولا توقيت فى عدد من يدخل القبر ..... ٦٥
- فصل : ولا يخمر قبر الرجل ..... ٦٧
- فصل : ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر ..... ٦٧
- فصل : ويكره البناء على القبر ، وتخصيصه ، والكتاب عليه ..... ٦٨
- فصل : ولا يجوز الدفن فى الساعات المذكورة فى حديث عقبة ..... ٧٠
- فصل : وإذا ماتت ذمية حامل من مسلم ، لم تدفن فى مقبرة المسلمين ..... ٧١
- فصل : سئل أحمد عن تلقين الميت فى قبره ..... ٧٢
- باب التعزية والبكاء على الميت ..... ٧٥ - ٨٣
- التعزية سنة ..... ٧٥
- فصل : والبكاء غير مكروه إذا لم يكن معه ندب ولا نياحة ..... ٧٦
- فصل : ويستحب لأقرباء الميت وجيرانه إصلاح طعام لأهله ..... ٧٩
- فصل : ويستحب للرجال زيارة القبور ..... ٨٠
- فصل : ويستحب لمن دخل المقابر خلع نعليه ..... ٨١
- فصل : وإن دعا إنسان لميت ، أو تصدق عنه ، أو قضى ديناً واجبا عليه ، نفعه ذلك ..... ٨٢

## كتاب الزكاة

- وهي أحد أركان الإسلام ..... ٨٥
- فصل : ولا تجب إلا بشروط أربعة ؛ الإسلام ..... ٨٧
- فصل : الشرط الثاني ، الحرية ..... ٨٨
- فصل : الشرط الثالث ، تمام الملك ..... ٨٨
- فصل : الشرط الرابع ، الغنى ..... ٩٢
- فصل : وتجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ..... ٩٤
- فصل : ولا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء ..... ٩٤
- فصل : وفي محل الزكاة روايتان ..... ٩٦
- فصل : وتجب الزكاة في خمسة أنواع ؛ أحدها ، المواشى ، ولها ثلاثة شروط ؛ أحدها ، أن تكون من بهيمة الأنعام ..... ٩٦ ، ٩٧
- فصل : الشرط الثاني ، الحول ..... ٩٨
- فصل : الشرط الثالث ، السوم ..... ١٠١
- باب زكاة الإبل ..... ١٠٣-١١١
- وهي مقدرة بما قدره به رسول الله ﷺ ..... ١٠٣
- فصل : فإذا بلغت خمسا وعشرين أمكنت المواساة من جنسها ..... ١٠٥

- فصل : فإذا بلغت ستا وثلاثين ، ففيها بنت لبون ..... ١٠٦
- فصل : فإذا بلغت مائتين ، اتفق الفرضان ..... ١٠٧
- فصل : ومن وجبت عليه فريضة فعدمها ، فله أن يخرج فريضة
- أعلى منها بسنة ..... ١٠٩
- باب صدقة البقر ..... ١١٣ - ١١٤
- روى الإمام أحمد بإسناده عن يحيى بن الحكم أن معاذًا قال : ..... ١١٣
- فصل : ولا يؤخذ في الصدقة إلا الأثنى ..... ١١٤
- فصل : والجواميس نوع من البقر ، والبخاتي نوع من الإبل ..... ١١٤
- باب صدقة الغنم ..... ١١٥ - ١٢٠
- وأول نصابها أربعون ، وفيها شاة ، إلى مائة وعشرين ..... ١١٥
- فصل : ولا يجزئ في الغنم إلا الجذع من الضأن ..... ١١٥
- فصل : ولا يجزئ في الصدقة هرمة ، ولا معيبة ، ولا تيس ..... ١١٧
- فصل : ولا يؤخذ في الصدقة الربى ... ولا الماخض ..... ١١٨
- فصل : ولا تجزئ قيمة في شيء من الزكاة ..... ١١٩
- باب حكم الخلطة ..... ١٢١ - ١٢٩
- وهي ضربان ؛ خلطة أعيان ... وخلطة أوصاف ..... ١٢١

فصل : ويعتبر فى الخلطة شروط خمسة ؛ أحدها ، أن تكون

فى السائمة ..... ١٢٢

الثانى ، أن يكون الخليطان من أهل الزكاة ..... ١٢٣

الشرط الثالث ، أن يختلطا فى نصاب ..... ١٢٣

الشرط الرابع ، أن يختلطا فى ستة أشياء ، لا يتميز أحدهما

عن صاحبه فيها ..... ١٢٣

الشرط الخامس ، أن يختلطا فى جميع الحول ..... ١٢٤

فصل : فإن كان بينهما نصابان مختلطان ، فباع أحدهما غنمه

بغنم صاحبه ، وأبقياها على الخلطة ..... ١٢٥

فصل : إذا كان لرجل نصاب ، فباع نصفه مشاعا فى الحول ..... ١٢٦

فصل : وذكر القاضى شرطا سادسا ، وهو نية الخلطة ..... ١٢٧

فصل : إذا أخذ الساعى الفرض من مال أحدهما ، رجع على

خليطه بقدر حصته من المال ..... ١٢٨

فصل : فإذا كانت سائمة الرجل فى بلدين لا تقصر بينهما الصلاة ،

فهى كالمجموعة ..... ١٢٨

باب زكاة الزروع والثمار ..... ١٣١ - ١٤٦

وهى واجبة ..... ١٣١

- ولا تجب إلا بخمسة شروط ؛ أحدها ، أن يكون حبا أو ثمرا ..... ١٣١
- الشرط الثانى ، أن يكون مكيلا ..... ١٣٢
- الشرط الثالث ، أن يكون مما يدخر ..... ١٣٢
- فصل : الشرط الرابع ، أن ينبت بإنبات الآدمى فى أرضه ..... ١٣٤
- فصل : الشرط الخامس ، أن يبلغ نصابا قدره خمسة أوسق ..... ١٣٥
- فصل : وتضم أنواع الجنس بعضها إلى بعض ..... ١٣٧
- فصل : ولا يضم جنس إلى غيره ..... ١٣٧
- فصل : وقدر الزكاة العشر فيما سقى بغير كلفة ... ونصف العشر فيما سقى بكلفة ..... ١٣٨
- فصل : وإذا بدا الصلاح فى الثمار واشتد الحب ، وجبت الزكاة ..... ١٣٩
- فصل : ويستحب للإمام أن يبعث من يخرص الثمار عند بدو الصلاح ..... ١٤٠
- فصل : ويخرص الرطب والعنب ..... ١٤١
- فصل : وعلى الخارص أن يترك فى الخرص الثلث أو الربع توسعة
- على رب المال ..... ١٤١
- فصل : فإذا احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها ..... ١٤٢
- فصل : وما عدا ذلك لا يجوز إخراج الواجب من ثمرته إلا يابسا ..... ١٤٣
- فصل : فأما الزيتون ، فإن لم يكن ذا زيت ، أخرج عشر حبه ..... ١٤٤

- فصل : ويجوز لرب المال بيعه بعد وجوب زكاته ..... ١٤٤
- فصل : ويجتمع العشر والخراج فى كل أرض فتحت عنوة ..... ١٤٤
- فصل : ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض العشرية ..... ١٤٥
- فصل : وفى العسل العشر ..... ١٤٥
- باب زكاة الذهب والفضة ..... ١٤٧ - ١٥٢
- وهى واجبة ..... ١٤٧
- فصل : والواجب فيهما ربع العشر ..... ١٤٨
- فصل : ولا زكاة فى الجواهر والآلئ ..... ١٤٩
- فصل : ومن ملك نصابا مصوغا من الذهب أو الفضة محرّما ...
- ففيه الزكاة ..... ١٥٠
- فصل : ولا فرق بين كثير الحلئ وقليله ..... ١٥١
- فصل : فإن انكسر الحلئ كسرا لا يمنع اللبس ، فهو كالصحيح ..... ١٥١
- فصل : ويعتبر النصاب فى المصوغ بالوزن ..... ١٥١
- باب زكاة المعدن ..... ١٥٣ - ١٥٦
- وهو ما استخرج من الأرض مما خلق فيها من غير جنسها ..... ١٥٣
- فصل : فأما الخارج من البحر ... ففيه روايتان ..... ١٥٥
- فصل : ويجوز بيع تراب معادن الأثمان بغير جنسه ..... ١٥٥

باب حكم الركاز ..... ١٥٧ - ١٦٠

وهو مال الكفار المدفون فى الأرض ، وفيه الخمس ..... ١٥٧

فصل : والركاز ما دفنه الجاهلية ..... ١٥٨

فصل : ولا يخلو الركاز من أحوال أربعة ..... ١٥٨

فصل : إذا استأجر أجيرا ليحفر له طلبا لكنز ، فوجد كنزا ،

فهو للمستأجر ..... ١٦٠

باب زكاة التجارة ..... ١٦١ - ١٦٦

وهى واجبة ..... ١٦١

ولا تجب إلا بشروط أربعة ؛ أحدها ، نية التجارة ..... ١٦١

الثانى ، أن يملك العروض بفعله ..... ١٦١

الشرط الثالث ، أن تبلغ قيمته نصابا من أقل الثمنين قيمة ..... ١٦٢

الشرط الرابع ، الحول ..... ١٦٢

فصل : ولا يشترط أن يملك العرض بعوض ..... ١٦٣

فصل : إذا اشترى نصابا للتجارة بآخر ، لم ينقطع الحول ..... ١٦٣

فصل : إذا ملك للتجارة سائمة ، فحال الحول والسوم ونية

التجارة موجودان ..... ١٦٤

فصل : وتقوم السلع عند الحول بما فيها من نماء وريح ..... ١٦٥

- فصل : وإذا تم الحول على مال المضاربة ..... ١٦٥
- فصل : وإذا أذن كل واحد من الشريكين للآخر فى إخراج زكاته ،  
فأخرجها معا ..... ١٦٦
- فصل : ومن اشترى شقصا للتجارة بمائتى درهم ، فحال الحول  
وقيمة أربعمائة ..... ١٦٦
- باب صدقة الفطر ..... ١٦٧ - ١٧٧
- وهى واجبة على كل مسلم ..... ١٦٧
- فصل : ولا تجب إلا بشرطين ؛ أحدهما ، أن يفضل عن نفقته ونفقة  
عياله يوم العيد وليته صاع ..... ١٦٨
- فصل : الشرط الثانى : دخول وقت الوجوب ..... ١٧٠
- فصل : والأفضل إخراجها يوم العيد قبل الصلاة ..... ١٧٠
- فصل : ولا يشترط لوجوبها الغنى بنصاب ولا غيره ..... ١٧١
- فصل : ومن لزمته فطرة نفسه لزمته فطرة من تلزمه مؤنته من المسلمين ... ١٧٢
- فصل : وعلى الموسرة التى زوجها معسر فطرة نفسها ..... ١٧٣
- فصل : والواجب فى الفطرة صاع من كل مخرج ..... ١٧٤
- فصل : والأفضل عند أبى عبد الله ، رحمه الله ، إخراج التمر ..... ١٧٦
- فصل : ولا يجزئ الخبز ..... ١٧٦



- فصل : والصاع خمسة أرطال وثلاث بالعراقي ..... ١٧٦
- باب إخراج الزكاة والنية فيه ..... ١٧٩ - ١٨٤
- لا يجوز إخراج الزكاة إلا بنية ..... ١٧٩
- فصل : إذا وكل فى أداء الزكاة ، ونوى عند الدفع إلى الوكيل ،  
ونوى الوكيل عند الأداء ، جاز ..... ١٨٠
- فصل : ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل كمال النصاب ..... ١٨١
- فصل : إذا عجل الزكاة فلم تتغير الحال ، وقعت موقعها ..... ١٨٢
- فصل : ولو عجلها إلى غنى ، فافتقر عند وجوبها ..... ١٨٣
- فصل : وظاهر كلام القاضى أنه لا يجوز تعجيل العشر ..... ١٨٤
- باب قسم الصدقات ..... ١٨٥ - ١٩٢
- يجوز لرب المال تفريق زكاته بنفسه ..... ١٨٥
- فصل : ويجب على الإمام أن يبعث الساعة لقبض الصدقات ..... ١٨٦
- فصل : وإذا كان الساعى يبعث لأخذ العشر ، بعث فى وقت إخراجه ... ١٨٨
- فصل : ويؤمر الساعى بتفريق الصدقة فى بلدها ..... ١٩٠
- فصل : إذا احتاج الساعى إلى نقل الصدقة ، استحَب أن يسم الماشية .... ١٩١
- باب ذكر الأصناف الذين تدفع إليهم الزكاة ..... ١٩٣ - ٢٠٣
- وهم ثمانية ..... ١٩٣

- فصل : إذا تولى الإمام القسمة بدأ بالساعى فأعطاه عمالته ..... ١٩٤
- فصل : والفقراء والمساكين صنفان ..... ١٩٥
- فصل : الرابع المؤلفة ..... ١٩٧
- فصل : الخامس ، الرقاب ..... ١٩٩
- فصل : السادس ، الغارمون ، وهم ضربان ..... ٢٠٠
- فصل : السابع ، فى سبيل الله ..... ٢٠١
- فصل : الثامن ، ابن السبيل ..... ٢٠٢
- فصل : ولا يدفع إلى واحد منهم أكثر مما تندفع به حاجته ..... ٢٠٢
- فصل : وأربعة يأخذون أخذا مستقرا ..... ٢٠٢
- باب من لا يجوز دفع الزكاة إليه ..... ٢٠٥ - ٢١٢
- وهم ستة أصناف ؛ الكافر ..... ٢٠٥
- الثانى ، المملوك ..... ٢٠٥
- الثالث ، بنو هاشم ..... ٢٠٥
- الرابع ، موالهم ..... ٢٠٥
- الخامس ، الغنى ..... ٢٠٧
- السادس ، من تلزمه مؤنته ..... ٢٠٨
- فصل : ويجوز لكل هؤلاء الأخذ من صدقة التطوع ..... ٢٠٩

فصل : وإذا دفع رب المال الصدقة إلى غنى يظنه فقيرا ، ففيه روايتان .....	٢١١
فصل : وإذا تولى الرجل إخراج زكاته ، استحَب أن يبدأ بأقاربه	
الذين يجوز الدفع إليهم .....	٢١١
باب صدقة التطوع .....	٢١٣ - ٢١٨
وهي مستحبة .....	٢١٣
فصل : ومن عليه دين ، لا يجوز أن يتصدق صدقة تمنع قضاءه .....	٢١٥

## كتاب الصيام

صيام رمضان أحد أركان الإسلام وفروضه .....	٢١٩
ولا يجب إلا بشروط أربعة ؛ الإسلام ... والعقل ... والبلوغ .....	٢١٩
فصل : الشرط الرابع ، الإطاعة .....	٢٢١
فصل : ومن لزمه الصوم ، لم يَح له تأخيرُه إلا أربعة ؛ أحدها ، الحامل	
والمرضع .....	٢٢٢
الثاني ، الحائض والنفساء لهما الفطر .....	٢٢٢
الثالث ، المريض له الفطر وعليه القضاء .....	٢٢٣
الرابع ، السفر الطويل المباح يبيح الفطر .....	٢٢٤
فصل : ولا يجب صوم رمضان إلا بأحد ثلاثة أشياء ، كمال شعبان	

- ٢٢٧ ..... ثلاثين يوما .. ورؤية الهلال
- ٢٢٩ ..... الثالث ، أن يحول دون مطلع الهلال ليلة الثلاثين من شعبان غيم
- ٢٣٠ ..... فصل : وإذا رأى الهلال أهل بلد ، لزم الناس كلهم الصوم
- ٢٣٢ ..... فصل : ومن كان أسيرا ، أو فى موضع لا يمكنه معرفة الشهور بالخبر
- ٢٣٣ ..... فصل : ووقت الصوم من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس
- ٢٣٧ - ٢٣٥ ..... باب النية فى الصوم
- لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل
- ٢٣٥ ..... لكل يوم
- ٢٣٦ ..... فصل : ويجب تعيين النية لكل صوم واجب
- ٢٣٧ ..... فصل : ويصح صوم التطوع بنية من النهار
- ٢٥٠ - ٢٣٩ ..... باب ما يفسد الصوم وما يوجب الكفارة
- ٢٣٩ ..... يحرم على الصائم الأكل والشرب
- ٢٤٠ ..... فصل : وما لا يمكن التحرز منه ... لا يفطره
- ٢٤١ ..... فصل : ومن استقاء عمدا ، أفطر ، ومن ذرعه القيء ، فلا شئ عليه
- ٢٤٢ ..... فصل : وتحرم عليه المباشرة
- ٢٤٤ ..... فصل : وما فعل من هذا ناسيا لم يفطره
- ٢٤٦ ..... فصل : وعلى من أفطر القضاء

فصل : ومن جامع فى الفرج ، فأنزل أو لم ينزل ، فعليه القضاء	
والكفارة	٢٤٦
فصل : وفى وجوب الكفارة على المرأة روايتان	٢٤٨
فصل : ومن لزمه الإمساك فى رمضان ، فعليه الكفارة بالوطء	٢٤٩
فصل : والكفارة عتق رقبة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فمن	
لم يستطع فإطعام ستين مسكينا	٢٥٠
باب القضاء	٢٥٣ - ٢٥١
يجوز تفريق قضاء رمضان	٢٥١
باب ما يستحب وما يكره	٢٥٩ - ٢٥٥
ينبغى للصائم أن يحرسذ صومه عن الكذب والغيبة والشتم	
والمعاصى	٢٥٥
فصل : وتكره القبلة لمن تحرك شهوته	٢٥٦
فصل : ويكره الوصال	٢٥٨
باب صوم التطوع	٢٧٣ - ٢٦١
وهو مستحب	٢٦١
فصل : ويكره إفراد يوم الجمعة بالصيام	٢٦٤
فصل : ويحرم صوم العيدين عن فرض أو تطوع	٢٦٨

فصل : ومن دخل في صيام تطوع فله الخروج منه ، ولا قضاء عليه ..... ٢٦٩

فصل : ويستحب تحرى ليلة القدر ..... ٢٧١

## كتاب الاعتكاف

وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه ، وهو مستحب ..... ٢٧٥

فصل : ويصح من الرجال والنساء ..... ٢٧٦

فصل : والمكاتب كالحُر في الاعتكاف ..... ٢٧٦

فصل : ولا يصح إلا بنية ..... ٢٧٧

فصل : ويصح بغير صوم ..... ٢٧٧

فصل : ولا يصح من رجل ولا امرأة إلا في المسجد ..... ٢٧٨

فصل : فإن عين بنذره زمنا ، تعين ، ولزمه أن يعتكف فيه ..... ٢٨٠

فصل : ولا يجوز الخروج من المسجد إلا لما لا بد له منه ..... ٢٨٣

فصل : وإذا خرج لذلك ، فليس عليه العجلة في مشيه أكثر من عادته .... ٢٨٤

فصل : ولا يخرج لعيادة مريض ، ولا حضور جنازة لم تتعين عليه ..... ٢٨٥

فصل : وإن خرج لما له منه بد ، بطل اعتكافه ..... ٢٨٦

فصل : وإذا دعت الحاجة إلى ترك الاعتكاف لأمر لا بد منه ..... ٢٨٧

فصل : ويحرم على المعتكف الوطء ..... ٢٨٨

- فصل : وليس للمعتكف بيع ولا شراء إلا ما لا بد منه ..... ٢٩٠
- فصل : وليس له أن يبول في المسجد في إثناء ..... ٢٩٠
- فصل : ويجوز للمعتكف الأكل في المسجد ، ويضع سفرة أو غيرها ..... ٢٩١
- فصل : ويستحب له التشاغل بالصلاة والذكر وتلاوة القرآن ..... ٢٩٢
- فصل : فأما التزام الصمت ، فليس من شريعة الإسلام ..... ٢٩٣
- فصل : فأما إلقاء القراءة وتدريس العلم ... فحكى فيه روايتان ..... ٢٩٤
- فصل : ومن اعتكف العشر الآخر من رمضان ، استحب أن يبيت ليلة  
الفطر في معتكفه ..... ٢٩٤

## كتاب الحج

- الحج من أركان الإسلام وفروضه ..... ٢٩٧
- فصل : ولا يجب الحج والعمرة إلا بشروط خمسة ..... ٢٩٩
- وهذه الشروط تنقسم ثلاثة أقسام ؛ قسم يشترط للصحة ... وقسم  
يشترط للإجزاء ..... ٢٩٩
- الثالث : شرط للوجوب حسب ..... ٣٠٠
- فصل : والاستطاعة في حق البعيد القدرة على الزاد والراحلة ..... ٣٠١
- فصل : فأما المكى ، ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، فلا

يشترط في حقه راحلة ..... ٣٠٣

فصل : واختلفت الرواية في ثلاثة أشياء ..... ٣٠٣

فصل : فأما السلامة وكونه على حال يمكنه الثبوت على الراحلة ،

فهو شرط للزوم الأداء خاصة ..... ٣٠٤

فصل : وهل يجوز لمن يمكنه الحج بنفسه أن يستنيب في حجة التطوع ؟ ... ٣٠٥

فصل : ومن كملت الشرائط في حقه ، لزمه الحج على الفور ..... ٣٠٦

فصل : حج الصبي صحيح ..... ٣٠٦

والكلام فيه في أربعة أمور : أحدها : في إحرامه ..... ٣٠٧

الثاني : أن ما قدر الصبي على فعله ... فعليه فعله ..... ٣٠٧

الثالث : أن ما فعله من محظورات الإحرام ... فلا فدية فيه ..... ٣٠٨

الرابع : أن ما يلزمه من النفقة بقدر نفقة الحضر ، فهو في ماله ..... ٣٠٨

فصل في حج العبد : وهو صحيح ..... ٣٠٨

والكلام فيه في أمور أربعة : أحدها : أنه إن أحرم صح إحرامه ، بإذن

سيده وبغير إذنه ..... ٣٠٩

الثاني : إذا نذر العبد الحج ، انعقد نذره ..... ٣٠٩

الثالث : أن ما جنى العبد مما يوجب الفدية ، فعليه فديته بالصيام

فقط ..... ٣٠٩



- الرابع : أن العبد إذا وطئ ، أفسد حججه ، وعليه المضى فى فاسده .... ٣١٠
- فصل : فى حج المرأة ثلاثة أمور : أحدها : أنه لا يحل لها السفر إليه
- بغير محرّم ..... ٣١٠
- الثانى : أنه ليس للرجل منع زوجته من حج الفرض ..... ٣١١
- الثالث : أنه ليس لها الخروج للحج فى عدة الوفاة ..... ٣١١
- فصل : ومن وجب عليه الحج ، فمات قبل فعله ، وجب الحج عنه ..... ٣١٢
- فصل : ويستتاب عنه وعن المعضوب من حيث وجب عليهما ..... ٣١٢
- فصل : فإن اجتمع على الميت مع الحج دين آدمى ، احتمل تقديم
- الدين ..... ٣١٣
- فصل : ويستتاب عن الميت وإن لم يأذن ..... ٣١٣
- فصل : ولا يجوز أن ينوب فى الحج من لم يسقط فرضه عن نفسه ..... ٣١٤
- باب المواقيت ..... ٣١٧ - ٣٢٤
- وللحج ميقاتان ؛ ميقات مكان ، وميقات زمان ..... ٣١٧
- فصل : ومن جاوز الميقات مريدا لموضع قبل مكة ... أحرم من
- موضعه ..... ٣٢٠
- فصل : والأفضل أن لا يحرم قبل الميقات ..... ٣٢١
- فصل : وميقات الزمان شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة ..... ٣٢٢

باب الإحرام ..... ٣٢٥ - ٣٤٦

يستحب الغسل للإحرام ..... ٣٢٥

فصل : ويستحب أن يحرم عقيب صلاة ..... ٣٢٧

فصل : وينوى الإحرام بقلبه ، ولا ينعقد من غير نية ..... ٣٢٨

فصل : ويستحب أن ينطق بما أحرم به ويعينه ..... ٣٢٨

فصل : ويجوز الإحرام بنسك مطلق ، وله صرفه إلى أيها شاء ..... ٣٢٩

فصل : وإن أحرم بحجتين أو عمرتين ، انعقد بإحدهما ..... ٣٣١

فصل : وهو مخير ؛ إن شاء أحرم متمتعا ، أو مفردا ، أو قارنا ..... ٣٣١

فصل : وأفضل الأنساك التمتع ..... ٣٣٢

فصل : ويستحب للقارن والمفرد إذا لم يكن معهما هدى أن يفسخا

نيتهما بالحج ..... ٣٣٥

فصل : ويجب على المتمتع دم ..... ٣٣٦

ولا يجب الدم إلا بشروط خمسة ؛ أحدها ، أن لا يكون من

حاضرى المسجد الحرام ..... ٣٣٦

الثانى ، أن يعتمر فى أشهر الحج ..... ٣٣٦

الثالث ، أن يحج من عامه ..... ٣٣٧

الرابع ، أن لا يسافر بينهما سفرا يقصر فيه ..... ٣٣٧

- الخامس ، أن يحل من عمرته ..... ٣٣٧
- فصل : وفي وقت وجوبه روايتان ..... ٣٣٨
- فصل : فإن لم يجد الهدى ، فعليه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة  
إذا رجع ..... ٣٣٨
- فصل : ومن دخل في الصوم ، ثم قدر على الهدى ، لم يلزمه  
الانتقال إليه ..... ٣٤١
- فصل : ويجب على القارن دم ..... ٣٤١
- فصل : وإذا حاضت المتمتع قبل الطواف للعمرة ..... ٣٤١
- فصل : وتجزئ عمرة القارن وعمرة المفرد من أدنى الحل عن عمرة  
الإسلام ..... ٣٤١
- فصل : ويسن للمحرم التلبية ..... ٣٤١
- فصل : وتستحب البداية بالتلبية إذا ركب راحلته ..... ٣٤٤
- باب محظورات الإحرام ..... ٣٤٧ - ٣٧٧
- وهي تسعة ؛ أحدها ، الجماع ..... ٣٤٧
- فصل : الثاني ؛ عقد النكاح ..... ٣٤٧
- فصل : الثالث ، قطع الشعر ..... ٣٤٨
- فصل : الرابع ، تقليم الأظفار ..... ٣٤٩

فصل : الخامس ، لبس المحيط .....	٣٤٩
فصل : السادس ، تغطية الرأس .....	٣٥٥
فصل : السابع ، الطيب .....	٣٥٧
فصل : الثامن ، الصيد .....	٣٦٠
فصل : ويحرم عليه شراء الصيد واتهابه .....	٣٦٤
فصل : والصيد المحرم ما جمع صفات ثلاثة ؛ أحدها ، أن يكون من صيد البر .....	٣٦٥
الثاني ، أن يكون وحشيا .....	٣٦٦
الثالث ، أن يكون مباحا .....	٣٦٧
فصل : وما حرم من الصيد ، حرم كسر بيضه .....	٣٦٨
فصل : وإذا احتاج المحرم إلى لبس المحيط ... فعله ، وعليه الفدية .....	٣٦٩
فصل : يكره للمحرم حك شعره بأظفاره .....	٣٧٠
فصل : ولا بأس أن يغتسل المحرم بالماء والسدر والخطمي .....	٣٧٢
فصل : ومن جامع أفسد حججه ، وعليه بدنة .....	٣٧٤
باب الفدية .....	٣٧٧ - ٣٨٣
من حلق رأسه وهو محرم ، فعليه ذبح شاة .....	٣٧٧
فصل : ومن لبس أو غطى رأسه أو تطيب ، فعليه الفدية .....	٣٧٩

فصل : وإذا وطئ المحرم فى الفرج فى الحج ، قبل التحلل الأول ،

فعلية بدنة ..... ٣٨٠

فصل : ومن لزمته بدنة ، أجزأته بقرة ..... ٣٨٢

باب جزاء الصيد ..... ٣٨٥ - ٤٠٣

يجب الجزاء فى الصيد ..... ٣٨٥

وهو ضربان ؛ ماله مثل من النعم ..... ٣٨٥

فصل : الضرب الثانى ، ما لا مثل له ..... ٣٨٧

فصل : ومن وجب عليه جزاء صيد ، فهو مخير بين إخراج المثل

أو يقوم المثل ويشتري بقيمته طعاما ..... ٣٨٩

فصل : وإن اشترك جماعة فى قتل صيد ، فعليهم جزاء واحد ..... ٣٨٩

فصل : والقارن والمفرد والمعتمر سواء فى جزاء الصيد ..... ٣٩٠

فصل : وصيد الحرم حرام على الحلال والحرام ..... ٣٩١

فصل : ومن ملك صيدا فى الحل ، فأدخله الحرم ، لزمه رفع يده عنه ..... ٣٩٢

فصل : ويحرم قلع شجر الحرم ، وحشيشه كله ..... ٣٩٤

فصل : ويجب الجزاء فى ذلك ..... ٣٩٥

فصل : ويحرم قطع حشيش الحرم ..... ٣٩٦

فصل : يكره إخراج تراب الحرم وحصاه ..... ٣٩٦

- فصل : ويحرم صيد مدينة النبي ﷺ وشجرها ..... ٣٩٧
- فصل : ويفارق حرم مكة في أن من أدخل إليها صيدا من خارج ،
- فله إمساكه ..... ٣٩٨
- فصل : وما وجب من الهدى والإطعام جزاء للصيد ، لزم إيصاله
- إلى مساكن الحرم ..... ٤٠٠
- فصل : وما وجب لمساكن الحرم ، لم يجز ذبحه إلا في الحرم ..... ٤٠١
- باب دخول مكة وصفة العمرة ..... ٤٠٣ - ٤٢٤
- يستحب لمن أراد دخول مكة أن يغتسل ..... ٤٠٣
- فصل : ويبدأ بالطواف ..... ٤٠٥
- فصل : فإذا فرغ من الطواف ، صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم ..... ٤١١
- فصل : ويشترط لصحة الطواف تسعة أشياء ..... ٤١١
- فصل : وسننه استلام الركن ، وتقبيله ، أو ما قام مقامه ..... ٤١٤
- فصل : والمرأة كالرجل ، إلا أنها إذا قدمت مكة نهارا ، استحب
- لها تأخير الطواف إلى الليل ..... ٤١٦
- فصل : وإذا فرغ من الركعتين ، سعى بين الصفا والمروة ..... ٤١٧
- فصل : والواجب من هذا ثلاثة أشياء ..... ٤١٩
- فصل : وتسن الطهارة والستارة ..... ٤١٩

فصل : فإذا فرغ من السعى ، فإن كان متمتعا لا هدى معه ، قصر

من شعره ..... ٤٢١

فصل : والسعى ركن لا يتم الحج إلا به ..... ٤٢٢

فصل : ولا يسن السعى بين الصفا والمروة إلا مرة فى الحج ..... ٤٢٣

فصل : ويستحب أن يشرب من ماء زمزم لما أحب ..... ٤٢٤

باب صفة الحج ..... ٤٢٥ - ٤٦٠

يستحب لمن بمكة الخروج يوم التروية ..... ٤٢٥

فصل : ويجتهد فى الذكر والدعاء ..... ٤٢٨

فصل : ووقت الوقوف من طلوع فجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم

النحر ..... ٤٢٩

فصل : يدفع بعد الغروب إلى مزدلفة ، ويسير وعليه السكينة ..... ٤٣١

فصل : فإذا وصل منى بدأ برمى جمرة العقبة ..... ٤٣٦

فصل : ثم ينصرف فيذبح هديا إن كان معه ..... ٤٣٩

فصل : ثم يحلق رأسه ..... ٤٤٠

فصل : وفى الحلاق والتقصير روايتان ..... ٤٤١

فصل : ويسن أن يخطب الإمام يوم النحر بمنى خطبة يعلمهم فيها

الإفاضة ..... ٤٤٣

فصل : ثم يفيض إلى مكة فيطوف بالبيت طوافاً ينوي به

الزيارة ..... ٤٤٤

فصل : قال أحمد في المتمتع إذا دخل مكة لطواف الزيارة :

يبدأ قبله بطواف القدوم ..... ٤٤٦

فصل : يوم الحج الأكبر يوم النحر ..... ٤٤٧

فصل : ثم يرجع إلى منى من يومه ، فيمكث بها ليالي أيام التشريق ..... ٤٤٨

فصل : ثم يرمى الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال ..... ٤٤٩

فصل : ولا ينقص من سبع ..... ٤٥٠

فصل : ويجوز لرعاة الإبل وأهل سقاية الحاج ترك المبيت بمبنى ليالي

منى ..... ٤٥١

فصل : ومن عجز عن الرمي ، جاز أن يستنيب من يرمى عنه ..... ٤٥٢

فصل : ويسن أن يخطب الإمام يوم النفر ..... ٤٥٣

فصل : وإذا رمى اليوم الثاني ، وأحب أن ينفر ، نفر قبل غروب

الشمس ..... ٤٥٣

فصل : ومن أراد المقام بمكة فلا وداع عليه ..... ٤٥٤

فصل : ويستحب للمودع أن يقف في الملتزم بين الركن والباب ..... ٤٥٦



- فصل : ومن ترك طواف الزيارة ، فطافه عند الخروج ، أجزأه عن  
 طواف الوداع ..... ٤٥٧
- فصل : وليس فى عمل القارن زيادة على عمل المفرد ..... ٤٥٧
- فصل : وأركان الحج ؛ الوقوف بعرفة ، وطواف الزيارة . وفى  
 الإحرام والسعى روايتان ..... ٤٥٨
- فصل : فإذا رجع قال : « آيئون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون » ..... ٤٥٩
- باب ما يفسد الحج وحكم الفوات والإحصار ..... ٤٦١ - ٤٧٠
- ومن وطئ فى الفرج ، فأنزل أو لم ينزل ، فى إحرام الحج قبل  
 التحلل الأول ، فقد فسد حجه ..... ٤٦١
- فصل : ويتفرقان فى القضاء ..... ٤٦٢
- فصل : ومن وطئ دون الفرج ، أو قبل ... فلم ينزل ، لم يفسد  
 حجه ..... ٤٦٣
- فصل : ومن وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثانى ، لم يفسد حجه ..... ٤٦٣
- فصل : ومن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر ، فقد فاته  
 الحج ..... ٤٦٣
- فصل : وإذا أخطأ الناس العدد ، فوقفوا فى غير يوم عرفة ، أجزأهم  
 ذلك ..... ٤٦٥

فصل : وإذا حصر الحرم عدو من المسلمين ، فمنعه المضى ، فالأفضل

التحلل ..... ٤٦٦

فصل : فإن كان معه هدى ، لم يحل حتى ينحره ..... ٤٦٧

فصل : وإن لم يجد ، صام عشرة أيام ، ثم حل ..... ٤٦٨

فصل : وليس عليه قضاء ..... ٤٦٨

فصل : فإن لم يحل المحصر حتى زال الحصر ، لم يجز له التحلل ..... ٤٦٩

فصل : ومن صد عن عرفة ، وتمكن من البيت ، فله أن يتحلل بعمره ..... ٤٦٩

فصل : والحصر الخاص ؛ مثل أن يحبس سلطان أو غريم ظلما ..... ٤٧٠

باب الهدى ..... ٤٧١ - ٤٨٣

يستحب لمن أتى مكة أن يهدي هديا ..... ٤٧١

فصل : ولا يجب الهدى بسوقه مع نيته ..... ٤٧٣

فصل : وإن عجز عن المشى أو عطب دون محله ، نحره موضعه .... ٤٧٥

فصل : ولا يزول ملكه عن الهدى والأضحية بإيجابهما ..... ٤٧٧

فصل : ومن وجب فى ذمته هدى ، فعينه فى حيوان ، تعين ..... ٤٧٧

فصل : وإذا ذبح هديه أو أضحيته إنسان بغير أمره فى وقته ، أجزأ

عنه ..... ٤٧٨

فصل : ويجوز الأكل من هدى التمتع والقران ..... ٤٧٩

- فصل : إذا نذر هديا مطلقا ، فأقل ما يجزئ شاة ..... ٤٨٠
- فصل : ومن وجب عليه دم ، أجزأه ذبح شاة ..... ٤٨١
- باب الأضحية ..... ٤٨٥ - ٤٩٦
- وهي سنة مؤكدة ..... ٤٨٥
- فصل : وتجزئ البدنة عن سبعة ، وكذلك البقرة ..... ٤٨٧
- فصل : ويستحب أن يذبح الهدى والأضحية بيده ..... ٤٨٨
- فصل : وأول وقت الذبح في حق أهل المصر ، إذا صلى الإمام وخطب يوم النحر ..... ٤٨٩
- فصل : ولا يجزئ في الأضحية معية عيا ينقص لحمها ..... ٤٩١
- فصل : ويستحب أن يأكل الثلث من الأضحية ، ويهدي الثلث ، ويتصدق بالثلث ..... ٤٩٣
- فصل : ولا يجوز بيع شيء من الأضحية والهدى ..... ٤٩٤
- فصل : وإذا أوجب الأضحية بعينها ، فالحكم فيها كالحكم في الهدى المعين ..... ٤٩٥
- باب العقيقة ..... ٤٩٧ - ٥٠٠
- وهي الذبيحة عن المولود ، وهي سنة ..... ٤٩٧
- فصل : ويستحب حلق رأس الصبي يوم السابع وتسميته ..... ٤٩٩

باب الذبائح ..... ٥٠١ - ٥١٢

لا يحل شيء من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة ..... ٥٠١

فصل : وللذكاة أربعة شروط ؛ أهلية المذكى ..... ٥٠٢

فصل : الشرط الثانى ، الآلة ..... ٥٠٤

فصل : الشرط الثالث ، أن يسمى الله تعالى ..... ٥٠٥

فصل : الشرط الرابع ، المحل ..... ٥٠٧

فصل : والسنة نحر الإبل قائمة ، معقولة يدها اليسرى ..... ٥٠٨

فصل : وإن ذبحها من قفاها ، فأنت السكين على موضع

ذبحها ... حلت ..... ٥٠٩

فصل : ويكره أن يبين الرأس بالذبح ..... ٥١٠

فصل : وإذا ذبح حاملا ، خرج جنينها ميتا ... أبيع ..... ٥١١

فصل : ويستحب أن يذبحه ليخرج دمه الذى فى بطنه ..... ٥١١

فصل : وإذا ند بعيره أو غيره ، فلم يقدر عليه ، صار حكمه حكم

الصيد ..... ٥١١

باب الصيد ..... ٥١٣ - ٥٢٤

وهو مباح ..... ٥١٣

فصل : ومن صاد صيدا فذكاه ، حل بكل حال ..... ٥١٣

- وإن أدركه ميتا ، حل بشروط سبعة ؛ أحدها ، أهلية الصائد ..... ٥١٣
- فصل : الثانى ، التسمية عند إرسال الجارح أو السهم ..... ٥١٣
- الشرط الثالث ، إرسال الجارح ..... ٥١٥
- الشرط الرابع ، أن يكون الجارح معلما ..... ٥١٥
- الشرط الخامس ، أن يرسله على صيد ..... ٥١٦
- الشرط السادس ، أن يجرح الصيد ..... ٥١٧
- الشرط السابع ، يختص السباع ، وهو ترك الأكل من الصيد ..... ٥١٧
- فصل : وما أصابه فم الكلب ، وجب غسله سبعا إحداهن بالتراب ..... ٥١٨
- فصل : ويباح الصيد بغير الحيوان ..... ٥١٨
- فصل : إذا اجتمع فى الصيد مبيع ومحرم ... لم ييح الصيد ..... ٥٢٠
- فصل : ولو صاد المسلم بـكلب المجوسى ، حل ..... ٥٢١
- فصل : وإن رمى صيدا ، أو أرسل كلبه عليه ، فغاب عنه ، ثم وجده ميتا وسهمه فيه ... حل ..... ٥٢١
- فصل : إذا أدرك الصيد وفيه حياة غير مستقرة فتركه حتى مات ، حل ..... ٥٢٢
- فصل : إذا ضرب صيدا فأبان منه عضوا ، وبقيت فيه حياة مستقرة ، فالعضو حرام ..... ٥٢٢

فصل : وإذا أثبت الصيد برميته أو شبكته أو غيرهما من آلات

الصيد ، ملكه ..... ٥٢٣

فصل : وإن أثبت الصيد بسهمه ، فرماه آخر فقتله ، حرم ..... ٥٢٣

باب ما يحل ويحرم ..... ٥٢٥ - ٥٤٠

الحيوان ثلاثة أقسام ؛ أهلى ، ..... ٥٢٥

فصل : القسم الثانى ، الوحشى ، ..... ٥٢٦

فصل : ويحرم الخنزير ..... ٥٢٩

فصل : القسم الثالث ، حيوان البحر ، ..... ٥٢٣

فصل : وكره أحمد لحوم الجلالة وألبانها ..... ٥٣٣

فصل : وما سقى من الزروع والثمار بالنجاسات أو سمد بها ، نجس ..... ٥٣٤

فصل : وتحرم الميتة والدم ... وتحرم النجاسات كلها ؛ ..... ٥٣٥

فصل : فإن اضطر إلى شئ مما حرم عليه ، أبيع تناوله ..... ٥٣٥

فصل : ومن مر بثمره لاحاط لها ولا ناظر ، ففيه ثلاث روايات ..... ٥٣٧

## آخر الجزء الثانى

ويليه الجزء الثالث ، وأوله :

## كتاب البيع

والحمد لله حقَّ حمده